١٢
٥١١٩

وزارة الجامعات

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية فرع التخطيط

١٨٨٩
مصر

رسالة مقدمة لنيل درجة

الماجستير ..

إعداد : زغيب شهرزاد

إستراتيجية التصنيع في الجزائر
الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٩

نوقشت يوم ٢٣ جوان ١٩٩٢ أمام اللجنة المتكونة من :

- د. عمر صخري : رئيسا
- د. قادة آقاسم : مقررا
- د. محمد السعيد أوكيل : عضوا
- د. محمد التهامي طواهر: عضوا

السنة الجامعية ١٩٩١- ١٩٩٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكرات

- أبدي مشاعر الشكر والامتنان :

إلى الأستاذ ' القاسم قادة ' الذي أشرف على هذا العمل، ولم يبخل لينا بملاحظته الصائبة طوال فترة إنجازه .

إلى الأستاذ ' صخري عمر ' مدير جامعة الجزائر الذي إهتم بهذا العمل،وشرفنا بقبوله ترأس لجنة المناقشة .

إلى الأستاذ ' أوكيل محمد السعيد ' أستاذ بمعهد العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر الذي شرفنا بقبوله العضوية في لجنة المناقشة .

إلى الأستاذ ' طواهر محمد التهامي ' أستاذ بمعهد العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر ومدير سابق للمعهد الذي شرفنا بقبوله العضوية في لجنة المناقشة، كما أنه لم يبخل علينا بالنصائح في تصحيح أخطاء الرسالة.

إلى ' اسماء وزوجها ' على المساعدات التي قدموها لنا، من مراجع ووثائق.

إلى ' الآنسة صليحة ' التي لم تبخل علينا بجهدها في كتابة الرسالة على الآلة الراقنة .

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل .

إلى كل من سالم معي وأنا في الطريق لتحقيقه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة عامة :

لقد كان الاقتصاد الجزائري، بعد الاستقلال مباشرة يتسم بكل مظاهر التخلف الذي يرجع سببه الرئيسي الى الاستعمار، اذ ترك هذا الاخير طابعا سلبيا على الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في البلاد.

و لما كان التصنيع هو العامل الاكثر قدرة على تحقيق التنمية الشاملة و النهوض بالاقتصاد الوطني، فان الجزائر كسائر البلدان النامية، رأت بأنه النهج الامثل الذي من خلاله يمكن ادراك ذلك الهدف، كل هذا نظرا لما تتميز به عملية التصنيع من امكانيات في اعطاء الحلول لكثير من المسائل المستعصية من ذلك مثلا :

- اعادة تنظيم القاعدة المادية التقنية.
- اعادة البناء الاجتماعي.
- تغيير وضع البلد في الاقتصاد الدولي.

من هذا المنطلق أكدت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال السياسي في 1962، و هذا من خلال مخططاتها التنموية على البدء بعملية التصنيع الثقيل.

و لقد ظهر هذا الاهتمام المكثف بتلك العملية حتى من خلال المواثيق السياسية التي أعطت للتصنيع في مجال التنمية الشاملة مكانة هامة، فكانت الرؤية الموجهة له (أي التصنيع) تتلخص في أنه يضمن استمرارية التنمية و هذا بتطوير الانتاج و رفع انتاجية العمل و استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي بالضرورة الى الزيادة في الامكانات الذاتية للبلاد، اضافة الى زيادة التراكم الحقيقي فتكون النتيجة الاخيرة الخروج من دائرة التخلف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و على أساس هذه الاهمية الفصوى التي يتمتع بها التصنيع في اطار التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر، وقع اختيارنا على موضوع " استراتيجية التصنيع في الجزائر خلال فترة 1967 ـ 1989 "، و الملاحظة أن هذه الحقبة عرفت مرحلتين من عملية التنمية، الاولى تمتد من 1967 ـ 1979، و الثانية تمتد من 1980 ـ 1989، و كل مرحلة لها ظروفها الخاصة.

المرحلة الاولى : و هي مرحلة السبعينات و تمتد من 1967 ـ 1979، و تمتاز بوجود ثلاث مخططات انمائية، الاول من 1967 ـ 1969، و الثاني من 1970 ـ 1973، و الثالث من 1974 ـ 1977.

خلال هذه الفترة أعلن المخطط الجزائري أنه عند نهاية السبعينات يجب أن يكون بمقدور الصناعة الوفاء بحاجاتها و حاجة الزراعة من وسائل الانتاج، و أن تقضي على البطالة و المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان.

لكن برغم كل التأكيدات، فانه لوحظ بعد انقضاء هذه الفترة أن الاقتصاد مازال يعاني من فجوات و نواقص و اختلالات داخلية.

هذا دفعنا الى طرح تساؤلات عن ماهية الاسباب التي أدت الى هذه الاختلالات و الفجوات مما أدت بدورها الى عدم كفاية النمو الصناعي لاحداث التغير الهيكلي، و عن الانجازات التي حققتها هذه الاستراتيجية ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرحلة الثانية : تمتد من 1980 ـ 1989 و تمتاز بوجود مخططين خماسيين الاول من 1980 ـ 1984، و الثاني 1985 ـ 1989، و بنهاية الاهتمام المعطى للتصنيع، و الانحراف نحو الصناعات التحويلية، حتى لا يستمر الاقتصاد الجزائري في المعاناة من الاختلالات خصوصا أن خلال هذه الفترة كان معدل النمو السكاني مرتفع اذ قدر بـ 3 ٪ سنويا، و الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي أدى بالجزائر الى تقليص استيراداتها من الخارج، هذا يجعلنا نتساءل عما اذا كان هناك فعلا انحراف و بأي درجة كان؟

و نتيجة لما ذكر أعلاه ارتأينا تقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول :

الفصل الاول : في هذا الفصل قمنا بعرض و مناقشة لبعض نظريات التنمية الصناعية، حتى نبرز من خلاله النظرية التي تنعكس على الاستراتيجية المطبقة في الجزائر.

الفصل الثاني : في هذا الفصل سنتعرض الى مكانة و دور القطاع الصناعي في التركيب الهيكلي خلال فترة 1967 ـ 1979، و هذا بتحليل الاتجاهات الهيكلية لعدة عوامل (الاستثمارات، العمالة، التجارة الخارجية ...)، بالاضافة الى حجم الانجازات بين ما هو مسطر و بين ما هو محقق، مثلا احداث تكامل بين مختلف القطاعات كان من الاهداف الرئيسية للاستراتيجية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هل تحقق ذلك، ما هي درجة انجازه ؟ أيضا تحديث القطـــاع الزراعي هل حدث هذا، و بأي حجم كان؟

الفصل الثالث : خصص هذا الفصل لتحليل و تقييم الاتجاه الجديد للتنمية المنصوص عليه في المواثيق خلال فترة 1980 ـ 1989، و هذا بتركيزنا على معامل الاستثمار لانه يعتبر المتغير التفسيري الاساسي للتغيرات التي عرفها هيكل الانتاج في هذه المرحلة .

و بعد تحليلنا للفصول السابقة ، و وفق الخلاصة التي وصلنا اليها حاولنا صياغة مجموعة من المقترحات الضرورية و المتعلقة بالاقتصاد الوطني بشكل عام و الصناعة بشكل خاص .

بين الصعوبات التي واجهتنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع مثل الاحاطة بهذه الدراسة كانت نوعا ما صعبة خصوصا في نقص المعلومات المطلوبة في كتابة هذه الرسالة نظرا لثرائها، أيضا اعتمادنا في الغالب على المجلات و المراجع بالانجليزية الشيء هذا يضيف عائق الترجمة .

نتمنى أن تكون هذه الدراسة و الاحراشيل في المستقبل لدراستنا اللاحقة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

عرض لبعض نظريات التنمية الصناعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول :

عرض لبعض نظريات التنمية الصناعية :

مقدمة الفصل :

لقد ورثت البلدان النامية اقتصاديات شديدة التخلف وحيدة الجانب مشوهة التركيب نتيجة للسيطرة الطويلة و النهب المتواصل لثرواتها الوطنية من قبل البلدان الرأسمالية . و نتيجة لهذا الوضع اتجهت معظمها الى اعطاء الاولوية للتصنيع في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية .

و عليه فقد تناول كثير من الاقتصاديين بالدراسة لمفهوم التنمية الصناعية في البلدان النامية ، كل حسب وجهة نظره .

٤٢٠٤٣٢

و من خلال هذا الفصل حاولنا عرض و مناقشة بعض هذه الدراسات، مع الاشارة أنه وقع اختيارنا بهذه النظريات بهدف اذا كان النموذج المتخذ في الجزائر مستوحى من هذه النظريات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول :

نظرية النمو المتوازن :

تنسب هذه النظرية الى NURKSE الذي اعتمد في تحليله على نظرية الدفعة القوية لرودان، و قد بدأ تحليله بدراسة مفصلة لدائرة الفقر المفرغة ، التي تكمن في أن البلدان النامية تواجه في سبيلها لتنمية العديد من العقبات المتفاعلة و المتشابكة التي تؤدي الى ابقائها على حالة الفقر و التخلف و يمكن أن يثبت كالاتي : (1)

ضعف الانتاجية
دخل ضعيف ← تراكم ضعيف
ضعف الادخار

و على هذا الاساس لابد من دفعة قوية لتكسير هذه الدائرة التي توجه الى الاقتصاد على شكل استثمارات ضخمة بشكل متوازن، اذ يقول نوركس أنه طالما أن أحجام الاسواق هي المقيد الاساسي لمعدلات الاستثمارات في البلدان المتخلفة ، فان ايجابيات النمو القطاعي المتوازن تتمثل عمليا في أنه سوف يقود الى تعظيم حجم تلك الاسواق و بالتالي هناك علاقة ارتباط قوية و موجبة بين النمو القطاعي المتوازن و بين معدل النمو الكلي للدخل القومي (2)، و على ذلك يجب النظر الى هذه الاستراتيجية من جانبين : (3)

---

1) M. EL HOCINE BENISSAAD : Stratégieset expériences de développement OPU P. 122

2) مجلة النفط و التنمية العدد التاسع السنة الاولى ، حزيران 1976 ص. 64

3) مجلة النفط و التنمية مرجع سابق الذكر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من جاذبية حجم الاستثمارات الملائمة

من جراء تزايد هذه الاستثمارات في جهات مختلفة و تحقيق التوازن بين الفئات المختلفة

و هي تيورکس في تشريح الاستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة التي يستخدم فيها المال افضل و احدث الالات و المعدات فهؤلاء سيكونون هم المسهم السوق الملائمة لتسريف منتجات كل هذه المشاريع و عندئذ يحدث التكامل الصناعي الحقيقي بمعنى اخر يرفض تيوركس في تحليله على الكفاءة الطبيعية للاحتياجات الاقتصادية للانسان 2

حيث عن طريق الدفعة القوية تخلق رؤوس اموال جديدة و هذه الاستثمارات تعمل على توسيع السوق الداخلية اضافة الى ان راس المال الدائري فهي العملية الانتاجية الواسعة لمختلف الصناعات كما يراها تيوركس تعطي فرصة للنمو السليم المنتجة التي تستفيد من زيادة في الطلب و الانساع في اطار السوق الداخلية .

نقد النظرية :

اذا كانت استراتيجية النمو المتوازن تتطلب توافر رؤوس الاموال بحجم كبيرة تمكنها من دفع عجلة التنمية الى الامام . فهل باستطاعة الدول النامية توفير تلك المبالغ الضخمة و المطلوبة ؟ الجواب سيكون بالنفي

2) H. EL HOCINE BENISSAD Ibid P. 123

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طالما أنها تعاني من نقص في رؤوس الاموال، و الذي يفرض عليها الاقتراض من البنوك الخارجية مما يجعلها في حالة تبعية اقتصادية نظرا لخضوعها للشروط المفروضة عليها - و ليس هذا فحسب بل فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال الاجنبي.

- صعوبة تطبيقها داخل الاطار الرأسمالي الذي يعتمد على القطاع الخاص، فالنمو المتوازن يتطلب دفعة قوية من رؤوس أموال ضخمة و تخطيط علمي يهدف الى توزيع موارد الثروة الوطنية، و هي صفة من صفات الاقتصاد الاشتراكي. و هنا يبرز التناقض بين الطابع الرأسمالي لنظرية حسب "نوركس" و بين واقعها الاشتراكي.

- تفترض هذه النظرية أن البلد يبدأ التنمية من الصفر أي بمعنى انعدام وجود أي صناعة في بلد نامي، الا أن الواقع غير ذلك، لان أغلب الدول النامية تبدأ النمو من وضع معين يعكس القرارات الاستثمار السابقة التي تمت في ظروف قديمة مثلا امتلاكها أحيانا لبعض قطاعات صناعية غير متوازية و الذي يتطلب اعادة توازنها قبل القيام على بناء مركبات متكاملة، و كذلك نفي وجود تلك الصناعات بمعنى تناسي الدور الذي يمكن أن تساهم به في تزويد :

-أ- باليد العاملة الغير مؤهلة و الرخيصة.

-ب- بالمدخلات القابلة للتحويل، بينما نموذج الصناعات مرتبط ارتباطا قويا من الامام بالزراعة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ جـ ـ بالسلع استهلاكية للعمال المراكز الحضرية و الصناعيـــة .

ـ د ـ بالسوق للسلع الجديدة المصنعة .

تنفي هذا الترابط المتبادل بين الزراعة و الصناعة بمعنى بناء نموذج مجرد و نظريا أكثر، و ليس له أي فائدة للسياسة الاقتصادية .

ـ فيما يخص تحويل الرأس المال النقدي الى الرأس المال المنتج، فحسب رأيه يخضع على عاتق الاستثمار الخاص و المبادرة الفردية، حيث يرى أن رجال الاعمال لهم الكفاءة الضرورية من أجل الاستثمار في ميادين عـــدة، و بالتالي يقتصر دور الدولة على جمع الادخار فقط، و يظهر موقفه بشكل واضح في تعلقه بالاستثمار الخاص و الارباح التي يجنيها اذ يقول : " ان العـــادات و المميزات الشخصية المرتبطة بتوظيف رأس المال ـ و منها المبادرة الفـــردية للابداع النطنة و الموهبة ـ جميعها تعطي الامل الكبير لوضع أساس النمـــو الاقتصادي الوطني أكثر مما تعطيه الاستثمارات المبرمجة ـ 1 ـ .

نلاحظ من خلال هذا التحليل أن اتجاه النظرية و المحاولات التي تدعي اليهـا لابقاء البلدان المتخلفة تابعة اقتصاديا للبلدان الرأسمالية، و بهذا المفهوم يحاول نوركس تطبيق هذه النظرية على البلدان النامية اذ يعطي المثال التالي :

ـ اذا افترضنا وجود مصنع للاحذية في احدى الدول النامية، و أن هـــذا المصنع أخذ يزيد من انتاجه بشكل مستمر، فهل يعني بذلك وجود تنمية اقتصادية

ـ 1 ـ د. عبد الرحيم بوداقجي " التنمية الاقتصادية " المطبعة الجديدة دمشق 1977م ص. 224.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اقتصادية في هذه الدولة ؟ فيجيب بالطبع لا، فالحاجات الانسانية مختلفة و الانسان كما يحتاج الى الاحذية يحتاج الى الطعام، الشراب، الملابس ... الخ و من هنا وانطلاقا من تعدد حاجات و رغبات الانسان ينبغي انتاج مختلف السلع و الخدمات اللازمة للانسان بدون تركيز على سلعة واحدة. على هذا الاساس يقترح "نوركس" مبدأ النمو المتوازن كعلاج لدفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، و يرى بأن توزيع رؤوس الاموال على دائرة واسعة من الصناعات المتخلفة، هذا العامل يؤدي الى أن الافراد العاملين في هذه المصانع و الذين يستخدمون افضل أنواع المعدات و الالات سيكونون وحدات صناعية و تستفيد مختلف الصناعات المتخلفة، و عندها يحدث التكامل الصناعي الحقيقي و بالتالي يحدث التوازن بين الصناعات الشيء الذي يؤدي الى توسيع حجم السوق المحلية و يدفع بقوى النمو الى الامام.

- يرى " هيرشمان " أن هذه الاستراتيجية تفترض اقتصادا صناعيا متكاملا على قمة قطاع تقليدي راكد، أي أن الاقتصاد ينقسم الى قطاعين مستقلين أحدهما صناعي حديث متقدم و الاخر تقليدي راكد متخلف و لا يرتبط الواحد منهما بالاخر، و هذا الوضع لا يعتبر نموا بطبيعة الحال، بل أن استراتيجية النمو المتوازن حسب - هيرشمان - ليست سوى احياء لظاهرة الاقتصاد الثنائي أو ثنائية الاقتصاد التي أورثها الاستعمار الاجنبي للبلدان النامية - 1 - .

- 1 - د. عبد الرحيم بوداقجي " مرجع سابق الذكر " ص، 225

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما سبق يمكن أن نستخلص أن التصور الناتج من نظرية الدفعة القوية التي ترى بأن النمو المتوازن قائم على ايجاد تكامل بين القطاعات، الا أنه أغفل نقطة مهمة و هي ظهور المنافسة بين القطاعات خصوصا عند استعمال العوامل النادرة كرأس المال و اليد العاملة المؤهلة . كما أن عملية النمو المتوازن تحمل على دفع عجلة التنمية انطلاقا من مصالح الاقتصاد الوطني بينما الرأس المال الاجنبي يحركه واقع الذاتية و هنا يبرز التناقض بين المصلحتين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني :

نظرية النمو الغير المتوازن :

تنسب استراتيجية النمو غير المتوازن للاقتصاد المعاصر " البرت هيرشمان " الذي وضع نظريته استنادا الى النقد الذي وجهه لنظرية النمو المتوازن " لنركس "، و أيضا اعتماده أساسا على الواقع التاريخي للتطور الاقتصاد الذي حدث في أوربا الغربية و التي اعتمدت على الاستثمارات الفردية المختلفة و التي وظفت في مجالات مربحة، بمعنى اتجهة الاستثمارات الى قطاعات معينة و أهملت قطاعات أخرى، و على ذلك يؤكد " هيرشمان " " أنه اذا أريد للاقتصاد النامي أن ينمو الى الامام فان مهمة السياسة الانمائية تتمثل في الابقاء على الضغوط و عدم التناسب و اختلال التوازن " 1. و بهذا نحصل على النمط المثالي للتنمية حسب رأي هيرشمان من الخطوات المتتالية، حيث كل خطوة من هذه الخطوات انما تنتج عن اختلال سابق في التوازن عليها، و قد أدت بدورها الى اختلال جديد في التوازن الذي يؤدي الى تحفيز الاقتصاد على الخطوة مرة أخرى، مثلا نمو صناعة (A) يؤدي الى وفرات خارجية تستفيد منها صناعة (B) و تخلق الظروف الملائمة لتطوير هذه الاخيرة، غير أن نمو صناعة (B) سيؤدي الى خلق وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (D) و هكذا دواليك. و تنتج هذه الوفورات الخارجية بصفة أساسية ما يسمى بظاهرة تكامل الانتاج.

---

1) د. عبد الرحيم بوداتجي مرجع سابق الذكر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و على هذا الاساس فان اختيار الاستثمارات يتم وفق ثلاث مستويات[1]

- 1 - يتم بين الاستثمارات للقاعدة الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الاستثمارات المنتجة مباشرة .

- 2 - يتم بتفضيل الاستثمارات المنتجة مباشرة و هذا لان الرأس المال الاجتماعي الكبير له أثر غير محدد و مطلق.

- 3 - بوجود أعظم آثار جاذبة سيسمح لنا باختيار بين مختلف عناصر الاستثمارات المنتجة .

و بذلك يمكن القول في اطار هذه الاستراتيجية النمو غير المتوازن يجب توجيه الجهود على عدد محدود من القطاعات التي تتصف بالتفوق على غيرها من القطاعات في تحفيز على القيام بالاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الاخرى. من هذا يمكن أن نطرح سؤال ما هي القطاعات التي يمكن أن تتمتع بهذه الاهمية و يمكن أن تلعب الدور القيادي ؟ يجيب " هيرشمان " على هذا السؤال، و هذا بتفرقته بين الصناعات التي تملك آثار الدفع الى الامام و تلك التي تملك آثار الدفع الى الخلف - 2 -

- الصناعات التي تملك آثار الدفع الى الامام : يقصد بها الصناعات التي ينجم عن قيامها بالاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتجاتها كمواد أولية لها، مثلا : قيام صناعة لاستخراج البترول ينجم عليها من تحفيز على قيام صناعة التكرير، قيام صناعة الحديد و الصلب سيؤدي الى جذب لوضع

---

1) M EL HOCINE BENISSAD مرجع سابق P. 123

2) M. EL HOCINE BENISSAD - Economie du développement de l'Algérie 1ère édition

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لوضع صناعات لانتاج المصنوعات الحديدية .

- الصناعات التي تملك آثار الدفع الى الخلف : يقصد بها الصناعات التي ينجم عن قيامها أن تحرض على الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعات بموادها الاولية ، مثلا قيام صناعة الحديد و الصلب يستلزم قيام بصناعة استخراج الحديد الخام .

و حسب هذه التفرقة بين الاثارين لدفع للامام و للخلف يمكن القول أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للانتاج تملك الاولوية الاولى من الاستثمارات و هذا لما لها من آثار الدفع الى الامام و الى الخلف . و هكذا حسب " البرت هيرشمان " أن مهما كانت الاستثمارات يبقى الاقتصاد دائما يعيش اختلالات في نموه ، و على هذا يجب ان تصب كل الموارد في قطاع واحد حيث سيؤثر هذا الاخير حسب رأيه على تطور فروع الاقتصاد الاخرى.

- نقد :

- مما سبق يمكن القول أن هذه النظرية هي نظرية رأسمالية لانها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطورها ، أي نمو عن طريق المبادرات الفردية التي توجه استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن بقصد تحقيق ربح أكبر و سريع .

- نتيجة لاعطاء الافضلية للمبادرات الفردية فانها لم تعطي الاهمية للدولة باعتبارها الموجه الاساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل التخطيط الموارد المتاحة للاستثمار وفقا للاولويات المقررة في الخطة ، و هذا لا يعني الاخذ باستراتيجية النمو المتوازن لكن المهم في هدف الخطة هو تحقيق نمو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للاقتصاد ككل. كما أن عملية التنمية هي في الواقع عملية شاملة و ليست جزئية الشيء الذي يرد على هذه النظرية و تذكيرها بفكرة النمو التي ترتبط بانشاء قطاعات و اهمال قطاعات أخرى.

كما أن هناك ملاحظة في عدم الوقوع في التباس لبعض أنصار هذه النظرية و هو يمكن أن نقع في مضمون نظرية النمو غير المتوازن عند الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية بين خطة و أخرى. فاختلال التوازن يعبر لدى مؤدي هذه الاستراتيجية لما يولد من آثار على اتخاذ قرارات الاستثمار، أي اختلال التوازن حسب رأيهم هو محرك النمو، أما في ظل التخطيط فان ذلك المحرك يتمثل في الخطة الاقتصادية بمجملها.

و على العموم فان استراتيجية النمو غير المتوازن تشجع تنمية القطاعات الرئيسية التي من شأنها أن تخلق قطاعات أخرى أو تساهم في توسيعها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثـــالـــث :

نظـريـــة أقطـــاب النمـــو :

عـــرض النظـــريـــــة :

يتزعم هذه النظرية الاستاذ " فرانسو بيرو " و تجمع بين نظرية السيطرة و نظرية الاقتصاد المكاني 1 " .

حيث يرى بيرو " أن للقطب أثر مسيطر على جميع الانشطة التابعة للمنطقة التي يبنى فيها ، فيحدد وفقا لشبكة علاقات التبادل و توزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة . و لهذا الغرض يمكن الرجوع الى التعريف الذي وضعه الاقتصادي البلجيكي J PACLYNCK لقطب النمو حيث عرفه كما يلي :

يشكل القطب كل صناعة يمكنها أن تحدد من خلال تدفق الانتاج و الـدخـــول المتولدة عنها شروط نمو الصناعات المرتبطة بها فنيا ، كما تتحكم في احدهـا القطاع الثالثي و ذلك من خلال الدخول المترتبة عن اقامتها ، كما تؤدي الـى نمو الدخل الاقليمي بفعل تعدد النشاطات في الاقليم اعتمادا على افق امكانيـة الحصول على بعض عوامل الانتاج " 2 " .

و من هذا التعريف يمكن التمييز بين أثار الاستقطاب الفنية و الاقتصـاديـــة و البسيكولوجية و أخيرا الجغرافية و هذا حسب ما قام به الاقتصادي البلجيكي L.EDAVIN " 3 " . الا أننا سنقوم بتحليل آثار الاستقطاب الفنية و الاقتصاديـة لاهميتهما .

---

1) F. Perroux L'économie du XX siècle P.V.F. Paris 1964

2) M. EL HOCINE BENISSAD Economie du développement de l'Algérie 2ème edition P 139

3)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاثـــــار الفـــنيـــــــــــة :

يمكن أن تظهر على مستويين الاول عند القيام بالاستثمار بغرض انشاء الوحدة الانتاجية، مما يتطلب انفاق بعض الاموال بهدف تهيئة المناطق الصناعية و الطرقات و غيرها .... أما المستوى الثاني فيتمثل في تأثيرات التكامل للوحدات الانتاجية الموجودة خلف أو أمام الوحدة المحركة. و عليه يمكن القول بـــــأن الوحدة المحركة لها تاثير على اقتصاد الاقليم من حيث كونها مصدرا لبعـــــض الدخول سواء كانت هذه الدخول دائمة أو موسمية، و من حيث كونها سبب فـــي ظهور بعض الوحدات الانتاجية التي تعتمد على الوحدة المحركة، و اخيرا مـــن حيث أنها تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج و ظهور الوفرات الخارجية بسبـــب كبر أحجام الانتاج.

الاستقطـــــاب الاقتصـــــــادي :

يمكن أن يظهر هذا الاستقطاب عند خلق الدخول المترتبة من تأثير تطب النمو، و في هذا المجال يظهر ميكانيزم المضاعف للاستثمار و بعجل الطلب الذي يجب أن يلعبان دور مهم. و هذا ما أشار اليه Rosenten Rodan [1] ، هذا الميكانيزم يتحقق أولا من خلال التكامل الرأسي لقطب النمو الناشيء مـــن الوحدات الانتاجية المرتبطة به فنيا " كاقامة مصنع لانتاج الفحم من أجـــل تلبية طلب مصنع للحديد و الصلب" و ثانيا من خلال التكامل الافقي بانشـــاء

---

[1] م. م. آلصفيف " نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية "
تعريب عز الدين جوتجي - دار الغاربي بيروت 1979
ص. 71 - 72

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض النشاطات التي تلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد بفعل توزيع الدخول.

و بذلك فان سير عملية التصنيع لا يمكن أن تتم الا من خلال اللاتوازن و هذا كما يراه هيرشمان "1".

و لكي تنجذب رؤوس الاموال الى منطقة القطب بصورة آلية يجب أن تقام بعض الاستثمارات المبدئية في البنية التقنية مما يؤدي الى توفير شروط للقيام ببعض النشاطات الاقتصادية. و لقد أثبتت تجارب التنمية الاقليمية لبعض دول العالم أن هذا الشرط غير كاف و حتى ان كان ضروريا، مما يستدعي القيام ببعض الاجراءات الاولية الاقتصادية و المالية و حتى السياسية، من أجل أن يكون هناك أثر للمضاعف و المعجل في اقتصاد السوق.

من التحليل السابق تتضح أهمية الاثار الناتجة في تخفيض منحنى تكاليف الوحدة المحركة اذ يعتبر بمثابة وفورات خارجية للوحدات الانتاجية المرتبطة بهذه الوحدة. و بامكان هذا التخفيض أن يؤدي الى زيادة الطلب الوسيط للسلع للوحدة المحركة في حالة كون المرونات السعرية لينة، مما ينجم عنه في نهاية المطاف ارتفاع الانتاج في الوحدات المشترات من الوحدة المحركة.

و مما ذكر يمكن اعتبار هذه الوفورات بمثابة "مضاعف" و تظهر آثار التضاعف من خلال جداول المدخلات ـ المخرجات أي "جدول المبادلات بين الصناعات" الذي يؤدي القطب الى تكثيفها "تمثيلها" بفعل الترابطات بين الفروع التي يخلقها القطب.

---

1) د. عبد الرحيم بوداقجي "التنمية الاقتصادية" المطبعة الجديدة دمشق سنة 76 ـ 1977 ص. 227

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و نتيجة لهذا نجد انصار هذا التيار يستخدمون لحساب قدرات القطب على دفع عجلة التنمية جداول المدخلات و المخرجات، حيث نجد الاقتصادي البلجيكي J.PACLYNCK يقسم قياس أثار التضاعف في الانتاج الاقليمي و آثار الاستقطاب اللذان يكونان الاثنين معا آثار الجذب الناتجة من الوحدة المحركة 1 .

بافتراض أن (X)هو حجم المنتوج و (M)آثار التضاعف و(P) أثر الاستقطاب، فان آثار الجذب الناشئة من الوحدة المحركة بين فترتين T و T-1 يكون عندئذ كما يلي :

$$X_t - X_{t-1} = M(t, t-1) + P(t, t-1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

و قياس حجم المنتوج في الفترة يتم من جداول المدخلات و المخرجات في العلاقة التالية :

$$X_t = A_t X_t + Y_t = (I - A_t)^{-1} Y_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث A عبارة عن مصفوفة الاستهلاكات الوسيطة

Y عبارة عن شعاع الطلب النهائي.

و اذا اخذنا من المصفوفة A الصناعات المقامة بين فترتين t-1 و t نحصل على المصفوفة A_t ، و هذا يستدعي تخفيض شعاع الطلب النهائي بمقدار الطلب المتأتي من الصناعات المقامة حديثا، لنحصل بذلك على شعاع الطلب النهائي الجديد. من هذا لو لم يعتمد على اقامة الوحدة المحركة تكون لدينا العلاقة التالية :

$$X_t = (1 - A_t)^{-1} Y_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

---

1) M. EL HOCINE BENISSAD : Economie du développement de l'ALGERIE 2ème édition P. 141

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرق بين $(X_t - X_t)$ يقيس لنا آثار التضاعف الذي ينشأ من الوحدة المحركة و هذا الاثر (M) يمكن أن يكتب على الشكل التالي :

$$M(t, t-1) = X_t - X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

أما أثر الاستقطاب يمكن أن نحصل عليه بمقارنة المنتوج المحقق في السنة $t-1$ مقوما بأسعار السنة (t) مع حجم الانتاج X_t حيث يكون لدينا

$$X_{t-1} \qquad X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

ان الفرق بين $X_t - X_{t-1}$ تحسب لنا أثر الاستقطاب "أثر التضاعف" و عليه فان :

$$P(t, t-1) = X_t - X_{t-1}$$

مسقط هذه النظرية :

من التحليل السابق نستنتج أن نظرية أقطاب النمو التي عالجة السياسة الانتقالية للاستثمارات على مستوى خطة القطاع و المنطقة التي تمنعت بآفاق أفضل للتطور لكي تصبح قطب نمو الذي يحقق نموا على المستوى الاقتصاد الوطني بفعل عمل آليات متعددة، قد أهملت نقطة مهمة، اذ يجب على الوحدة أن لا تنتمي لاي فرع كان، بمعنى مسعوفة التداخل الصناعي للقطب لا تكون قطرية و الا فان مفهوم القطب يصبح مجرد بناية في الخلاء. و نشير في هذا الصدد أن أنصار "بيرو" كثيرا ما ألحوا على مفهوم التكامل باعتباره ضرورة مرتبطة بالتنمية. حسب ما كتب في هذا المضمار أن الهيكل الاقتصادي سيبقى ضعيفا اذا لم يحدث التكامل الفني بالتعبير المسعوفي و في هذه الحالة فان الظواهر المتعلقة بالتضاعف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادي لا يمكن أن تحدث و هذا ما أدى بفرنسوا بيرو أن يطلق عليه " التخلف و تضاد بين الدول النامية ".

و استنادا الى هذا المنطلق كان من الممكن ان تطرح مدرسة بيرو المشكلة بصيغ مركسية للتراكم و ترابط نشاط الانتاج. حتى تكون أمام التمويلين الخاصين بالتراكم الرأسمالي و هما التراكم المتمركز داخليا و التراكم المنتزع على الخارج و نتيجة لذلك يرى أحد أنصار مدرسة بيرو بأن ليست كل أقطاب النمو أقطاب تكامل نميز أن كل أقطاب تكامل هي عبارة عن أقطاب نمو "1".

و من هذه المنطلق نرى أن أقطاب النمو التي أشارت ليست أقطاب تكامل فهي عبارة عن أقطاب تفكك و نمو المتخلف. كما أن أقطاب التكامل ليست بالضرورة أقطاب نمو، حيث أن القطب المتمركز داخليا ليس مستقلا عن المحيط فهو يعتمد من الخارج الاقتصادي. كما أننا لاحظنا من مفهوم أقطاب النمو أنه لم يبين سبب ظهور أقطاب نمو متكاملة هنا و أقطاب نمو متفتحة على الخارج هناك، هذا يؤدي الى طرح سؤال الآتي لماذا تكون نفس الصناعة تصديرية في جهة و متكاملة في جهات أخرى؟

و على العموم فان الخلل الذي يعتري مفهوم أقطاب النمو هو عدم اهتمامها بالناحية الاجتماعية، كما أن استخدام جداول المدخلات و المخرجات كأداة هامة لتوضيح العلاقة الفنية فانه يعطي أثر القوة و السيطرة التي تمارسها القطاعات

---

1) Alain Lipietz La couleur et son espace Maspero Paris 1977 p. 120

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع :

نظرية الصناعات المصنعة :

عرض النظرية :

يقترب مفهوم الصناعات المصنعة من مفهوم الحلقات الرائدة للتنمية الذي كان يسود الاتحاد السوفياتي، و الذي يعتمد على المفهوم الذي وضعه "بيرو" في نظرية قطاب النمو حول الوحدة المحركة، هذه الاخيرة حسب بيرو هي عبارة عن " وحدة انتاجية بامكانها أن تمارس تأثيرات لا متناظرة و غير انعكاسية على المحيط الاجتماعي و المؤسسي و كذا على الوحدات الانتاجية الواقعة خلف أو أمام الانتاج الخاص بالوحدة " "1".

و لذلك انطلقت هذه النظرية الذي يتزعمها الاستاذ "دي برنيس" من الاساس الذي وضعه بيرو، بذلك فهي ترتكز على اقامة الصناعات التي يمكن استخدام منتجاتها في زيادة و رفع مستوى انتاجية الفرد، و لتحديد هذه الصناعات تبنى " دي برنيس" في تحليله " الجذب" كمعيار و ذلك لما يسببه هذا الجذب من ديناميكية و تعجيل في عملية التنمية "2" كما اعتمد على تحليل الدراسات التي قامت بها الدول المتقدمة، فيما يخص الصناعات الرائدة " المحركة" التي أدت الى تصنيع هذه الدول بواسطة جذبها للصناعات التي تمدها بمستلزمات الانتاج، و دفعها الى الصناعات التي تستخدم منتجات الصناعات الاولى كمواد أولية "مدخلات".

---

1) F.Perroux : L'économie du XX siècle cité par M. EL HOCINE BENISSAD dans : Economie du développement de l'ALGERIE 2ème édition P. 198

2° De Bernis : Industries Industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale : dans la revue E.A n°3 - 4 1966 P. 114

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يستنتج من ذلك أن هناك بعض الصناعات التي تؤدي الى دفع عملية التصنيـــــع، و هذه الاخيرة تدفع الى خلق صناعات أخرى مرتبطة بها، و التي تختلف من حيث مدى تأثيرها و جذبها للصناعات الاخرى، وفقا لطبيعتها و مدى حاجتها الـــى منتجات المشروعات الاخرى كمستلزمات انتاج، و حاجة المشروعات الاخرى لمنتجات هذه الصناعة باعتبارها أحد مدخلاتها الاساسية . و من هذا "استفاد دي برنيـــس" من مفهوم "الجذب" الذي تمارسه كل صناعة على الصناعات الاخرى و عليه اقـــــترح في اعطاء الاولوية و الافضلية للصناعات المصنعة ذات الجذب الاعظم، و ذلك لانها ستخلق ديناميكية كبيرة و تعجل بعملية التصنيع مثلا : "انتاج الفولاذ سيؤدي فـــي الامد البعيد الى قيام قطاع الالات مما يمنح للبلد استقلالية في ميدان التجهيز ازاء البلدان الاجنبية" [1]، و عليه عرف دي برنيس التصنيع كما يلي : "هو عبـــارة عن عملية تاريخية معقدة مكونة من سلسلة من المراحل المتعاقبة و المتعاقبـــة الى لا نهاية لها و التي تتشابك في سياقها العوامل الفنية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التقنية، وصولا الى السيطرة المتزايدة على الطبيعة و خيراتها، و الصناعات التي تنشأ في اطار هذه العملية المعقدة مما ينتج من ذلك آثـــار متعددة و متنوعة من بينها الاثر التصنيعي Effets Industrialisants الذي يحدد القـــدرة التصنيعية اللاحقة للصناعات المغيرة و مقدار ما تتعاظم هذه القدرة التصنيعية بمقدار ما تتسارع وتيرة التنمية و يتسع تأثيرها، و لذلك فان الدول النامية معنية

---

1) د.عبد الهادي بعوش " التعاون الاقتصادي العربي و اهمية التكامل في سبيل التنمية" ص. 95

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بشكل مباشر بتطوير هذه الصناعات ذات القدرة التصنيعية العالية و التي يصطلح على تسميتها بالصناعات المصنعة "1".

الا أن الصناعات المصنعة لا تبرز نفسها الا اذا استخدمت السلع الوسيطة التي تنتجها من قبل وحدات انتاجية أخرى، و هذا لان قدراتها تنبعث من سلسلة التوظفات في مختلف الوحدات التي تعمل لتحويل منتوجاتها الى منتوجات مخصصة للاستهلاك و بذلك أكد "دي برنيس" على أن "أن الاهمية الرئيسية للصناعة هي الانتاج للاستهلاك الداخلي :.... و أي تأثير يمكن أن يكون لصناعة تعدين حديد، تضم ثلاثة آلاف عامل في بلد، عليه أن يوفر كل عام استخدام لـ 150 ألف عامل جديد لمجرد ما سيكون ممكن تحويله على أساس هذا المنتوج" "2".

و حسب "دي برنيس" تتشكل الصناعات المولدة لصناعات أخرى من صناعة الحديد و الصلب، و الصناعة الميكانيكية و الكيميائية و الصناعات الاستخراجية و الالكترونية و مواد البناء و الطاقة و تتميز هذه الصناعات بالخصائص التالية :

1- تتميز بضخامة الحجم و بالتالي فهي لا تناسب الاسواق الصغيرة، حيث يقول "دي برنيس" في هذا الصدد ما يلي "هذه الصناعات هي بالضرورة كبيرة الحجم، و ذلك لان كلفة التوظيف على أساس وحدة القدرة الانتاجية، و كلف التشغيل على أساس الوحدة الانتاجية هي بصورة اجمالية مناسبة عكسيا مع قدرات و أحجام

---

1) G. De Bernis " Industries Industrialisantes Revue economie appliquée

أخذت الترجمة من كتاب للدكتور عبد الهادي بصوت مرجع سابق الذكر

2) G. De Bernis " L'industrialisation des pays en voie de développement impératifs préalables voies des moyens en développement et civilisation 1964 N°18 P. 11

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتاج و ذلك على الاقل حتى التوصل الى أحجام مرتفعة للاسواق الوطنية العالمية [1].

2- تنتمي هذه الصناعات الى قطاع انتاج وسائل الانتاج لانه القطاع الوحيد القادر من جهة على اعادة هيكلة التقنيات و من جهة أخرى على جعل البلدان السائرة في طريق التصنيع تتحكم وحدها في وتيرة انتاجها بمعنى تحقيق استقلال اقتصادي.

3- هذه الصناعات ذات كثافة رأس مالية عالية، بمعنى أنها تستوعب قدرا كبيرا من الدينارات من أجل انتاج ما قيمته دينار واحد مما يترتب عنه مشكلتين هما :

- على مستوى الشغل في اختيار التكنولوجيا المحركة.

- حول اختيار التقنية اللائمة لهذا القطاع.

من المميزات السابقة الذكر يمكن أن نقول لتطبيق مثل هذا النموذج في البلدان النامية لابد من توافر شروط معينة، و لقد حدد "دي برنيس" هذه الشروط و سنقوم بتوضيحها في الحين.

شروط تطبيق نموذج الصناعات المصنعة :

1- ضرورة توفير سوق واسعة -2

بما أن هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات ذات كثافة رأس مالية عالية، فبذلك لا يمكن أن تزدهر و تتوسع الا في البلدان التي تمتاز بالقدرة

---

1) G. DE Bernis déjà cité

2) M. EL HOCINE BENISSAD Economie du développement de l'ALGERIE II édition O.P.U. P. 142

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستيعابية الواسعة، أو التي تنتمي الى الاتحادات الاقليمية بمعنى هناك تعاون الاقليمي في انشاء هذه الصناعة. حيث الاهمية هنا تعود الى حجم الوحدة التي تأثر بدورها في ثمن الكلفة لان الاسعار تنخفض تبعا لحجم الاستهلاك و بالتالي اذا قامت دولة صغيرة بانشاء مثل هذه الصناعة تجد نفسها مجبرة على الاندماج في السوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات الكبرى، و تصبح بذلك تابعة الى هذه الشركات.

2- احداث تنظيم فعال لانتشار الاثار التصنيعية للوحدات الكبرى "1"

بما أن هذه الصناعات ضخمة، فلا يمكن أن نحصل على نتائج مرضية في وسط لم يهيأ مسبقا لهذه الغاية. و بذلك على الخطة أن تهيأ حلقة لانتشار آثارها التصنيعية، حيث لا يمكن القبول بانتشار هذه الاثار تلقائيا "2" بمعنى اقامة صناعة ميكانيكية عقب انشاء صناعة الحديد و الصلب و القيام باصلاح زراعي حتى يتم تصريف المنتجات الصناعية مما سيؤدي الى مكننة الزراعة و بالتالي رفع الانتاجية في هذا القطاع. و على هذا فتغيير منية المجتمع الزراعي يتطلب فترة من الزمن تمتد الى عدة سنوات، بعدها يمكن للفلاح أن يحسن استعمال الاسمدة و الالات الزراعية الجديدة.

3- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني : "3"

تقتضي هذه النظرية بتدخل الدولة بشكل مباشر كليا و فعال

---

1) M. EL HOCINE BENISSAD cité déjà avant.

2) G. De Bernis " Industries industrialisantes et contenu d'une Politique régionale " cité déjà avant

3) قارن في ذلك د. توفيق اسماعيل " أسس الاقتصاد الصناعي ص. 197، 198، 199.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الاقتصاد الوطني و في مجال الانشطة الاساسية بشكل خاص حتى يمكن متابعة تنفيذ توجيهات المخططات. ذلك لان القطاع الخاص يحجم عادة في الاستثمار في هذا النوع من الصناعات و يفضل الاستثمار في الصناعات الخفيفة لانه سيحقق معدل الربح المرغوب فيه. فالاستثمارات في الصناعات المصنعة يستدعي التخلي عن هذا المعيار أي تحقيق معدل الربح بسرعة. و بتدخل الدولة يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الاثار المباشرة و الغير مباشرة التي تفرزها هذه الصناعات، بحيث لا تهمل الديناميكية التي تبعثها هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني.

4- ضرورة وجود موارد مالية و مادية : "1"

يتركز تطبيق هذه النظرية على حركة الاستثمار السنوية و الدائمة، و لتحقيق ذلك فلابد من تحقيق ادخار محلي مرتفع. و هذا الشرط غير كافي و ان كان ضروري، حيث في المرحلة الاولى من عملية التنمية يكون الاقتصاد ضعيفا، و بالتالي يجب على البلد النامي أن يستورد المعدات و التجهيزات الضرورية لعملية التصنيع، و هذه تمارس ضغوطا على ميزان المدفوعات، مما يجعل مرونة الاقتصاد من العملة الصعبة ليتا و هذا لا يتحقق الا بطرح سلعا ذات طلب غير مرن في السوق العالمية على أو عندما يستطيع البلد أن يحصل من السوق العالمية على القروض لتمويل برنامجه الصناعي و هذا حسب المثال.

5- ضرورة وجود جهاز للتخطيط : "2"

تقتضي هذه النظرية بوجود جهاز للتخطيط، لان توزيع الاستثمارات

---

1) A. Benachenouh " Planification et développement en ALGERIE 62 - 1980" Achevé d'imprimer le 30/07/80 P. 27

2) A. Benachnouh citée déjà avant.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يتم وفق آلية السوق وحدها، بل أن توزيعها و خاصة في المرحلة الاولى يستدعي أن يكون هذا التوزيع محددا نحو قطاع الصناعات الوسيطة و الصناعات الانتاجية. أما في المرحلة الثانية يجب أن يكون التوزيع متوازن، و لهذا لابد أن يكون هناك جهاز للتخطيط قادر على القيام بتحديد الاستثمارات و مراقبة تنفيذها.

6- ضرورة القيام بالاصلاح الزراعي :

تقتضي هذه النظرية أيضا القيام بالاصلاح الزراعي و هذا للعلاقة الوثيقة بين هذا الاصلاح و الصناعات المصنعة [1] حيث من طريق هذه الاخيرة يتم تطوير البنية الاقتصادية للوسط الزراعي الذي يجب تحقيقه مسبقا، من أجل أن تكون هناك آثار موجبة للصناعات المصنعة.

و عدا هذا فان نظرية الصناعات المصنعة المطروحة من قبل "دي برنيس" و التي تعتمد على وسائل الانتاج ذات الكثافة الرأس مالية العالية، ما هي الا صياغة لاسلوب التصنيع الثقيل على حسب تعبير حميدة تمار [2] الذي طبق في الاتحاد السوفياتي و دول شرق أوربا، و أيضا حسب ما جاء في كتاب نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية ما يلي : "ان الاقتصاديين البرجوازيين الذين وضعوا مخططات أقطاب التطور لا يأتون بشيء جديد ..... كما كتب لينين بعد الثورة

---

1) سيتم تحليل هذه العلاقة في المبحث من الفصل الثاني الخاص بتحديد العلاقة بين الزراعة و الصناعة.

2) Hamid TEMMAR : Structure et modèle de développement de l'ALGERIE S.N.E.P. ALGER 74 P. 21.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حول ضرورة بناء صناعة الالات الضخمة القادرة على اعادة بناء الزراعة أيضا .

و عندما وجه الاتحاد السوفياتي سياسته الاقتصادية في الخطط الخمسة الاولى نحو اقامة الصناعات القائدة ، استطاع خلال فترة تاريخية قصيرة أن يتحول من بلد متأخر الى بلد عظيم مصنع تصنيعا عاليا ، و مجهز بأحدث أنواع التكنيك (1).

و من هذا يمكن القول أن نظرية الصناعات المصنعة تتفق مع استراتيجية التصنيع الثقيل الذي اتخذ في الاتحاد السوفياتي و دول شرق أوربا .

و بالرغم من هذا فان نظرية الصناعات المصنعة كغيرها من النظريات التنمية لا تخلو من السلبيات .

فمن خلال تطرقنا الى سلبيات هذه النظرية يمكن معرفة جدوى هذه الاستراتيجية في تصنيع البلدان النامية .

أولا لا تعالج الاستخدام للموارد بلد معين بصورة مثلى، بل تكتفي باقتراح مخططات مجردة تهدف الى اقامة جميع مراحل الصناعة ، و عن طريقها يمكن الوصول الى انشاء هيكل صناعي متكامل رأسيا .

أيضا لا تبين الكيفية التي يمكن بها الجمع بين هدف رفع انتاجية العمل في مجموع الاقتصاد و بين هدف القضاء على البطالة التي تهدف اليها كل شعوب الدول النامية . حيث اذا كان ارتفاع انتاجية العمل يعتمد على التكنولوجيا المستوردة من الخارج، لان هذه الدول لا تمتلك هذه التكنولوجيا (المعدات و الالات

---

1) م.م . أفسنيف مرجع سابق الذكر ص. 161 ـ 162

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللازمة لعملية التصنيع في المرحلة الاولى)، فلابد الحرص على أن لا تقف هذه التكنولوجيا في وجه الهدف الخاص بالقضاء على البطالة من جهة، و من جهة أخرى الحرص على أن لا يتحول هذا الاستراد للتكنولوجية الى تبعية خصوصا عند اختيار التكنولوجيا المتقدمة جدا. هذا الاختيار يتطلب وجود وسط عملي يناسب هذه التكنولوجية و الا أصبحت هذه التكنولوجيا أداة ضغط سياسية و اقتصادية، حيث نقرأ في كتاب الامبريالية و قضايا التطور الاقتصادي العبارة التالية :

" ..... على أنه لم تعد الصناعة الثقيلة في عصرنا هذا كافية للانعتاق من هذه السيطرة الاحتكارية المتروبولية ذلك لان الاساس الجديد لهذه السيطرة أصبح التكنولوجيا" (1).

كذلك لا تعطي الاهتمام للديناميكية الاجتماعية، بالرغم أنه لا يتم تحقيق أي هدف اذا بقيت الهياكل الاجتماعية على حالها. و حسب تعبير حميد تمار في كتابه " لا يمكن أن نتكلم على التصنيع الا في اطار ظهور العمليتين التاريخيتين، الاولى ذات الطبيعة الاقتصادية، و الاخرى ذات الطبيعة الاجتماعية، الا أن الذي تم تحليله بشكل مركز في نظرية الصناعات المصنعة هي العملية ذات الطبيعة الاقتصادية كعملية مسيطرة" (2).

في واقع الامر فان هذه الاستراتيجية تنحصر في أفق أطول و على هذا تحد

---

1) بول سويزي و آخرون " الامبريالية و قضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة" ص. 56.

2) Hamid TEMMAR cité déjà avant P. 214

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الاستهلاك الاني كما أنها تطرح بشدة مشكلة الاجيال التي يقع عليها عبء التنمية و الاجيال التي سوف تجني ثمرات هذا العمل.

و عليه تكون هذه النظرية قد أعطت الاولوية لاقامة مشروعات الصناعة الثقيلة "صناعة وسائل الانتاج و السلع الوسيطة" التي من شأنها أن تسمح باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة و انشاء الصناعات التحويلية و الاستهلاكية في أجل لاحق، و كذا تطوير القطاع الزراعي عن طريق المكننة و توفير الاسمدة و تحسين أساليب العمل الزراعي، كما أننا لا ننسى أن بجانب هذه الاستراتيجية التصنيع الثقيل كان الحديث عن استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات (1) بمعنى انشاء صناعات خفيفة سيسمح بتنمية قطاع صناعي يتماشى و القدرات التمويلية و التنظيمية و حتى التكنولوجية للدول النامية و يقضي على البطالة.

كما أن الطلب الناشيء عن هذه الصناعات سوف يدعم هذا القطاع الصناعي و يولد تراكما يحفز على الاستثمار في الصناعات الثقيلة بحيث أن سوقا لمنتجاتها أصبح متواجدا فعلا، و الى أن يتحقق ذلك يتم تحصيل السلع التجهيزية و الوسيطة عن طريق الاستيراد.

و لقد طبقت هذه الاستراتيجية في كثير من الدول خصوصا دول أمريكا اللاتينية الا أن هذه التجارب بينت أن هذا النموذج لن يعطي النتائج المنتظرة و هذا

---

1) M. AMOUSSOU ADEBIEL, B.BOUATIA " Politique Industrielle du développement In Revue des Sc.Eco n°1 P. 8 & 11

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لعدة أسباب :

1- ان عملية استيراد السلع الرأس مالية سوف تستنزف كل الاحتياطات من القطع الاجنبي و بذلك فان التوسع في استكمال النسيج الصناعي بالاعتماد على التراكم الحاصل في هذا القطاع يصبح ضربا من الخيال باعتبار أن كل ما يوفر سوف يذهب للاستيراد في أحسن الاحوال.

2- اذا كانت هذه الصناعات الناشئة تحت وطأة القطاع الخاص فانه لن يلبث أن يختنق لنفس السبب السابق، و يؤدي به ذلك الى الاعتماد أكثر فأكثر على الرأس المال الاجنبي سواء كان ذلك في شكل قروض مالية أو باشراك رأس المال الاجنبي في المشروعات المحلية أو حتى في شكل استثمار أجنبي مباشر.

و على هذا فان هذه الاستراتيجية لا تلبث أن تعيد كل الاقتصاد الى دائرة الرأس المال الاجنبي من جديد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الخامس :

نظرية العالم الثالث "التوجه للداخل INTROVERSION"

عرض النظرية :

ينبع جوهر هذه النظرية التي يتزعمها الاستاذ "سمير أمين" من مفهومين أساسيين : (1)

1- دراسة التخلف و تنميته

2- انقسام الاقتصاد العالمي الى مركز "مسيطر" و محيط "تابع"

فيما يخص التخلف المتميز بالمحيط مرتبط بسيطرة المركز كعامل تفسيري، فتنمية هذا التخلف يعتمد أساسا على عدة أطروحات في التبادل اللا متكافيء. حيث يأكد أن ظاهرة اقتطاع الفائض الاقتصادي المحقق في المحيط من قبل المركز هي دائمة و متزايدة .

أما بالنسبة لانقسام العالم الى مركز و محيط فان أصحاب هذه النظرية يرون بأن سيطرة المركز هي السبب في زيادة التخلف الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث حاليا . و في اطار هذه الوضعية يتبين بأن التصنيع في هذه البلدان أمر ضروري يعمل في استراتيجية مبنية على أساس قطع العلاقة مع السوق الرأس مالية العالمية ، بيد أنها ستقع في نظام اكتفاء الذاتي.

و من هذه القاعدة يحدد سمير أمين في نظريته نموذجين للتراكم رأس المال :

أ- النموذج الاول (النموذج التابع) : فهو ذلك الذي ساد في اقتصاديات أمريكا اللاتينية الى فترة معينة ، و الذي يعمل على تطوير المنتجات

---

1) Benaouda Hamel Système productif Algérien et Indépendance nationale - Thèse de Doctorat d'état Mars 1980 Grenoble P. 112

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زراعية - صناعية الموجهة للتصدير و الاستهلاك الخمالي (أي استغلال الفعلي المتواجد).

فهذا النموذج يبقى مربوطا بالقوى الخارجية للاقتصاد الرأس مالي.

ب- النموذج الثاني "نموذج موجه ذاتيا" INTROVERTI

و هو مستوحى من نموذج "فلدمان - ماهالانوبيس" و يعتمد على تطوير صناعات السلع الانتاجية و الاستهلاك الجماهيري العريض. فبذلك يعتمد هذا النموذج أساسا على القوى الوطنية، و لا يتأثر الا بالمحددات الداخلية.

و في عرضه عادة ما يقدم بأن هذا النموذج على أنه انفصال عن العالم الرأس مالي، بمعنى محاولة استئصال جذور التبعية للمركز.

مما ذكر أعلاه، فان قطع العلاقة مع السوق العالمية كشرط أولي للتنمية، و كضمان لمواجهة كل سياسة متطورة، فرضية تبدو معيبة التحقيق و ذلك لان :

1- قطع العلاقة مع السوق الرأس مالي، لا يتم الا بصفة تدريجية و ذلك لان الطابع الذي يشمل العالم هو الطابع الرأس مالي.

2- ان التنمية التي تتم من طريق انسحاب من السوق الرأس مالية هو الاساس، بل المهم معرفة اذا كانت الاستراتيجية المتخذة على هذا المستوى تؤدي الى تكوين نجتمع يسجل بصفة دائمة في التقسيم الدولي للعمل، أو تؤدي الى تقدم أكثر. ان وضع المثكل على هذه الصورة سيسمح للاستراتيجية أن تبين :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- كيفية بناء نظام للانتاج و تنظيمه من حيث انتاج الفائض و استعماله .

ب- توجيه هذا النظام الانتاج الى اعادة الانتاج الاجتماعي الداخلي، أو الى اعادة الانتاج الداخلي لربح التكوين الاجتماعي الرأس مالي المسيطر .

و اذا كانت هذه النظرية العالم الثالث لا تبدي اجابات واضحة و مهمة كالتي تخص القوى الاجتماعية ، فانها أعطت بعض الارشادات مهمة ، يمكن أن نحددها في النقاط التالية : (1)

1- النموذج للتمركز الذاتي يشترط سيطرة القطاعات المنتجة للسلع التجهيز و للسلع الاستهلاكية ، و التي لا تظهر تلقائيا في التكوينة الاجتماعية المتخلفة التي اختارت الرأسمالية في تنميتها ، هذا يستلزم ظهور أو بروز وحدة محاسبية اقتصادية و لا تكون سوى الدولة .

2- تنمية القطاعات المسيطرة يستلزم وضع في الاساس الرأسمالي المنح للموارد مع رفض للمجموعة الكلاسيكية للتنمية (كقواعد المردودية ، و التوزيع الغير متكافيء الدخول ....) و في هذا الصدد يقول "سمير أمين" :

"ان عملية تطوير الوفورات يجب أن يكون ستوقع خارج قوانين السوق من خلال الادراك المباشر لحيازة الاحتياجات .... بالفعل فالمحيط مجبر على تجاوز الرأس مالية ، و فتح ثغرة في اتجاه خلق حضارة اجتماعية" (2).

---

1) Benaouda Hamel " cité déjà avant P. 114

2) " " " P. 115

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-3- تطور أ(نمو التمركز الذاتي له قاعدة وطنية - كما أن التنمية الوطنية للتمركز الذاتي تشكل بصفة مبهمة التمهيد للاشتراكية و هذا عندما يقول " سمير أمين" في هذا المضمار ما يلي : (1)

"تحدد اذا التحويل بطريقة تدريجية في ظروف تاريخية ملموسة مختلفة .... من النموذج للتنمية الرأسمالية التابعة الى النموذج للتنمية الوطنية المتمركزة ذاتيا ...."

من هذا التحليل لسمير أمين تطور المفهوم السياسي للعالم الثالث.

1) Benaouda Hamel " cité déjà avant P. 116

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خـــــلاصـــــة الفصـــــل :

بعدمـا تعـرضنا الى النظـريات المذكورة أعـلاه و خصصنـا لهـا هـذا الفصل كمدخل للبحـث، يمكـن أن نستخلص ما يلـي :

ـ فيمـا يخص نظـريتي النمـو المتوازن و النمـو غير المتوازن، واضح أنهما تعتمدان على مـؤشـر الاستثمـار، و ليس هـذا الامر بغـريب طالمـا أن كـلا منهمـا تهتم باقتصاديات البلـدان المتخلفـة، و أن الاستثمـار هـو المتغـير الاكثر أهميـة .

ـ أمـا نظـرية أقطـاب النمـو "لفرنسوا بيرو" فهـي لم تكـن وليـدة الصـدفة، بـــل جاءت مـع ظهـور المرحلـة الاحتكاريـة من نمط الانتـاج، بينمـا نظـرية الصناعات المصنعة التي يقودهـا "دي برنيس" يفهـم منهـا الاهتمام المنصب على معـرفة القطاع الصنـاعي الـذي من شـأنـه أن ينهـض بعمليـة التنميـة الشاملـة، لان حسب رأيـه تبـدو عمليـــة التصنيـع بمثابة تحويـل المجتمع بـرمتـه عن طريـق نظـام منسـق من الصناعـات، الا أنهـا لـم توضـح طريق التطـور اللاحق : هل هـو رأس مالي تـابع أم هـو طـريق الانتقـال نحـو الاشـتراكيـة ؟ (1).

كمـا أننـا لاحظنـا أن مجموعة الصناعـات المصنعـة تتمثـل في كونهـا تنتمـي بأكملهـــا الى الصناعـات الثقيلـة و اذا اعتبـرنا نخطط ماركس لاعـادة الانتـاج فانهـا تنتمـي للقطـاع الاول (2).

---

1) A. Benachenouh : cité déjà avant P. 30 .

2) يتمثـل مخطط اعـادة الانتاج لكـارل مـاركس في قطـاعـين 1) سلع رأسماليـة
2) سلع استهـلاكيـة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالتصنيع كمفهوم مرادف للتنمية الاقتصادية يعطي الاولوية لتنمية القطاع الاول . (الصناعات الانتاجية) و بالتالي اضفاء طابع الدور الديناميكي لهذه الصناعات في عملية التنمية بالمقارنة مع القطاع الثاني (الصناعات الاستهلاكية) و لعل هذا ما يفهم من الكاتب حين يقول "نحن لا ندخل ضمن الصناعات المصنعة الا تلك التي تنتمي لقطاع الصناعات الانتاجية" (1).

- أما نظرية العالم الثالث أو كما يطلق عليها سياسة الاعتماد على الامكانيات الذاتية، فهناك أسئلة عديدة تطرح نفسها على البلدان المتخلفة و هي هل هناك امكانيات ذاتية للتطور ؟ هل الاعتماد على الذات المتخلفة يعني الانغلاق ؟ هل يمكن للدول المتخلفة في سياق هذه السياسة أن تنمو و تحقق تطور اقتصادي ؟ هناك اجابات حول هذه الاسئلة الا أن الجانب النظري فيها يطغى على الجانب التطبيقي - أو استحالة تطبيق هذه السياسة في الظروف الراهنة و ذلك لنقص الامكانيات الداعية لتطبيق هذه السياسة، من جهة ثانية أن العالم المتخلف هو في حاجة ماسة الى عون خارجي و الاستفادة من التجارب و بالتالي لا يمكن أن يتقدم في حدود هذه السياسة الا عن طريق تعامل الدول فيما بينها. و على العموم فان هذا الاتجاه ينطلق من نزعة قومية.

و خلاصة القول فان اختيار أي استراتيجية (اذا صح التعبير بذلك) للتصنيع بلد ما

1) G. De Bernis : cité déjà avant P. 451 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فلا بد أن تكون الاستراتيجية المختارة تتفق مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في ذلك البلد.

كما أن عملية التصنيع ليست عبارة عن اقامة عدد كبير من المصانع، بل القضية هو اختيار الصناعات التي من شأنها تساهم في تغيير البنى الاجتماعية و الاقتصادية للبلد المعني، و تحقيق الاهداف المسطرة من قبل الحكومة وفقا لما يتماشى مع نشاطاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

إستراتيجية التصنيع بالجزائر خلال فترة

1967 - 1979

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثـــاني :

استراتيجيـــة التصنيـــع بالجـــزائـــر
خـــلال فـــترة 1967 ـ 1979

مقـــدمـــة الفصـــل :

ان المقصود من الاستراتيجية هو النمط أو الاسلوب الذي تلتزمه السلطات من أجل تحريك عجلات التنمية الاقتصادية (1).

و كما استخلصنا من الفصل السابق أن معظم النظريات التي تطرقنا اليها قد حددت التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية .

و الجزائر كغيرها من البلدان النامية كانت مستعمرة ، و ترك هذا الاستعمار بعد نيل الاستقلال السياسي اقتصادها بالي البنيات ، عديم القاعدة الصناعية مبنيا على الزراعة و استغلال المواد الاولية متجها أساسا نحو تصدير سواد الخام .

نتيجة لهذه الظروف قامت الجزائر غداة الاستقلال بوضع استراتيجية للتنمية تتماشى و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية .

و سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة نوعية الاستراتيجية أو بالاحرى نموذج التنمية المتخذ في الجزائر ، و هذا من خلال تطرقنا للمواثيق السياسية التي وضعت خلال فترة 67 ـ 1978، كما سنقوم بتحليل هذه السياسة عبر الخطط التنموية و تقييمها .

---

1) د. عبد الرحيم بوداقجي مرجع سابق الذكر ص. 222.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول :

لمحة عن فترة 62 ـ 1966

بالرغم من أننا لا ندعم بتغطية فترة 62 ـ 1966 بدراسة معمقة كون البحث لا يترك مجالا واسعا لها، نف الى ذلك الغموض الذي اكتنف هذه الحقبة الزمنية بالذات فيما يخص السياسة الاقتصادية الوطنية، فقد تعذر على الباحثين الاقتصاديين الالمام بجوانبها المختلفة و تحديد نوعيتها. فمنهم من اعتبرها فترة انتقالية و منهم من قال بأنها فترة انتظار و منهم من راى بأنها فترة نضوج. و لهذا سنحاول تقديم مختلف الاراء المذكورة أعلاه.

1ـ فترة 62 ـ 1966 فترة انتقالية : (1)

يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يمكن دراسة هذه الفترة بعيدا عن فكرة الصراع الطبقي، أي الطبقة البورجوازية التي يساندها الرأس المال الفرنسي حيث تريد أن تحتفظ على مصالحها في الجزائر، و الطبقة البروليتالية التي تمكنت من تحقيق بعض من السلطة الاقتصادية، و هذا بارساء قواعد التسيير الذاتي سواء في القطاع الزراعي أو في المؤسسات الصناعية. و يبرر أصحاب هذا الاصطلاح بتفسيرهم (2) "ان هذه الفترة هي فترة انتقالية و فترة توازن لان طبقات اجتماعية متناقضة و تطغى الواحدة على الاخرى بصورة كاملة. و بما أن الدولة الجزائرية

---

1) Tahar Benhouria " Economie de l'ALGERIE
Edition Maspero PARIS 1980 P. 239 -- 250

2) Tahar Benhouria Cité déjà avant

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفتية متأثرة بمذاهب ايديولوجية متعددة و ضعيفة بحكم الصراعات الباطنية، ففضلت أن تبقى على المصالح المتنافرة لمختلف المجموعات بدل أن تنحاز الى مجموعة معينة، حيث اعتبرت الدولة التوازن الطبقي هو الطريق الوحيد لبناء نفسها".

ان التبرير الذي جاء به أنصار هذا الاصطلاح لم يكن واضحا و لا يمكن قبوله خصوصا و نحن نتحدث عن الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة و ذلك لعدة أسباب، من بينها سببين رئيسيين هما :

-1- فذاة الاستقلال لا يمكن أن نقول أن هناك طبقات بورجوازية و بروليتاريية، حيث أن مفهوم هذه الاخيرة يرتبط مباشرة بوجود طبقة رأسمالية تعمل في مجال واسع للاقتطاع فائض القيمة، و هذا لم يكن موجودا بالجزائر. أما ما يطلق عليه بالطبقة البورجوازية فهي في الحقيقة الا فئة قليلة تعيش على المضاربة على العقارات و نظام الخماسة في الزراعة. و لذلكنتساءل أين هي الطبقة التي أطلق عليها أنصار هذا الاصطلاح بالطبقة البروليتارية ؟

-2- كما أن التموازن الذي طرحه أنصار هذا الاصطلاح لا يمكن قبوله برغم أننا نتفق علىان الفلاحين قد حققوا سلطة اقتصادية عن طريق ارساء قواعد التسيير الذاتي. الا أن قوانين مارس 1963 كانت تحارب في جوهرها التسيير الذاتي كصفة جماعية للتسيير و تملك وسائل الانتاج، و بذلك جاءت هذه القوانين لارساء القواعد الاولى لملكية الدولة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2- فترة 62 - 1966 فترة انطلاق : (1)

يعتبر أنصار هذا الرأي هذه الفترة فترة ركود اقتصادي، لانه عند بداية الاستقلال لم تكن هناك ظروف مواتية للقوى الاجتماعية لكي تفرض سياسة تنموية واضحة تخدم مصالحها، كما أن الدولة لم تكن لها القدرة على انشاء القطاع العام، و لهذا لم يعرف الاقتصاد الجزائري نموا الا مع بداية 1967 عند انطلاق الاستراتيجية بعيدة المدى من جهة و عندما توفرت الظروف لقيام القطاع العام، و أبعدت البورجوازية المحلية و الرأس المال الاجنبي من جهة أخرى.

أما في مجال القطاع الصناعي فان البورجوازية امتنعت عن التوسع في نشاطها، لان الدولة لم يكن لها برنامج واضح، الا أنها قامت عن طريق المساعدات الاجنبية ببعض المشاريع الصناعية التي كان يعمل فيها القطاع الخاص و نقصد هنا الصناعات الخفيفة كل الغذائية و النسيجية و مواد البناء.

أما بالنسبة للطبقة العاملة و الفلاحين فلم يكن باستطاعتها أن تفرض نموذج للتسيير الذاتي، لان قوانين مارس 1963، و انشاء المجلس الوطني للاصلاح الزراعي قد أفرغا الحركة التي قامت بها هذه الطبقة مباشرة بعد الاستقلال من محتواها، برغم أن ميثاق الجزائر 1964 قد أكد على صيغة التسيير الذاتي، كما أن عدم وجود ظروف مواتية (سياسيا و اجتماعيا)، أدى الى ظروف اقتصادية و مالية غير مواتية،

---

1) A. Benachenou - Planification et développement en ALGERIE 1962 - _ p. 12 à 23.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مثلا نقص التجربة في مجال الاستثمارات أدى الى عدم القدرة على استهلاك قروض الميزانية .

هذا و كان الشغل الشاغل للدولة حين ذاك هو تنظيم اقتصادها كالتجارة الخارجية و الشركات البترولية و تسيير المزارع، و لعدم تحديد سياسة اقتصادية معينة، حيث نجد مؤتمر الصومام سنة 1956 يتكلم عن الاصلاح الزراعي الجذري، و يؤكد ميثاق الجزائر من جهة على مبدأ التسيير الذاتي، الا أن الدولة ذهبت الى غير ذلك في تحديد توجهها العملي.

بالرغم أن هذا المصطلح الذي أطلق على هذه الفترة على أساس الركود الاقتصادي، فهذا لا يمنعنا من طرح بعض الملاحظات :

أ- ان أنصار هذا الرأي لم يوضحوا كيف لعبت هذه الفترة التي اعتبروها كفترة انتظار في تحديد نوعية الاستراتيجية التي تلتها و تم تطبيقها في 1967.

ب- كما أن عرض هذه الفترة يوحي بوجود تردد في اقامة التحليل على أساس الصراع الطبقي حيث اعتمدت في التحليل على الشروط السياسية الاجتماعية و عدلت عن التحليل فيما يخص الشروط الاقتصادية و المالية . و بذلك فهذا التردد أدى الى وجود نوع من الغموض في التحليل.

3- فترة 62 - 1966 فترة نضوج : (1)

لوجود صراعات و اتجاهات مختلفة من أجل تحديد الاستراتيجية، يعتبر

---

1) Hamel Benaouda - Système productif Algérien et indépendance economique - Tome 1 ALGER 83 P. 137 à 138.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض الاقتصاديين هذه الفترة كفترة نضوج و يبررون رأيهم بتوضيح بعض النقاط الاتية :

-1- فيما يخص القطاع الزراعي فلقد أكد مؤتمر الصومام على اصلاح جذري في الزراعة، الا أنه بعد الاستقلال فرض التسيير الذاتي كنموذج لتسيير الوحدات الزراعية، و لقد أكدت قرارات مارس 1963 و هذا لتحضير الاطار الذي سوف تنشأ فيه ملكية الدولة، كما أن الميثاق الجزائري الذي صدر في سنة 1964 يؤكد على أن التسيير الذاتي هو الاطار العام للسياسة الاقتصادية التي سوف تنتهجها البلاد.

-2- أما فيما يخص القطاع الصناعي فيؤكد برنامج طرابلس على الاستقلال الوطني، الا أن الدولة لم تقدم عمل يذكر، ماعدا اقامة بعض الوحدات الصناعية الخفيفة و مواصلة بعض مشاريع مخطط قسنطينة (1)، الذي يربط البلاد بالاقتصاد الرأس مالي و خصوصا الاقتصاد الفرنسي.

-3- اما على المستويات الاخرى فقد انصرفت الدولة الى تكوين مؤسساتها و محاولة تنظيم نشاطها الاقتصادي و هذا بتحديد سعر الصرف واحد سنة 1963 بهدف منع تهريب رؤوس الاموال من البلاد الا أن رؤوس الاموال كانت تحول بكل سهولة الى الخارج و بأشكال مختلفة.

خلاصة القول :

بعد هذا التحليل المختصر لبعض الاصطلاحات التي أطلقت على هذه الفترة 1962 - 1965 يمكن القول أن الجزائر التي قبلت البنود

---

1) هو مخطط خماسي أقرته سلطة الاحتلال الفرنسي سنة 1959 بهدف اصلاح الاوضاع الاقتصادية كما في التقرير المخطط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"اتفاقية ايفيان" و "اتفاقية الاستقلال" التي ترتكز أساسا على ابقاء قطاع المحروقات تحت تصرف الرأس المال الفرنسي أدى الى حد من امكانياتها المالية . كما أن البرامج الاساسية للثورة، امتازت بطابع سياسي و ايديولوجي أكثر منها برامج عمل اقتصادي. بالاضافة الى هذا كانت التوجيهات غير ثابتة، حيث نجد مؤتمر الصومام يقر الاصلاح الزراعي بينما برنامج طرابلس يرفض الليبرالية الاقتصادية، و من جهة نجد ميثاق الجزائر 1964 يؤكد على التسيير الذاتي خصوصا بعد ظهور قوانين مارس 1963.

و على العموم فان الفترة التي امتازت بعدم تواجد برنامج يوجه السياسة الاقتصادية للبلاد لم يخلو من بعض التوجيهات و التي لا يمكن حصرها ضمن برنامج شامل و التي كانت بمثابة التحضير اللازم لمختلف الشروط الضرورية لانطلاق الاستراتيجية فيما بعد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني :

الاستراتيجية الجزائرية عبر المواثيق السياسية للفترة 67-1979

من الطبيعي الا تتحقق التنمية الاقتصادية بصورة تلقائية ، لذلك لابد من التدخل في مجرى هذه العمليات الاقتصادية و يتم هذا التدخل من قبل الدولة التي باستطاعتها أن تضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية توجهها بالضرورة الى سياسات و تتحول هذه السياسات الى برامج و خطط. و لهذا نجد مخطط قسنطينة أعد قبل الاستقلال للفترة 1959-1963، كان الهدف الاساسي من هذا المخطط يتمثل في اعادة الاستقرار السياسي، و محاولة خفض كل التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية الظاهرة آنذاك.

كما أن الاستراتيجية المسطرة كانت تهدف الى وضع مكانة خاصة لبرامج التصنيع التي تهدف الى :

- امتصاص البطالة
- اشباع الطلب السريع لفئة الناس
- اعطاء قيمة للموارد الطاقوية

كما ركز المخطط أيضا على وضع تركيبتين للتصنيع هما :

1 - تركيبة تخص الصناعة من أجل احلال الوارذات و هذا لاشباع الاحتياجات الداخلية ، و بذلك استحوذت على 70,9 ٪ من الاستثمارات الصناعية المتوقعة . كما كانت تهدف الى ربط هذه الصناعات بالمؤسسات الصناعية الرئيسية لجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية و ليس من أجل خلق مجال حيوي للاقتصاد .

2 - تركيبة تخص الصناعات ذات التحويل الاولي الموجهة للتصدير و تتجلى أهمية هذه التركيبة في اعطاء قيمة للموارد المعدنية و الطاقوية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما فيما يخص تمركز الصناعة، فان المخطط كان يهدف الى توجيه الاستثمارات و تمركزها في المناطق الواقعة على السواحل، بهدف ربط نظام الاستثمار بالمشاريع الكبرى التي تعمل على تلبية احتياجاته. من هذا المنطلق قامت الجزائر بوضع نصوص أساسية رسمية حددت فيها نموذجا للتنمية الاقتصادية و بينت فيه السياسة العامة، و أصبحت تمثل مرجعا ثابتا لتحديد السياسة الاقتصادية.

برنامج طرابلس :

قامت باعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 و كان كما يلي :

" مجهودات الاقتصاد الزراعي، و تعبئة الطاقات لا يسمحان بتطور البلد، الا على أساس تقني و اقتصادي معطى و مزود بمجهودات الصناعة ..... و الحكومة الجزائرية تكون مهمتها ل ..... توسيع ..... قطاع المناجم و الاسمنت ..... لكن التنمية الحقيقية للبلد على المدى البعيد مرتبطة ببناء قاعدة صناعية لتلبية احتياجات الزراعة الحديثة. و في هذا الاطار تعطي الامكانيات و الاولوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للصناعة البترولية و صناعة الحديد و الصلب، كما تتكفل الحكومة بجمع الشروط الضرورية لخلق صناعة ثقيلة.

و يجب أن لا تساهم الحكومة في اقامة قاعدة صناعية لصالح البورجوازية المحلية، على غرار ما حدث في بعض البلدان، لا سيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ اجراءات ملائمة" (1).

من هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي :

أ- التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق وضع صناعة تسمى صناعة قاعدية، و هذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.

ب- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات الزراعة.

ج- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية و هذا لسببين :

- عدم قدرة راس المال الخاص على قيادة هذه المؤسسات.

- رفض التمويل الخارجي.

ضمن هذا فان البرنامج وضع الاهداف الطموحة على المدى البعيد، و أكد على ضرورة وضع الصناعة الثقيلة ، الا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث يقول في هذا المضمار :

---

1) Programme de Tripoli adopté à l'unanimité par le C.N.R.A. à Tripoli en Juin 1962, Presses d'Achaab, ALGER 1962 P.P. 43 — 44.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه اتقان الصناعة الحرفية، و وضع الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية، و هذا الاستغلال للمواد الاولية ذات الصفة الزراعية" (1).

و على العموم فان برنامج طرابلس كان وثيقة سياسية أكثر منها برنامج عمل.

ميثاق الجزائر 1964 :

قامت باعداده جبهة التحرير الوطني، و تبناه المؤتمر الاول لجبهة التحرير الوطني في 21 أفريل 1964 بالجزائر، و صادق على مجموعة من القرارات الاساسية من بينها المبادىء الرئيسية التي سوف تحكم سياسة البلاد في المستقبل. و على هذا تم تحديد وضع الجزائر غداة الاستقلال، الذي يتميز بتواجد قطاع انتاجي ذي طبيعة رأسمالية في ميادين الصناعة و التجارة، و قطاع زراعي يتميز بتواجد قطاع حديث مسير ذاتيا، و أقلية من كبار و متوسطي الملاك و مجموعة كبيرة من صغار الفلاحين (2).

و انطلاقا من هذه الوضعية، حددت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للبلاد، يمكن ادراجها في النقاط التالية :

ـ1ـ اقامة اصلاح زراعي، و ذلك بتنظيم هذا القطاع في أجزائه الغير مسيرة ذاتيا في شكل تعاونيات، حتى يتم تحقيق الظروف الموضوعية ليتحول الى مزارع

---

1) Hamid Temmar - Cité déjà avant -

2) La charte d'Alger 1964 -- Presse de l'Imprimerie Nationale Algérienne. ALGER 1964.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسيرة ذاتيا و هذا من ضمن الاهداف البعيدة المدى.

-2- تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا، و هذا بانشاء مؤسسات صناعية جديدة مملوكة للدولة (1).

و لقد حددت المقاييس التي تحكم انشاء هذه المؤسسات و كانت كالتالي :

-أ- خلق منصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة

-ب- توفير مواد الاستهلاك المحلي، مما يستدعي بتخفيض الواردات لا سيما مواد الاستهلاك و رفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد.

-ج- اقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة غير أن اقامة مثل هذه المجمعات يستدعي توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة (2).

-3- تأميم المؤسسات المالية للقطاع الخاص، و في انتظار ذلك يجب أن تنشيء الدولة المؤسسة الضرورية اللازمة للقطاع العام.

-4- تنويع الصادرات من الاهداف قريبة المدى، بينما يتم تعميم التجارة الخارجية على المدى البعيد.

و لتحقيق تلك الاهداف و غيرها، اقترح الميثاق أسلوب التخطيط الشامل و الالزامي حيث نجد في هذا الصدد "يجب التعجيل بانشاء نظام للتخطيط الاشتراكي يتصف بأنه ديمقراطي الاعداد و الزامي التنفيذ، و أهم وظائفه تحديد الاهداف الكمية و الوسائل اللازمة لتحقيقها" (3).

---

1) La charte d'Alger 64 P. 69
2) " " " "
3) " " " P. 174

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نتيجة لما ذكر أعلاه ، نلاحظ أن كل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر 1964، وضحا الفلسفة الاقتصادية الجزائرية التي تجسدت في الاربعة سنوات اللاحقة من اعداد المخطط الاول 1967 ـ 1980، و باختيار نموذج التصنيع الثقيل كحجر الزاوية في التنمية ، و أيضا اختيار القطاعات ذات الارتباطات و المبادلات المكثفة و القوية من الامام و الخلف. و جاء هذا الاختيار و صدق عليه برغم من معارضة أنصار الاستعمار الجديد Néo-Colonialiste نتيجة للظروف المواتية بالجزائر، "من موارد طبيعية و غيرها ....."، كما أن عن طريق هذا الاختيار و في آفاق اشتراكي الذي يعطيه المعنى الحقيقي و الاتجاه السياسي، يتم بناء اقتصاد عصري مستقل، و قوي، و مزدهر يضمن للشعب الجزائري ظروف العمل و الحياة الكريمة . و هكذا نرى أن هذا الاختيار أو بالاحرى برنامج طرابلس، و ميثاق الجزائر 1964، يستبعدان كل استراتيجية قائمة على الصناعة الخفيفة و القطاعات الاولية الموجهة للتصدير.

ميثاق الوطني 1976 :

كان الميثاق الوطني قد نقش و صدق عليه من خلال استفتاء شعبي جراء يوم 27 جوان1976. و في هذا الميثاق تم أخيرا تصديق على الاستراتيجية الجزائرية البعيدة المدى (1967 ـ 1980) من خلال نصوص للميثاق الوطني.

و لقد حدد الميثاق الوطني، لما ترمي اليه الثورة الصناعية في الجزائر حيث نجد بهذا الصدد ما يلي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"ترمي الثورة الصناعية الى احداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد، لتنتقل من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات و الانشطة الزراعية الى اقتصاد عصري تتداخل و تتكامل فيه الانتاجية بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين القطاعات الاقتصادية المتعددة بحيث تؤدي الى تنمية شاملة منسجمة و ذلك بتوسيع المناهج الصناعية الى جميع القطاعات الانتاجية" (1).

و لن يقف الميثاق الوطني 1976 عند هذا الحد، في تحديد الاهداف الطموحة للثورة الصناعية، بل تكلم بما يتعلق بمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الانتاج قصد تعزيز المبادلات الصناعية اذ ينص على : "ينبغي أن تقوم الثورة الصناعية بارساء القواعد لصناعة أساسية تستطيع أن تخلق صناعات جديدة، و يسمح توسعها بانشاء ديناميكية تنموية في الاقتصاد بصفة عامة و في الصناعة بصفة خاصة" (2).

كما أن الميثاق حدد هذه الصناعات الاساسية (القاعدية) اذ نجد "... الصناعات القاعدية (كالمعادن و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الالكترونية، و البتروكيمياء) تلعب دور استراتيجي محدد و ذلك لانها تحقق الاستقلال للصناعة الوطنية مما يستلزم استقلال للبلد" (3).

---

1) La charte nationale 1976

2) " " "

3) " " "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هذه النصوص و غيرها و التي تخص التنمية الاقتصادية للبلد حددت مهام الثورة الصناعية نذكر منها :

-1- تحويل و خلق هياكل اقتصادية و اجتماعية حسب المفهوم الاشتراكي.

-2- تحسين البنية المشوهة الذي يسمح بتجاوز التخلف و الوصول الى التطور.

-3- تهدف الى جذب التحولات الجذرية في الهياكل الاقتصادية للبلد، و ذلك ليتحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على النشاطات الزراعية و القطاع الثالثي الى اقتصاد عصري متطور.

-4- لها القوة في تكوين الطبقات الاجتماعية العصرية، التي تدعم المفهوم الاشتراكي.

-5- تعمل على تطوير مستوى المعيشة لكل فرد، و خلق فرص عمل، و اعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الجماهير المحرومة.

-6- لها القدرة على تحديث الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا لانها تسمح بادخال و تعميم العلم و التكنيك و التكنولوجيا في حياة لدى فئات المجتمع.

اذن مفهوم التصنيع حسب الميثاق الوطني 1976، يصبح كمؤسسة سياسية، التي تقترح و تعمل على تشكيل العلاقة الاجتماعية للانتاج، التي تتكفل بمجموع مهمات اقتصادية و اجتماعية كالنمو، و تحقيق تراكم لرأس المال، و احداث تكامل بين القطاعات و داخل القطاع نفسه، و بناء مجتمع جديد، و لا تنسى المهمات الذاتية للعملية التصنيعية كتنمية القوى الانتاجية الوطنية و مساهمتها في تجسيد أهداف الاستقلال الاقتصادي. و على أية حال فان النموذج الذي اقترح و صدق عليه في المواثيق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و البرامج السياسية هو نموذج التصنيع الثقيل، بمعنى اعتماد على قطاع الصناعة في احداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كتحقيق تراكم رأس المال و احداث تكامل اقتصادي، و رفع مستوى معيشة الجماهير الريفية ، و تحقيق توازن جهوي. اذن و بصفة عامة فان التصنيع هو الكفيل بتحقيق الحرية للشعب الجزائري و هو النموذج الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التنمية ، و معدل نمو مرتفع، و تكامل بين الزراعة و الصناعة . اذ يقول في هذا المضمار الرئيس الراحل "هواري بومدين" في خطابه بمناسبة الاحتفال بالذكر العشرين لـ 1/11/1954 : "عن طريق التصنيع يتم تحقيق معايشة بين الصناعة و الزراعة التي تسمح بالتكامل الاقتصادي الحقيقي لبلادنا . و بهذا التكامل زراعة - صناعة لا يتم فقط تطوير زراعتنا بل سنأمن تصنيعنا، و توفر العملة الصعبة اللازمة لتلبية احتياجاتنا من التجهيز" (1). اذن هذه هي الخطوط العريضة التي رسمت السياسة الاقتصادية بالجزائر و التي تم فيها ابراز القطاع الصناعي كقطاع له فعالية و تأثيرات على القطاعات الاخرى، و كان مبين في قرارات مجلس الثورة .

---

1) Hamid Temmar . Cité déjà avant .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث :

استبعاد النموذج الجزائري للتنمية

. انطلاقا من المواثيق السياسية (التي سبقت الاشارة اليها) يمكن تحديد الاستراتيجية التنموية بالجزائر و التي انطلقت منذ 1967، حيث كانت تهدف الى تحقيق هدفين أساسيين هما :

- امتصاص البطالة .

- التوجه للداخل

و لقد حددت الوسيلة لانجاز هذين الهدفين - و أكدت على البدء بالتصنيع لتحقيق تلك الاهداف، حيث نقرأ هذه الاسطر في التقرير العام للمخطط الثلاثي الذي حدد الافاق البعيدة المدى للتنمية

" ان تحليل الوضعية الاجتماعية للبلاد في فترة اعداد العناصر الاولى لهذه الاستراتيجية، تركزت خصوصا على تفاقم البطالة، حيث نجد في 1966 أن اليد العاملة الذكرية التي تمثل الفئة العظمى في الطلب على العمل ترتفع بوتيرة 70.000 فرد كل عام و هذه الوتيرة ارتفعت الى 100.000 في 1973 و سوف تتجاوز 140.000 فرد في 1980.

و الهياكل الاقتصادية التي وجدت بعد الاستقلال و خاصة في 1966 لا تسمح سوى بـ 30.000 منصب عمل في السنة، و في ظروف حسنة . و على هذا لا يوجد سوى التصنيع الذي يمكن عن طريقه تحقيق هذا الهدف، حيث أن الزراعة وسيلة غير كافية لتحقيقه " (1).

---

1) Rapport général du plan triennal P. 8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و ضمن هذا التقرير يجب طرح مشكلتين أساسيتين هما :
- القدرة على التمويل بالعملة الصعبة .

- توسيع القدرات لانجاز الاستثمارات .

و للسيطرة على هذين المشكلتين لابد أن تختار مخططات التنمية الجزائرية باختيارين أساسيين اقتصاديين :

- اعطاء الاولوية المحددة في تعيين الموارد الاستثمارية على حساب بعض الوجهات السياسية الاجتماعية ، و تحديد البنية الاستثمارية التي تعطي الاولوية الى التجهيزات الموجهة لتوسيع القدرة على التصدير ، و تحقيق التراكم من العملة الصعبة اللازمة للاقتصاد الوطني .

- التوجه للداخل الذي يتم عن طريق التنمية الاولية للصناعات المنتجة لوسائل الانتاج ، كما تعطي الاولوية للاستثمار في الاستهلاك بصورة تحقيق معدل تراكم مهم .

أما التنمية الزراعية فتتم عن طريق تكثيف المبادلات بينها و بين القطاع الصناعي الذي سيسمح للوصول الى انتاجية عمل زراعية مرتفعة ، و هذا يتطلب من جهة تغيير الهيكل التعاوني للانتاج (1) ، و من جهة أخرى يهيئة الوسط الفلاحي للتوسع ، بوضع تحت تصرف الفلاح الادوات الصناعية اللازمة لكل زراعة عصرية ، مما يثبت العلاقة الصناعية - الزراعية المتركزة على التكاملية (2) ، مثلا المنتوجات من الحديد و الصلب

---

1) سيكون عن طريق الثورة الزراعية .

2) G. De Bernis Le gaz naturel facteur de développement P. 134.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و المناجم و الميكانيك التي ستحسن من الادوات الزراعية ، و أيضا الاسمدة اللازمة لتحسين نوعية المنتوج تلعب دور الجاذب الاول من مجموعة الصناعات الكيماوية . و يؤكد "دي برنيس" في مخططه على هذه الصناعات، حيث عن طريقها سيتم بناء الصناعة بالجزائر في المستقبل و بالتالي تكوين الرأس المال الحقيقي للبلد . و يستمر "دي برنيس" في مخططه بوضع عامل "الزمن" للتمييز بين مختلف مراحل النموذج، و هذا كما يوضحه المخطط التالي :

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الصناعة الثقيلة	- الصناعات المصنعة - الحديد و الصلب البتروكيمياء الاسمنت	صناعات أخرى ظهور الزراعة ارتفاع الانتاج	تكامل
الصناعة الخفيفة (الاستهلاكية)	العمال الذي تم استخدامهم أصلا في صناعة البناء B.T.P يتم تحويلهم	الاستخدام ضعيف في الصناعة تحديث الزراعة أدى الى وجود فائض في القوى العاملة - سيحول	ارتفاع الاستخدام ميل الى الاستخدام الكامل
الصناعة الغذائية	ابقاء على نموذج الاستهلاك الحضري و نموذج الاستهلاك الريفي	تقارب النموذجين و ذلك لارتفاع في استهلاك للمنتوجات الصناعية	تكامل للنموذجين

المخطط مأخوذ عن :

Alaoui Noureddine / Sous développement et développement en ALGERIE

Thèse Doctorat d'état 1984 Page 255

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث السرابع :

الاستراتيجية التصنيعية عبر الخطط التنموية 57 ـ 1979 :

ان الخيار الاشتراكي الذي اختارته الجزائر يحتم عليها بالضرورة الاعتماد على التخطيط كوسيلة لتنظيم و تحديد الاهداف الاقتصادية . اذن ما هي الوسائل التي ارتأى التخطيط استخدامها ؟ ما هو المسار الذي حدده المخطط لعملية التصنيع؟ في البداية كنقطة انطلاق يجب أن يكون تكامل بين فروع الاقتصاد الوطني و هذا يتحقق عن طريق التصنيع و روابطه الامامية و الخلفية التي بامكانها أن تؤدي الى ظهور شبكة من العلاقات ما بين الفروع، و في هذا الصدد كتب المخطط للا ستراتيجية "... و من هنا يمكن استنتاج استراتيجيتنا و الهدفين المركزين لتطورنا

1ـ تصنيع حقيقي قادر أن يلعب دوره بالكامل في مضاعفة عدد فرص العمل و كذا في انتاج وسائل الانتاج الاساسية التي يحتاجها اقتصادنا في تطوره .

2ـ زراعة منظمة و منتجة قادرة على تشغيل السكان و الوفاء بالحاجات الغذائية للسكان المتزايدين." (1)

و يعد اختيار التصنيع من العناصر الاساسية في القضاء على التخلف و خلق تنمية اقتصادية ، حيث نقرأ ضمن الصفحات لاستراتيجية التنمية الجزائرية ما يلي :

"حتى يمكن اقامة صناعة حقيقية فان التصنيع يجب أن يأخذ الاتجاهات الثلاثة التالية :

---

1) Rapport du 1er plan quadriennal

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- اقامة الصناعات الاساسية كالحديد و الصلب و البتروكيمياء.

- اقامة الصناعات الميكانيكية باعتبارها اساس نمو الصناعة الزراعية.

- اقامة الصناعات الموجهة للاستيراد و القادرة على تلبية الطلب المحلي عوض اللجوء الى الاستيراد". (1)

من هذا يتضح لنا، أن المسار الذي رسمه المخطط الجزائري للتصنيع يتمثل في صناعة أساسية قادرة على أن تمارس آثار الجذب و صناعة ميكانيكية بامكانها أن تمارس تأثيرها على الزراعة و بالتالي ظهور التكامل بين الزراعة و الصناعة.

مما سبق يتبين لنا وجه التماثل بين المسار الذي رسمه المخطط للتنمية الصناعية في الجزائر و بين النموذج الصناعي المقترح من قبل "دي برنيس".

اذن دخول الاقتصاد الجزائري التصنيع، يعتبر محل السياسة التنموية التي تحددت معالمها في المخطط الرباعي الاول، و الثاني، لتدعيم الاستراتيجية الموضوعة من قبل المخطط الذي حدد مجال انجازها على مرحلتين، الاولى و تتعلق بالفترة 67 - 1973 و فيها يتم تحقيق شروط الانطلاق و بناء القاعدة التقنية الاقتصادية و الاجتماعية. و المرحلة الثانية و تتعلق بالفترة 74 - 1980 و هي توافق فترة نضج الاستثمارات و تضاعفها و تنوعها، و بالتالي تحقيق سياسة الاستخدام، و ضمان اشباع حاجات الجماهير و التقليل من الفوارق بين المدن و الارياف، و على هذا يكون الاساس التتابع الزمني النظري الذي حدده المخطط كالتالي : (2)

---

1) Rapport du 1er plan quadriennal

2) M. EL HOCINE BENISSAAD " Economie du Développement de l'ALGERIE" 2ème édition P. 50

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرحلة الاولى :

صناعة ـــــــ

أسمدة جرارات زراعة

تبادل داخل القطاع

صناعة أساسية

المرحلة الثانية :

صناعة ـــــــ زراعة

تبادل داخل القطاع ـــــــ صناعة سلع استهلاكية .

صناعة أساسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حصة الاستثمارات الصناعية من اجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الوطني

لا يتوقف نجاح عملية التصنيع بمجرد رفع حجم الاستثمار في الصناعة، بل يجب أن لا يقل حجم هذه الاستثمارات عن حد معين، و يأخذ هذا الحد الادنى الضروري صيغة الدفعة القوية عند "روزنشتين رودان". و يعني هذا الحد الادنى من الجهد الانمائي توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية الذي يجب توجيهها لعملية التنمية حتى ينطلق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي و حتى يكتب لعملية النمو النجاح. و هذا الحد الادنى اللازم و الضروري في مستوى التراكم الرأس مالي لنجاح عملية التصنيع ترجع ضرورته الى اعتبارات هامة : (1)

1- لمواجهة ظاهرة عدم التجزئة الكامنة في استثمارات رأس المال الاجتماعي، و للاستفادة من الوفورات الخارجية التي يديرها هذا النوع من الاستثمارات.

2- للتغلب على نقائص الوفورات الخارجية المتمثلة في ضيق نطاق السوق، و بالتالي تحقيق حجم الاستثمارات اللازمة للقضاء على هذه العقبة و للاستفادة من الوفورات الخارجية التي يديرها توسع نطاق السوق نتيجة للارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة و بين القطاعات المختلفة.

3- لتحقيق الاستثمارات الضرورية في الزراعة.

4- لتوليد ديناميكية ذاتية في الاقتصاد الوطني قادرة على مواجهة عقبات النمو الاقتصادي و المتمثلة في الانفجار السكاني.

---

1) د. عبد الرحيم بوداقجي مرجع سابق الذكر ص. 238.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و الجزائر التي هي من ضمن البلدان النامية كان بنائها الاقتصادي قد بـــدأ في الحقيقة في سنة 1967، أي بعد انطلاق المخطط الثلاثي (67 ـ 1969) و كان لابد أن يبدأ بتعبئة كل الامكانيات البشرية و المادية للجزائر حتى يمكنها من ارســال قواعد سياسية من شأنها أن تؤدي الى تغيير جذري للاليات الاقتصادية و الاجتماعية في البلـد من طريق وضع كل الشروط المادية و التنظيمية لنمو سريع و متواصل.

و لتحقيق هذه المهام فان اختيار دقيق لاعتماد الاستثمارات كان لابد و أن يتم . و من المعلـوم أن الجزائر بذلت جهودها منذ تطبيقها للخطط التنموية على الصناعـة (الثقيلة) الصنعة مما يؤكد على الارادة الحقيقية في تزويد البلاد بجميع المنتجات الصناعية الضرورية لـه . و بالفعل فان التصنيع كلما كان مخططا، كلما كان يرمي الى تحقيق عدة أهداف :

- تغيير هيكل هياكل الانتاج في الاقتصاد الوطني.
- التكامل الداخلي للاقتصاد البلد.
- التخفيف من حدة البطالة بخلق وظائف جديدة .
- مضاعفة الانتاجية و الدخل القومي.

و لهذا نجد أن المخططات التنموية قد أعطت أهمية كبيرة للاستثمارات المنتجة و هذا بهدف وضع قاعدة صناعية .

و يمكن تبيان ذلك في الجدول رقم (1) الذي يبين لنا توزيع الاستثمارات خلال الخطة الثلاثية 67 ـ 1969، و الخطة الرباعية الاولى (70 ـ 1973).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 1 :

توزيع الاستثمارات عبر مختلف القطاعات الاقتصادية

خلال الخطة الثلاثية 67 ـ 1969، و الرباعية الاولى 70ـ 73

القطاعات	1969-67		1973-70		متوسط
	المبلغ	%	المبلغ	%	النسب
الصناعة	5400	49.0	12400	44.80	46.9
القاعدة الهيكلية	1124	10.0	2300	12.03	11.01
الشؤون الاجتماعية	708	6.3	3260	8.49	7.39
الزراعة	1869	17.0	4140	14.95	15.97
استثمارات أخرى	941	8.4	2284	12.12	10.26
التربية و التكوين	1039	9.3	3300	8.38	8.84
المجموع	11081	100	27684	100	100

**Source : Rapport de plan Quadriennal (1970-73)

نلاحظ من الجدول رقم (1) الحصة المخصصة للصناعة مرتفعة بالمقارنة مع الزراعة و القطاعات الاخرى ، و هذا يوضح و يؤكد التوجه الانمائي الذي اختارته الجزائر و هو التصنيع.

كما أن الحصة الموجهة للصناعة خلال هذه الفترة كانت لتنمية الصناعات القاعدية و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 2 :

توزيع الاستثمارات الصناعية عبر الفروع الصناعية

خلال الخطة الثلاثية و الرباعية الاولى

الفروع الصناعية	1969-67		1973-1970		متوسط النسب
	المبلغ	%	المبلغ	%	
صناعة الاساس	4677	86.5	8960	72.37	79.34
المحروقات	2646	49	4573	36.87	42.93
المناجم	216	4	700	5.7	4.85
الحديد و الصلب	953	17.6	1900	15.4	16.5
البناءات الميكانيكية	322	6	1275	10.3	8.15
الكيمياء	540	10	512	4.10	7.05
صناعة الخفيفة	723	13.5	3440	27.7	20.6
مواد البناء	54	1	940	7.6	4.3
كهرباء	108	2	735	6	4
ص. غذائية	162	3	470	4.0	3.5
ص. نسيجية	216	4	515	4.2	4.1
ص. جلدية	75	1.5	60	0.5	1.0
خشب وأوراق مختلفة	108	2	580	4.7	3.35
اجمالي الاستثمار	5400	100	12400	100	100

*Source : Rapport Général du 1er Plan Quadriennal

ينتج من الجدول رقم (2) بأن توزيع الاستثمارات الصناعية عبر الفروع الصناعية فان المحروقات تتحصل على حصة الاسد من مجمل الاستثمارات ، حيث كانت على التوالي : 49 % و 36,87 % و هذا الاهتمام ناتج عن أهميتين:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- مورد طبيعي متوفر في الوطن

- عن طريقه يمكن الحصول على العملة الصعبة اللازمة لعملية تويل التنمية .

أما قطاع الحديد و الصلب فتتراوح حصته ما بين 17,6 % و 15,4 % بالرغم من أهميته في تلبية احتياجات القطاعات الاخرى، أما قطاع الكيمياء فتتراوح نسبته ما بين 10 % و 5 % و هذه النسبة ضعيفة اذا ما قارناها بالدور المهم الذي يلعبه هذا الفرع في تلبية احتياجات الزراعة و الصناعة .

أما بالنسبة للصناعة الغذائية فان حصتها تتراوح ما بين 13,5 % و 27,7 % و هي نسبة ضعيفة اذا ما قارناها بأهميتها في تلبية الاستهلاك.

أما المخطط الرباعي الثاني فكان يهدف الى التسريع في عملية التصنيع التي تهدف أساسا الى تحقيق التكامل في النشاطات الصناعية ، و تحقيق الاستخدام الكامل مما يتطلب ضرورة رفع المجهود التصنيعي، كما أن المخطط الرباعي الثاني أعطى أهمية خاصة الى القاعدة الهيكلية الاقتصادية و هذا لانشاء قاعدة صلبة للنمو الاقتصادي.

و الجدول التالي يلخص الاستثمارات الموزعة على القطاعات خلال فترة 74 ـ 1977 و فترة المراجعة 78 ـ 1979.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 3 :

ملخص الاستثمارات المزمعة على القطاعات

خلال فترة 74 ـ 1977 و فترة المراجعة 78 ـ 1979

القطاعات	74 ـ 1977		بعد المراجعة		متوسط النسب
	المبلغ	%	المبلغ	%	
الصناعة	48000	43.5	65350	51.7	47.6
القاعدة الهيكلية	15521	14.0	16718	13.2	13.6
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3	6330	12.2	12.75
الزراعة	12005	10.9	9224	7.3	9.1
استثمارات أخرى	10174	9.3	9861	7.8	8.55
التربية و التكوين	9947	9	8988	7.1	8.05
مجموع الاستثمارات	110217	100	126171	100	100

Source : Rapport général du 2ème plan quadriennal

من الجدول رقم 3 نلاحظ أن حصة الزراعة من الاستثمارات الاجمالية تبقى ضعيفة نسبيا و كذلك حصة الصناعات التحويلية ، و يبقى المجهود متوجه الى الصناعات القاعدية و قطاع المحروقات، حيث هذا الاخير يستولي على أكثر من 40,93% مما يؤكد سيرة النهوج نحو اعطاء الاهمية الكبرى لصناعة الاساس، و هذه الاهمية بقيت سائرة المفعول حتى بعد المراجعة .

و يمكن توضيح أكثر بنية الاستثمارات الصناعية خلال المخطط الرباعي الثاني و فترة المراجعة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم 4 :

توزيع الاستثمارات الصناعية عبر الفروع الصناعية

خلال الخطة الرباعية الثانية و فترة المراجعة

القطاعات	74 - 1977		بعد المراجعة		متوسط النسب
	المبلغ	%	المبلغ	%	
المحروقات	19600	40.230	26000	39.80	40.31
مناجم	1100	2.3	800	1.3	1.8
الحديد و الصلب	5865	12.3	8000	12.25	12.27
البناءات الميكانيكية	6138	12.8	10700	16.40	14.6
الكيمياء	4000	8.4	4850	7.5	8.0
صناعة الاساس	36703	76.23	50350	77.25	76.74
مواد البناء	4100	8.6	4550	7.0	7.8
كهرباء	1525	3.2	1700	2.6	2.9
غذائية	1470	3.00	2250	3.5	3.25
نسيجية	1420	2.8	2000	3.0	2.9
جلدية	170	0.4	300	0.45	0.42
صناعة خشب و أوراق	2612	5.4	4200	6.5	5.95
صناعة تحويلية	11297	23.47	15000	23.05	23.26
اجمالي الاستثمارات	48000	100	65350	100	100

*Source : Rapport Général du 2ème Plan Quadriennal
M.BENHASSINE \L'industrialisation en Algerie\(1960-1980)
revue Algérienne des S.J.E.P.n°3 Sept 84

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن تطور العمالة الصناعية ضعيف، و هذا نظرا للظروف الملموسة للجزائر و تطورها الاقتصادي و التناسبات الداخلية للاقتصاد هي التي حددت استخدام الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية كما سبق الاشارة اليه . و يمكن تحليلنا فيما يخص العمالة عن طريق دراسة التغيرات الحاصلة في هيكل العمالة عن طريق تقسيمها الى القطاعات الثلاثة : القطاع الاول (زراعة ، صناعة استخراجية)، القطاع الثاني (صناعة تحويلية ، بناء) و القطاع الثالث (بقية القطاعات الاقتصادية) و هذا باعتمادها على الجدول التالي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (6) :

التوزيع النسبي للعمالة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية الثلاثة

للفترة 67 ـ 1978

سنوات / القطاعات	1967		1969		1973		1977		1978		متوسط النسب
	نسب	%	نسب	%	نسب	%	نسب	%	نسب	%	
قطاع (1)	880	50.34	942	49.76	895	41.01	840	31.69	901	31.83	40.92
قطاع (2)	188	10.75	235	12.41	413	18.92	711	26.83	789	27.87	19.35
قطاع (3)	680	38.90	716	37.82	874	40.05	1099	41.47	1140	40.28	39.70
المجموع	1748	100	1893	100	2182	100	2650	100	2830	100	100

(1) Source : Annuaire Statistique de l'Algerié 1979
Direction des Statistiques et de la comptabilité Nationale page 129

(79)

اذا نظرنا الى الجدول و خاصة الى متوسط النسب المئوية نجد أن القطاع الاول أي القطاع الذي يشمل الزراعة و الصناعة الاستخراجية هو المساهم في امتصاص العمالة ثم يليه القطاع الثالث و بعدها القطاع الثاني. لكن هذه نظرة عامة و لا يمكن الاعتماد عليها في تحليلنا. بينما اذا نظرنا الى كل نسبة على حدى نجد أن نسبة القطاع الاول تنخفض من سنة الى أخرى بينما نجدها ترتفع بشكل محسوس في كل من القطاعين الثاني و الثالث. و هذا لان كل منهما لا يستحق درجات عالية من التأهيل، مثلا نلاحظ أن النسبة الكبيرة كانت للادارات خصوصا متى علمنا أن 64 % من عمال الادارة، كما أن قطاع البناء و التشييد يساهم في نمو العمالة بصفي يعني العمالة الغير مؤهلة فتصل النسبة حوالي % 55.

لكن اذا أضفنا وجود قطاع البناء و التشييد و الخدمات (النقل و التأمين ....) يبقى قطاع الصناعة الذي لم يساهم في خلق فرص عمل. و لقد خلص "بن شنهو" فيما يخص تعبئة اليد العاملة حيث يقول : "من المهم أن نؤكد أن عملية التصنيع لم تؤدي خلال (67 ـ 1976) الى خلق عمالة صناعية، بل أدت الى خلق عمالة في البناء و التشييد و الاشغال العمومية. و في كثير من الفروع الصناعية تكون تعبئة العمالة في بناء المصانع أكثر من استخدامها داخل المصانع ذاتها" (1).

و يمكن توضيح في جدول رقم (7) تطور العمالة المأجورة في قطاع البناء و التشييد و الاشغال العمومية (63 ـ 1976) أفريل لكل شهر.

---

1) Cité par A Benachenouh : L'exode rural en ALGERIE : Presse de l'E.N.A.P. ALGER Février 1979 P. 61

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (7) :

تطـور العمالـة المأجـورة في قطـاع البنـاء و التشييـد و الاشغال العمومية (68-76)

سنوات B.T.P.	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
1) العمالة في قطاع B.T.P	70809	73052	106925	1121100	124543	139963	150272	161012	182877
2) مجموع العمـالـة	244391	258120	328000	32 8000	357911	404100	448197	499920	573914
3) 100 x 1/2	32,2	28,3	34,2	34,2	34,8	34,6	33,5	32,9	31,9
4) التغير السنوي للعمالة في B.T.P.	–	+2234	+33873	+5175	+12443	+15426	+10309	+10740	+21865
5) التغير السنوي للعمالة اجمالية	–	+51986	+13729	+17894	+29911	+46189	+44097	+51723	+73994
6) 100 x 4/5		16,3	65,2	28,9	41,6	33,4	23,4	20,8	29,5
7) اليد العاملة الرئيسة + عمالة مختصة - عمالة للتعاون B.T.P	4113	45813	62947	63743	73436	78811	87082	88345	93658
8) 100 x 7/1	58,1	62,7	58,8	56,0	59,0	57,9	57,9	57,9	51,2
9) اليد العاملة الرئيسة + عمالة مختصة	135682	140103	165454	173000	188913	206477	226197	251860	277902
10) 100 x 9/2	55,5	54,3	53,4	52,7	52,8	51,1	50,5	50,4	48,4
11) 100 x 7/9	30,3	32,7	38,0	36.8	38,9	38,2	38,5	55,1	33,7

Source : A. Benachenouh cité déjà avant

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و على ضوء المعطيات السابقة يمكن القول أن هناك تفاوتات ميزت توزيع الشغل، يمكن أن نتطرق الى نوعين من التفاوتات

- تفاوتات من الناحية الكمية : هناك عدد كبير من الانشطة تشهد تضخما في عدد العاملين، بصعب امتصاصه على المدى المتوسط.

- تفاوتات من الناحية النوعية : ضعف مستوى التأهيل في مناصب الشغل الموفرة لم تكن دائما تتناسب مع الحاجيات الحقيقية لجهاز الانتاج و هذا بالضرورة و حتما سيؤدي الى مستوى ضعيف جدا في الانتاجية .

و مما تقدم فان التقدم الذي تم تحقيقه في مجال خلق فرص العمل كان دون الاهداف المخططة و أنه كان بامكان الاحراز على تقدم أكبر فيما لو أسهمت الزراعة و الصناعة معا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- حصة الصناعة من التبادلات الخارجية :

تلعب التبادلات الخارجية (التجارة الخارجية) دورا كبيرا في عملية التنمية . و نجد أن معظم اقتصاديات البلدان النامية تتميز باقتصاد مشوه سواء من ناحية الاستيراد أو التصدير، فصادراتها تتركز على منتوج واحد و ثلاثة منتوجات في الغالب و تكون في الغالب عبارة عن منتجات غذائية أو مواد خام كما أنه يتم في اتجاه جغرافي واحد، اذ تتجه هذه المنتجات الى البلدان المستعمرة سابقا و بالتالي تتحكم هذه البلدان المستعمرة في اقتصاديات البلدان النامية و يجعلها في حالة تبعية اقتصادية دائمة و متجددة ، و هذا الوضع ينطبق على الاستيرادات لكثير ما تكون من سلع مصنعة أو مواد غذائية .

و الجزائر التي هي من ضمن البلدان النامية و موضوع البحث فيكن تحليل تبادلاتها الخارجية أو بالاحرى حصة الصناعة ضمن هذه التبادلات، من طريق تحليل الواردات و الصادرات حتى يتسنى لنا معرفة النمو الاقتصادي و محتواه .

أ- الواردات :

ان هيكل الواردات قد ارتبط بمتطلبات التصنيع و الذي انطلق مع بداية المخطط الرباعي الاول (70 - 1973)، حيث ازدادت الواردات من سلع التجهيز و سلع وسطية بمعدل سير التصنيع.

فيما يخص واردات من سلع التجهيز فانها ترتفع من سنة الى أخرى مع التقدم الصناعي، ففي 1967 كانت تقدر بـ 21 % من مجمل قيمة الواردات نتيجة لذلك بدأ تنفيذ المشاريع المخطط الثلاثي (67 - 1969)، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 1970 الى 25,5 %

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و هذا ناتج من تنفيذ المشاريع التي سطرت في الخطة الرباعية الاولى (70 ـ 1973) و تم استيرادها لدعم توفيرها في البلاد، و أيضا لان الجزائر في مراحلها الاولى من عملية التنمية، و هذه التجهيزات مكونة أساسا من أدوات من مواد رئيسية مختلفة و اللازمة لانجاز مختلف المشاريع الرئيسية خلال المخططات الثلاثة (67 ـ 1969)، (70 ـ 1973)، (74 ـ 1977) (1).

أما فيما يخص استيراد المواد الوسيطية (المواد الاولية و النصف المصنعة) فان قيمتها لم تتوقف عند الحد، حيث تعدت من 0,66 مليار دج سنة 1967 الى 2,3 مليار دج سنة 1970 و الى 3 مليار دج سنة 1973 و أخيرا الى 8,2 مليار دج سنة 1977. يتضح مما سبق أن الجزائر معتمدة أكثر فأكثر للحصول على هذه المنتجات، و هذا راجع الى أنها في المراحل الاولى لعملية التنمية مما يجبرها على استيراد هذه المواد من أجل تنفيذ المخططات التنموية، خاصة دخول عدة مشاريع في مرحلة الانتاج، كما أن القائمين على المشاريع لا يأخذون بعين الاعتبار القدرات التقنية للمواد الاولية و النصف المصنعة الموجودة بالجزائر مما يجبر الوحدات على استيراد هذه المواد و هذا يتعارض مع فكرة التكامل بين الفروع التي يعتمد عليها النموذج الجزائري للتصنيع، و ضمن هذه الفترة يجدر بنا الاشارة بأن الواردات من السلع الغذائية قد تزايدت بانتظام منذ سنة 1967 و ذلك لسد حاجيات من هذه المواد و التي لم يستطع الانتاج الزراعي تلبيتها، فقد تغيرت قيمة هذا القطاع من الاستيرادات

---

(1) قارن المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية
العدد (2) ص. 270، 272 الى 275

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من 0,80 مليار دج سنة 1967 الى 0,90 مليار دج سنة 1970 و الى 1,9 مليار دج سنة 1973 لتصل قيمة 5,6 مليار دج سنة 1977 (1). و هذا اللجوء الى الخارج لتلبية الاحتياجات من هذه المواد الغذائية و تحسين مستوى الاستهلاك العائلي، نتيجة للتدهور الذي حصل في القطاع الزراعي في هذه الفترة من خلال سوء تطبيق الاجراءات و الاصلاحات التي أجريت عليه مما يفسر عدم قدرة الجزائر خلال هذه المرحلة على تحقيق الانتاج اللازم من هذه المواد، حيث بلغت نسبة المواد الغذائية 21 % من مجمل الواردات.

و الجدول رقم (8) يبين لنا أهم المنتوجات المستوردة خلال الفترة 1969 ـ 1977.

---

(1) قارن المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية السياسية
مرجع سابق الذكر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (6) :

أهم المنتوجات المستوردة من 1969 ـ 1977

أنواع المنتاجات / سنوات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السلع الاستهلاكية الغذائية	20,00	14,19	15,00	16,25	20,00	20,26	25,26	16,66	18,96
السلع الصناعية الاستهلاكية	20,00	13,22	9,53	7,50	10,59	9,29	6,73	7,55	5,10
سلع وسيطية و مواد نصف مصنعة و مواد أولية	26,70	34,09	36,60	32,50	31,75	34,36	29,47	29,11	31,10
وسائل التجهيز	33,13	35,48	39,00	43,75	37,69	35,77	38,40	46,66	45,96
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Revue Algérienne des Sciences juridique, econ Pol. cité déjà avant

(88)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الجدول رقم (8) يتضح أن النمو الواردات يتمثل بصورة خاصة في وسائل التجهيز و الخدمات المتصلة بالمشاريع الصناعية ، غير أن المواد الغذائية عرفت نمو سريعا رغم انخفاض حصتها النسبية في المبلغ الاجمالي للواردات.

و هذا النمو التي عرفته الواردات لمختلف السلع أو المنتوجات خلال هذه المرحلة يزيد من خطورة مدى تفتح اقتصادنا على الخارج مما يستلزم تبعية اقتصادية ، و هذا الامر ليس بجديد لان الجزائر بلد من بلدان النامية و ميزات هذه البلدان و قوعها في تبعية تبعا للنهج التي اختارته هذه البلدان في تحقيق التنمية ، و الذي كان في غالب البلدان التصنيع الثقيل.

سياسة الصادرات :

كما نعلم أن ربط القدرة على الاستيراد في المقام الاول بحجم الصادرات في الاسواق الخارجية ، حيث من طريق الصادرات يمكن للدولة أن تحصل على العملة الاجنبية و بالتالي تغطية الفروق الخارجية ، و على هذا الاساس فان الصادرات تعتبر عاملا رئيسيا في تسوية أشكال عدم التوازن في الهيكل الاقتصادي، و وسيلة رئيسية لضمان الميزان السلعي.

و لازالت الحالة العامة للانتاج المصدر من البلدان النامية تتحدد بصورة رئيسية عن طريق نظام تقسيم العمل الدولي الغير متكافيء. و نجد أن معظم البلدان النامية اتخذت اجراءات من أجل ترسيخ و تشويح الصادرات محاولة منها لزيادة قدرتها على الاستيراد بهدف ضمان احتياجات التصنيع، و يساعد هذا التشويح للصادرات على حساب قائمة الخدمات و السلع الغذائية المصدرة على الضعف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

درجة تتعرض اقتصادها لتقلبات الاسعار في السوق العالمية . و

و الجزائر التي هي من ضمن البلدان النامية تركزت صادراتها بالدرجة الاولى على المحروقات و هذا لاعتباره المصدر الوحيد للتراكم ، و الوسيلة الرئيسية للحصول على العملة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . حيث 80 % تقريبا من المنتجات المصدرة من هذا الفرع تتمثل في البترول، أما المواد المصنعة لا تمثل سوى المكانة الضعيفة . فخلال المخطط الرباعي الاول (70 ـ 1973) كانت تقدر الصادرات من المحروقات بحوالي 82 %، أما خلال المخطط الرباعي الثاني (74 ـ 1977) فبقيت المحروقات تشكل الصدارة في الصادرات الجزائرية حيث ارتفعت الى 95 % في مجمل الصادرات. و الجدول رقم (9) يبين لنا حصة المحروقات من الصادرات 63 ـ 1978.

جدول رقم (9) :

حصة المحروقات من مجمل الصادرات
1970 ـ 63

السنوات	1963	1966	1974	1978
%	58	59	93	97

6 Source : Les travaux de l'office nationale des statistiques

كما اتسمت هذه الفترة بتطور نسبي لصادرات الغاز بسبب زيادة الانتاج و زيادة الطلب العالمي عليه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما فيما يخص المنتوجات الباطنية (المنجمية) فكانت تشكل حوالي 2,5 % من الصادرات منها 65 % المنتوجات الحديدية و هذا خلال الخطة الرباعية الاولى (70 ـ 1973)، أما في الخطة الرباعية الثانية (74 ـ 1977) قد أصبحت تشكل سواء 0,5 % من مجمل الصادرات و هذا الانخفاض ناتج من بدء تشغيل معمل الحجار للحديد و الصلب، و بخصوص المنتوجات الصناعية لم تشارك خلال الخطة الرباعية الاولى (70 ـ 1973) الا بـ 5,8 % من مجمل الصادرات، و انخفضت الى 3 % في الخطة الرباعية الثانية (74 ـ 1977) يرجع هذا التراجع الى استخدامها في الصناعات المحلية.

أما فيما يخص المنتوجات الزراعية، فانه سجل تراجعا بصورة مستمرة و هذا الانخفاض يأتي من اندماج عاملين على الاقل :

ـ العامل الاول : هو يخص السوق الاوروبية المشتركة للاستمرار عما كانت عليه (اعطاء الاولوية في الرسوم على المواد الزراعية الجزائرية).

ـ العامل الثاني : هو نقص عرض المواد الزراعية الذي نجم عن عدم تجديد الحقول التي أصبحت قديمة مما أدى الى تخفيض طاقتها الانتاجية.

و عن طريق الجدول رقم (10) يمكن أن نلخص ما ذكر أعلاه فيما يخص الصادرات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (10)

أهم المنتوجات المصدرة للقطاع من 69 - 1977

سنوات / أهم المنتوجات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1977	المتوسط النسب
المحروقات	71,36	71,20	74,33	60,33	77,14	93,04	93,93	95,12	83,60
منتوجات منجمية	3,99	2,61	3,33	2,50	2,57	1,17	1,15	0,74	1,97
منتوجات صناعية	4,35	5,32	6,42	6,00	5,42	2,40	2,91	2,00	3,73
منتوجات زراعية	20,30	20,00	11,90	9,16	2,85	3,37	3,95	2,12	9,59
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Revue Algérienne des Sciences Juridiques Economiques et Politiques cité dans étude avant

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الجدول رقم (10) يمكن أن نقول أن الصادرات الجزائرية ارتكزت على المحروقات و هذا ما أشرنا اليه سابقا، و هذا التصدير وحيد الجانب و هي ميزة من ميزات البلدان النامية .

و يمكن أن نلخص ما سبق ذكره فيما يخص الواردات و الصادرات أن هذه التبادلات الخارجية للجزائر اتسمت بالتبعية، و ان عملية التصنيع خلال هذه المرحلة لم تستطيع تحقيق السيطرة على جهاز الاقتصادي مثلا تحقيق نموذج احلال الواردات و تكامل اقتصادي كافي، بل عملت على التفتح أكثر الى الخارج و هذا لتلبية احتياجات كل القطاعات و خاصة القطاع الصناعي نفسه و هذا راجع الى السياسة التي اتخذتها الجزائر منذ 1967 و هي سياسة التصنيع الثقيل.

كما يمكننا أن نلخص في جدول رقم (11) أهم المنتوجات المصدرة و أهم المنتوجات الموردة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (11) :

تلخيص تطـور التبـادلات الخـارجيـة خـلال العشـريـة (67ـ 1978)

الصـــــــادرات				الـــــــواردات			
أهـم المنتوجات	الـوحـدة	1967	1987	أهـم المنتوجات	الـوحـدة	1967	1978
البـــترول	10^6 T	36,4	47,5	الحليـــب	10^6 T	85	243
الغـاز الطبيعـي	$10^6 m^3$	2,1	10,8	منتوج من الحبوب	10^6 qx	7	23
المنتوجات المكررة (المصفـاة)	10^3 T	8	1,578	الـزيـــوت	10^3 T	51	226
الخمـــور	10^6 hl	5	4	السكـــر	10^3 T	297	419
الحـديـد	10^6 T	2,4	1,5	الاسمنـــت	10^6 T	0,1	1,8
الفـوسفـات	10^3 T	112,0	615,0	الحديد و الفولاذ	10^3 T	166	1907

Source : Bilan de la decennie (1967 – 1978) M.P.A.T.

4- مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي :

ان زيادة الانتاج و تحسين نوعيته في كل القطاعات الاقتصادية، و على مختلف المستويات هما الوجهان البارزان للمهمة التي رصدت لها الثورة الجزائرية كل الامكانيات منذ انطلاق المخططات الاقتصادية مع مطلع 1967.

و ضمن هذا فان المعلومات تشير الى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق ثقل ما سريعا للغاية و قد نتج عن زيادة انتاج و صادرات البترول و بقية القطاعات الى أن ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى 26,63 مليون دج في سنة 1970 بالاسعار الجارية، و ما لبثت أن ارتفع الى 47,50 مليون دج في عام 1974، و بذلك أمكن تحقيق معدل مرتفع كثير للنمو الاجمالي ليصل الى 15 ٪ بالاسعار الحقيقية في الفترة (70 - 1974) و قد انخفض هذا المعدل قليلا في 1975 ليواصل ارتفاعه في عام 1976، مما يجعل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذه الخطة ليصل الى 10 ٪ سنويا في المتوسط. كما نجد أن واضعي الخطط الانمائية و خاصة الخطة الرباعية الاولى و الثانية، حددوا بعض العوامل التي يمكنها أن تساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، و يمكن اجمال هذه العوامل كما يلي : (1)

- الترخيص على تحقيق الاستثمارات.
- الوصول الى نسج حقيقي للمشاريع المنفذة خلال الخطة الثلاثية.
- رفع انتاجية العمل.

---

1) تقرير المخطط الرباعي الاول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و نجد أن الخطة الرباعية الاولى قد حددت معدل النمو المتوسط السنوي لمجموع الناتج المحلي الاجمالي بقدر بـ 6 ٪. و من طريق جدول رقم (12) يمكن تبيان مدى مساهمة مختلف القطاعات في هذه الزيادة على النحو التالي :

جدول رقم (12) :

مساهمة القطاعات المختلفة في هذه الزيادة (70 ـ 1973)

القطاعات	دورها في الزيادة المطلقة	الهيكل ٪
المحروقات	1,990	31
الصناعات التحويلية	1,385	21,5
بناء و أشغال عامة	1,280	20
صناعات أخرى	0,240	3,7
نقل و خدمات و تجارة	0,200	19,3
زراعة	0,300	4,5
المجموع	6,445	100

تقرير المخطط الرباعي الاول

كما أن الخطة قد راعت اختلاف معامل رأس المال بين مختلف الفروع الاقتصادية ؛ و لهذا قد حرص المخطط الوطني عند توزيعه للاستثمارات على أن يكون توزيعا محققا لنمو أعلى في بعض المجالات، و الفروع أكثر من الاخرى، و هذا لاهمية كل فرع و دوره في ادخال التغيير الهيكلي و تحقيق التكامل في التركيب الاقتصادي الوطني. فمعدلات النمو السنوية المخططة تختلف من فرع الى آخر و تتراوح ما بين 3 ٪ و 45,5 ٪ سنويا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و يلاحظ على الخصوص في ارتفاع معدل النمو المخطط في الصناعة على مثيله في كل من الزراعة و التجارة و الخدمات و غيرها، و حتى داخل الصناعة فان معدل النمو السنوي يختلف من نشاط صناعي و آخر تبعا للاهمية التي يلعبها الفرع الصناعي في الاقتصاد الوطني في الفترة الراهنة.

و اذا نظرنا الى نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نجدها قد عرفت تطورا بطيئا من خلال النسب المتحصل عليها، حيث قدرت النسبة 34,5 % عام 1966 ثم ارتفعت خلال عام 1969 الى 37,5 % و تدنت الى 34,5 عام 1971 و هذا الانخفاض راجع الى مدى اهتمام الدولة باسترجاع ثرواتها البترولية و بروز قطاع جديد الى الميدان و هو قطاع الثورة الزراعية، الا أن عام 1973 قد عرف استثناء عن هذه الاعوام، حيث أن نسبة ما ساهمت به الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت حوالي 50 % من بين هذه النسبة كانت 22 % من نصيب المحروقات و هي دلالة على أن تأميمات 24 فيفري 1971 قد أعطت ثمارها.

و يمكن عن طريق جدول رقم (13) أن نوضح مدى تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي بالاسعار الثابتة بالدولارات الامريكية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (13) :

تطور P.I.B. حسب فروع النشاط الاقتصادي من (1960-1977)

القطاعات / السنوات	الزراعة و الغابات و الصيد	المناجم و المحاجر	الصناعات التحويلية	البناء و الجملة و المفرقة	النقل و المواصلات	النشاطات الاخرى	التشييد	الكهرباء و الغاز	الناتج P.I.B. القيمة بالملايين
1960	666	217	189	921	197	867	407	75	3559
1965	577	445	238	709	109	978	207	50	3312
1970	480	490	404	1421	154	1164	343	55	4512
1975	681	490	533	1553	434	1711	869	122	6393
1977	528	541	641	2292	486	1790	1164	167	7609

التغير في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي

	%	%	%	%	%	%	%	%	%
1960	18,7	6,1	5,3	25,8	5,5	25,1	11,4	2,1	100
1965	17,4	13,4	7,1	21,4	3,2	29,8	6,2	1,5	100
1970	10,6	10,8	8,9	31,4	3,4	28,4	7,6	1,2	100
1975	10,6	7,6	8,3	24,2	6,7	27,2	13,5	1,9	100
1977	6,9	7,1	8,4	30,1	6,3	23,9	15,2	2,1	100
		+ 1,00	+3,1	4,3 +	0,8		+3,8	0,0	13,0+
	11,8-					-1,2			13,0-
77-60									

المصدر : د. محمود الجمعي " خطة التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية التنافسية "

مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص. 199.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن أن نستخلص من الجدول رقم (13) ما يلي :

- نقص مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (- 11,8 %) و ذلك لان الجزائر لم تكن تعتمد على انتاج من مادة زراعية ، و أيضا ضعف وسائل النمو للانتاج الزراعي و تخلفها ، و عدم اعادة الاهتمام المطلوب له ، و تركيز الاهتمام على جوانب اقتصادية أخرى.

- أما مساهمة النقل و المواصلات فنجدها بحوالي (+ 0,8 %) و هذه المساهمة ضعيفة في تطور P.I.B. رغم أهمية هذا القطاع و خاصة لانه يعتبر من المشروعات التي تدعم هيكل الاقتصاد الوطني.

- و بخصوص قطاع التشييد فقد سجل زيادة في المساهمة في تطور الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (+ 3,8 %) و هذا نتيجة لاهمية التي حضي بها القطاع البناء و الاشغال العمومية ، و يجد تفسيرها في زيادة الطاقة الانتاجية لمشاريع البناء المتوقعة في مختلف الحالات و خاصة منها التي تمس الصناعة .

أما الصناعات التحويلية فاننا نجد أنها لم تشهد تطورا محسوسا على مستوى الاقتصاد الوطني في تطوير هذا الناتج، حيث كان التغيير النسبي بحوالي (+ 3,1 %) و هذا نتيجة لارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ان التركيز على تنمية الصناعات التحويلية و ذلك لما لهذه الصناعة من قدرة على دعم مبدأ التكامل الصناعي من جهة و طاقة على توسيع الموارد الاقتصادية من جهة ثانية ، ثم لاهمية مساهمتها في رفع مستوى الاستهلاك الشعبي من جهة ثالثة بالاضافة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى قدرتها الفعالة في توفير و توسيع مجالات العمل أمام المواطنين.

فان التركيز على هذا القطاع هو تأكيد للطابع الصناعي الذي يسير في اطار الاقتصاد الوطني و الذي يزداد تعمقا من خطة لاخرى.

و يمكن عن طريق جدول رقم (14) أن نبين أهم الفروع الصناعية التي تساهم في تكوين P.I.B.

جدول رقم (14) :

مساهمة بعض الفروع الصناعية في تكوين
من (1967 ـ 1977)

السنوات / الفروع	1967	1969	1971	1973	1975	1977	متوسط النسب
المناجم	33	34	59	45	42	39	43,5
الصناعات التحويلية	9,5	10	11,5	12,1	12,1	11,8	11,16
المحروقات	35,20	34,00	33,05	34,10	27,30	28,08	31,95

الجدول مستنتج من جدول الاحصائيات لسنة 1967 ـ 1980
الصادر عن وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية (مديرية الاحصاءات و المحاسبة الوطنية) سنة 1980.

من خلال قراءتنا للجدول رقم (14) نستنتج الملاحظات التالية :

ـ فيما يخص المناجم انخفاض نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في 1973 ـ 1977 راجع الى :

ـ1ـ نتيجة لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير خلال فترة 1973 أدى بالدولة الى الاعتماد على المحروقات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-2- التوسع في المستقبل بتمويل المعادن و تصنيعها محليا، أدى بالدولة الى تقليل من تصدير هذه المعادن من أجل تلبية احتياجات الصناعة في المستقبل.

- أما الصناعات التحويلية و قد سبق ذكرنا لهذه الصناعة، في انخفاض نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و هذا راجع الى اهتمام الدولة بصناعة المحروقات و تطوير بعض الفروع الاقتصادية العامة كالاشغال العمومية، و هذا على حساب صناعات متطورة أخرى بقصد خلق نوع من التوازن بين الفروع الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية.

- بخصوص المحروقات فان مساهمتها تقدر بحوالي 31,95 % و يرجع ذلك الى الزيادة الهائلة في أسعار النفط في السوق العالمية، أما انخفاض نسبتها في عامي 75 - 1977 يرجع الى أن الجزائر أخذت تعطي اهتمام الى بعض الفروع الاقتصادية الاخرى غير المحروقات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- اتجاهات التغيرات في هيكل الملكية :

سنقوم في هذه الفقرة باستعراض التغيرات في هيكل الملكية على أساس تقسيمها الى قطاع عام و قطاع خاص.

لقد أصبح القطاع العام يحتل مكانة هامة في معظم اقتصاديات البلدان النامية ، و يعتبر واحدا من الاشكال الرئيسية لمشاركة الدولة في عملية التنمية الصناعية و الهياكل الارتكازية .

ان نطاق و طرق و نتائج تطوير القطاع العام تتحدد بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تتبعها الدولة . و في معظم البلدان النامية تحتل فروع الهياكل الارتكازية الانتاجية وزنا نوعيا كبيرا في القطاع العام حسب الاستثمارات الفعلية الاساسية ، و تتميز هذه الفروع باستغراق كثير من رؤوس الاموال و بطول فترة العائد و بالصعوبات الفنية من جهة أو بانخفاض أسعار منتجاتها و خدماتها التي تحددها الدولة بغرض توسيع و تخفيض أسعار استهلاكها .

أما فيما يخص القطاع الخاص فان مشاركته في عملية التصنيع بانتاج الجزء الاكبر من الدخل الوطني، و كذلك الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادي الذي تعتمد عليه عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية و يتحكم فيها القطاع الخاص، معنى هذا يتحكم في اتجاهات التنمية استثناء مجموعة من البلدان مثل الجزائر .

و نظرا للوزن النوعي الكبير للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بصفة عامة و الصناعة بصفة خاصة ، فيؤثر تأثيرا هائلا على الهيكل الاقتصادي للبلد كله و على اتجاه و طبيعة الجزء الاعظم من الاستثمارات و على توزيع مصادر الخامات و الوقود و المنتجات النصف المصنعة و على استهلاك العملات الاجنبية ، و على استخدام القوة العاملة للبلد.

و لذلك لابد من ايجاد طرق لتنظيم نشاط القطاع الخاص بواسطة الدولة و اخضاع نشاطه لاحتياجات التنمية الاقتصادية الاجتماعية بما في ذلك التصنيع. و ليست المقدمات الموضوعية و المحاولات الذاتية لحل هذه المشكلة متشابهة الى حد كبير في البلدان النامية ، اذ ترتبط امكانيات تنظيم نشاط القطاع الخاص بالخصائص الهامة لكل بلد على حد، كما يجب الاخذ بعين الاعتبار نطاق و طبيعة المهام التي تطرحها البلدان النامية أمامها و تصميم في بلوغ هدف محدد يؤثر على طبيعة هذه الاجراءات المتخذة لتنظيم القطاع الخاص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و فعـاليتهـــا (1).

هنـاك من ينتهج سيـاسـة من شـأنهـا اخضـاع نشـاط القطـاع الخـاص لاحتيـاجـــات تطـور الاقتصـاد الـوطـني بتنفيـذ اجـراءات التنظـيم بطـرق أكـثر منطقيـة و بتحقيـق الاهـداف المحـددة بـدرجـة أكـبر، بحيـث يتـوجب على هـذه البلـدان أن تحـــــدد المجـالات التي يجـب أن يعمـل فيهـا القطـاع الخاص.

أمـا فيمـا يخـص سيـاسـة استخـدام امكـانيـات القطـاع الخـاص لتعجيـل التصنيـــع فـان عـدد كبـير من حكـومـات البلـدان النـاميـة تهـتم كثـيرا بـالاجـراءات المتنـوعـة و الـتي من شـأنهـا تنشيـط أو الحـد من المشـروعـات الـتي يقيمهـا القطـاع الخـــاص في بعـض القطـاعـات الاقتصـاد الـوطـني.

أمـا بـالنسبـة للجـزائـر و هي مـو ضـع دراستنـا نجـدهـا بعـد حصولهـا على الاستقـلال السيـاسي و للتحـرر من التبعيـة الاقتصـاديـة، سـرعـان مـا قـامت بتـأمـيم المـرافـق انـرئيسيـة التـابعـة للـرأس المـال الاجنبي.

حيـث تنـاولت التـأميمـات عـدة مجـالات، فـفي مـاي 1966 أصـدرت مرسـوما ينـــص علـى تـأمـيم و أعلـن عن انتقـال الملكيـات الاجنبيـة الى ملكيـة الـدولـة و فـي نفـس السنـة أعلـن عـن تـأمـيم احـدى عشـر منجمـا لاستخـراج الخـامـات بـالاضـافـة الـــى المنـاجـم التي أممـت عـام 1965. و في 30 ينـايـر 1968 تم التـأمـيم التـام للبيـع و تـوزيـع النفـط و مشتقـاتـه، و في جـوان 1968 أعلـن على تـأمـيم 45 مـؤسســـــة صنـاعيـة تـابعـة للشـركـات الاجنبيـة التي تـم دمجهـا في القطـاعـات الاقتصـاديـــة الهـامـة، ثم تـلاهـا تـأمـيم المحـروقـات في 24 فيفـري 1971.

نتيجـة لهـذه التـأميمـات بـرز القطـاع العـام الـذي هـو الآن يشكـل القـاعـدة الاسـاسيـة للتصنيـع و التنميـة، و أصبحـت أهميـة قطـاع الـدولـة تتعـاظـم من سنـــة الى أخـرى نتيجـة للاستثمـارات الحكـوميـة في مختلـف الفـروع الصنـاعيـة، و كـذلـك نتيجـة للتـوسـع في عمليـات انتـابيـة للمشـاريـع القـديمـة بحيـث أصبـح في البلـد مثـل الجـزائـر جبهـة قـوميـة أمـام الاحتكـارات الاجنبيـة.

و خـلاصـة القـول أن القطـاع العـام ابتـدأ من عـام 1971 يلعـب بحـق الـدور القائد

---

(1) مشكـلات التصنيـع في الـدول النـاميـة :

تـأليف مجمـوعة من الاقتصـاديين السـوفيـات دار التقـدم 1974 ص 104

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في عملية التصنيع و احداث تغيرات هيكلية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.
أما فيما يخص القطاع الخاص مع قانون 1966/09/15 الذي ينص " على أن تكون القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني من نصيب القطاع العام "،و بالتالي فان طبيعة استثمار القطاع الخاص تتمثل في الاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصناعية التي يوجه انتاجها للاستهلاك النهائي. و قد شملت هذه المشاريع الصناعية، الصناعات النسيجية في المرتبة الاولى و الصناعات الميكانيكية الكهربائية في المرتبة الثانية، و الصناعات الغذائية في المرتبة الثالثة، و بالتالي يكون القطاع الخاص في الجزائر هو عبارة عن وحدات صغيرة الحجم اذا ما قورنت بوحدات القطاع العام.
و لكن نلاحظ أن في نهاية سنة 1969 عملت الدولة على كبح نشاط القطاع الخاص و نتيجة لذلك تراجع القطاع الخاص عما كان عليه في الخطة الثلاثية (67-1969) و هذا لعدة أسباب منها :

1- ان الدولة في سنة 1970 وضعت مخطط تنمويا يعتمد على الصناعات الاساسية بالدرجة الاولى و هي من مهام القطاع العام و بالتالي انخفضت القروض الطويلة الاجل في القطاع الخاص.
2- ابتداءا من هذه السنة (1970) تلقت البنوك تعليمات دقيقة تمنع القطاع الخاص من التمتع بالادخارات التي هي في الاساس موجهة لاشباع الحاجات الاستثمارية للقطاع العام في المخططين (70-1973)، (74-1977).

من هنا أصبح القطاع الخاص يشارك مشاركة طفيفة في الاقتصاد الوطني عن طريق الصناعات الحرفية و التجارة الداخلية.
و الجدول رقم يبين تطور الانتاج الصناعي بين القطاعين الخاص و العام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم

تطور الانتاج الصناعي بين القطاعين الخاص و العام

وحدة مليون دج

السنوات / القطاع	1969		1973		1975	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	1608	63	2373	64ر1	4470	74ر5
القطاع الخاص	820	37ر2	1485	34ر9	1530	25ر5
المجموع	2539	100	4285	100	6000	100

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية (مديرية الاحصائيات و المحاسبة الوطنية)

من الجدول نلاحظ أن القطاع العام ارتفعت حصته من 1ر63 ٪ في سنة 1969 الى 5ر74 ٪ سنة 1975 أي من قيمة 1608 مليون دج سنة 1969 الى 4470 مليون دج سنة 1975، أما القطاع الخاص فان حصته تنخفض من سنة الى أخرى حيث كانت 820 مليون دج أي بنسبة 2ر37 ٪ سنة 1969 الى 1530 مليون دج بنسبة 25 ٪.

و على العموم يمكن القول أن التوسعات الحاصلة في مجال النشاط و خاصة برامج التصنيع المسطرة منذ 1965 قد استدعت خلق نوع جديد من تنظيم النشاط الصناعي و هذا حتى يساير و يستوعب التكنولوجيا الحديثة و التوسع في مقاييس الانتاج و التسيير الحكومي الذي يتمثل في الشركات الوطنية التي تشكل في أغلب الوقت وحدات للانتاج العام مثل (الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه و نقله و تحويله و تسويقه - و الشركة الوطنية للحديد و الصلب و الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية).

و لهذا نجد أن الصناعة الجزائرية قد سادها القطاع العام و هذا بعدة شركات وطنية هامة تحقق مجمل نشاطات الفروع المختلفة للصناعة و تعتبر أدات هامة لتدخل الدولة في الاقتصاد و تسييره.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما فيما يخص القطاع الخاص فانه بالرغم من تدخل الدولة المتزايد في القطاع الصناعي لم يستلزم الازاحة التامة للقطاع الخاص بل على العكس من ذلك فان هذا التدخل للدولة في القطاع الصناعي قد كان مهما لاعادة تنظيم القطاع الخاص و تمكينه من تحقيق مهامه .

حيث نجد القطاع الخاص في الجزائر يهتم على وجه الخصوص بالصناعات التحويلية ، كما تدل النسب المأخوذة عن وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية بأن هذا القطاع يسيطر سيطرة كاملة تقريبا في صناعة الجلود و الاحذية بنسبة 50ر67 ٪ في سنة 1974، و 23ر45 ٪ في سنة 1977، و في صناعة الخشب و الفلين و صناعة النسيج بنسبة 20ر79 ٪ في سنة 1974، و 22ر72 ٪ في سنة 1977، أما صناعة المحروقات و الطاقة فينعدم نشاطه ، و يشارك مشاركة طفيفة في صناعة الاشغال العمومية و البناء و الصناعات الغذائية .

و على العموم فان بقاء القطاع الخاص في الجزائر يجد مبرراته في المساعدة التي يمكن أن يقدم بها المستثمر الخاص في حل مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للبلد و هذا بشرط الخضوع للمراقبة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الخامس :

تقييم استراتيجية التصنيع خلال فترة 67 ـ 1979 :

1ـ الاستثمارات المنجزة :

ان الاستثمارات في كل بلد هي واحدة من أهم الوسائل المؤشرة على التغيرات الهيكلية في الصناعة و الاقتصاد الوطني، لانها تعمل على رفع وتيرة التنمية و ذلك من خلال رفع مستوى المعيشة .

و كما نعلم فان مسار التنمية التي اختارته الجزائر كان مسار التصنيع الذي يرتكز على استرجاع الثروات الوطنية ، و اقامة صناعة قاعدية ، كما سيلعب الدور المحرك لتطوير القطاعات الاخرى.

الا أن الحقيقة غير ذلك فقد عمل هذا المسار على تطوير صناعات تثمين الموارد الطبيعية بغية ضمان تمويل التنمية من جهة و تثبيت الشروط الضرورية للاستقلال التقني للاقتصاد بالحصول على مستوى من التكنولوجيا يزداد علوا باطراد من جهة أخرى.

و بخصوص الاستثمارات في الجزائر فانها تختلف من خطة الى أخرى، حيث كانت خلال هذه المرحلة من عملية التنمية 11 مليار دج في الخطة الثلاثية (67 ـ 1969) و ارتفعت هذه القيمة الى 27,8 مليار دج في الخطة الرباعية الاولى (70 ـ 1973) لتصبح 110 مليار دج في الخطة الرباعية الثانية (74 ـ 1977).

و تتجلى أهمية الاستثمارات في مدى انجازها و تحقيقها . و يمكن توضيح ذلك عن طريق جدول رقم (15) الذي يبين لنا توزيع الاستثمارات عبر مختلف القطاعات و انجازاتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (15) :

الاستثمارات الموزعة عبر مختلف القطاعات و مقدار انجازها

خلال المخططات الانمائية الثلاثة

1977_74 ، 1973_70 ، 1969_67

المخططات / القطاعات	المخطط الاول 67 _ 1969				المخطط الثاني 70 _ 1973				المخطط الثالث 74 _ 1977			
	التوقعات		الانجازات		التوقعات		الانجازات		التوقعات		الانجازات	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5400	48.73	4750	52.06	12400	44.80	17653.4	53.55	48000	43.55	64710	57.7
الزراعة	1869	16.86	1606	17.60	4140	14.95	4990.5	15.14	12005	10.9	5825	5.19
القاعدة الهيكلية الاجتماعية الاقتصادية	381	34.40	2768	30.33	11144	40.25	10317.8	31.30	50252	45.60	41555	37.8
المجموع	11081	100	9124	100	27684	100	32961.7	00	11257	100	112092	100

Source:ce tableau a été établi à partir des données dans:

1°) Rapport du 1er plan Quadriennal 70-73

/ / 2éme / / // 74-77

2°) La Révolution industrielle:faits et perspectives juin 72 Alger p154-155

3°) A. BENACHENOUH"Planification et Dévloppement en algerie 1962-1980"

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الجدول رقم (15) و الخاص بتوزيع الاستثمارات خلال المرحلة الاولى من عملية التنمية و التي تتطلب من البلد العمل على توفير العملة الصعبة اللازمة لعملية تمويل التنمية، نجد من 11 مليار من الاستثمارات المتوقعة خلال المخطط الاول (67 ـ 1969) أنجز حوالي 9 مليار دج و المتبقي تكفل به المخطط الرباعي الاول (70 ـ 1973) أما مخططين الثاني و الثالث على التوالي (70 ـ 1973)، (74 ـ 1977) كانت الاستثمارات المنجزة تفوق قيمة الاستثمارات المتوقعة، هذا يستلزم بالضرورة عدم وجود استقرار في نظام الاستثمارات مما يؤدي من جهة الى خطورة في اتخاذ القرارات في ظل تضخم عالمي، و من جهة أخرى اختلال التوازن العام لبنية الاستثمارات الذي يؤدي الى عدم التحكم في جهاز التخطيط.

أما بخصوص الاستثمارات الصناعية، فقد خصصت لمختلف مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1967 ـ 1978 قروضا هامة للقطاع الصناعي، و بلغت في 31 ديسمبر 1978 قروض الاستثمار الممنوحة للقطاع الصناعي مقدارا اجماليا بلغ 247 مليار دج من مجموع اجمالي بلغ 454 مليار دج رصدت للتنمية، و بعبارة أخرى فقد خصص للقطاع الصناعي 54,5 ٪ من المبلغ الاجمالي للاستثمارات.

و يمكن تبيان أكثر عن طريق جدول رقم (16) الذي يوضح لنا القيمة المرصودة و الاستهلاك و ما بقي ينتظر من الانجاز خلال 67 ـ 1978.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (16) :

قيمـة المرصودة، الاستهـلاك، و ما بقي ينتظـر من الانجـاز

خـلال 67 ـ 1978 فيما يخص قطـاع الصنـــاعـــــــة

فروع الصناعة / المقـدار	مقـدار المرصود	الاستهلاك	ما بقي ينتظر من الانجـاز
المحـروقـات	110	63	47
الصناعات القاعدية و المنـدمجـة	88	49	39
صناعات تحويليـة	33	10	23
المناجم و الطاقة	16	09	07
مجموع الصناعة	247	131	116

المصدر : تخطيط و التنمية (الجزء الاول) مخططات التنميـة .

ان ديناميكية الاستثمار الصناعي التي ساعـدت على الرخـاء المالي النسبي للبلاد خـــلال هـذه الفـترة و ضخامة الامكانيات التي سخـرت لهـا قد أدت في النهاية الى الاخـــلال بالتـوازن في البنيـة العامة للاستثمارات، و الى فـرض قيود على القطـاعات الاقتصـادية الاخـرى سـواء على مستوى المـوارد أو على مستوى الوسـائل الماديـة و البشـرية على حـد سـواء.

بالاضافة الى ذلك فقـد جهـد الاستثمار الصناعي من انسجامه و فعاليته بقـدر ما ازداد حجمـا، فبدلا من المساهمة في تحقيق أهـداف تنميـة متكاملـة و مستقلـة زادت الاختلالات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين القطاعات و داخل القطاعات و بين الجهات و داخلها تفاقما (1).

- أما فيما يخص الانتاج يسجل تحليل تطور الانتاج الداخلي الاجمالي من سنة 67 - 1978 فارقا معتبرا بين المعدلات الاسمية و المعدلات الحقيقية للنمو. حيث نجد فوارق معتبرة بينما قدر و ما تحقق من نمو الانتاج الداخلي الاجمالي فبينما كانت الاهداف بنسبة 9 ٪ سنويا فيما يخص المخطط الرباعي الاول 70 - 1973 و بنسبة 11,2 ٪ فيما يخص المخطط الرباعي الثاني 74 - 1977، فلم تبلغ الانجازات على التوالي سوى 5,9 ٪ و 5,5 ٪.

(1) سيتم تحليل ذلك في الفقرة الخاصة بالتكامل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-2- علاقة الصناعة بالزراعة :

اذا كان التصنيع ضرورة للتقدم في أساليب الانتاج السائدة فان نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه الا اذا توافرت شروط و من بينها تحقيق نمو و تقدم في الانتاج و مستوى الانتاجية الزراعية ، أي أن التقدم الصناعي يجب أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت.

و العوامل التي تحتم الاهتمام بهذا القطاع يمكن تلخيصها فيما يلي : (1)

-1- تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده و يجعله متاحا خارج الزراعة . فازدياد حجم الاستثمار في الصناعة و من ثم التشغيل بها سوف يؤدي الى دفع أجور للعاملين في القطاع الصناعي، و يترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع الاجرية و هي السلع التي يصرف عليها العمال أجورهم - فاذا لم يكن هناك عرض كاف من هذه السلع الاجرية فسوف يعني ذلك ارتفاع أسعارها و من ثم تولد حرك تضخمية تضر بعملية التصنيع. و حيث أن معظم السلع الاجرية هي من ناتج القطاع الزراعي فان هذا يتطلب أن يكون لدى القطاع الزراعي فائضا يكفي لسد احتياجات العاملين في الاستثمارات الصناعية و الانشطة الاخرى.

-2- يعتبر القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للقوة العاملة للقطاع الصناعي. اذ تستمد الصناعة حاجتها من القوة العاملة من القطاع الزراعي، و يتطلب هذا في قدرة ذلك القطاع توفير احتياجات الصناعة من القوة العاملة ، و من ثم فانه ينصب الفائض من القوة العاملة من القطاع الزراعي. فان الزيادة المستمرة في احتياجات القطاع

---

1) أنظر د. عبد اللطيف بن شنهوا الهجرة الريفية في الجزائر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعي لا يمكن مقابلتها عن القطاع الزراعي الا بارتفاع مستمر في الانتاجية الزراعية و باعادة تنظيم ذلك القطاع بما يسمح بالاستغناء عن أعداد متزايدة من القوة العاملة الزراعية .

-3- يعتبر القطاع الزراعي في بداية عملية التصنيع السوق الرئيسي للمنتجات الصناعية و من ثم فان نمو و توسع القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي في استيعاب منتجات الصناعة بمعنى ازدياد الانتاجية فيه . فزيادة قدرة على الانتاج تعني زيادة القدرة على الشراء.

-4- يمثل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات و بالتالي حصيلة النقد الاجنبي في بداية عملية الانماء الاقتصادي. و يمثل حجم حصيلة النقد الاجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن اجراؤها ذلك أن مكونات الاستثمار في قطاع الصناعة و بصفة خاصة من المعدات و الالات يتم استيرادها من الخارج، و تتوقف الطاقة الاستيرادية على حجم حصيلة الصادرات أساسا . و تتطلب هذه الحقيقة ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الانتاجية الزراعية و بالتالي تخفيض نفقة الانتاج في القطاع الزراعي حتى يمكن توسع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الاجنبي.

و نتيجة للعوامل السالفة الذكر أصبح متفق عليه عامة أن وضع سياسة فعالة للتنمية الريفية شرط أساسي و مطلق لنجاح سياسة التصنيع.

و على هذا الاساس أكد المسؤولون عن الصناعة بالجزائر، أن على هذا القطاع أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يساهم بالاضافة الى تحقيق التوجه الداخلي للاقتصاد، أن يعمل على تحديث كل القطاعات الدائمة و خاصة الزراعة، و ذلك بتزويدها بالسلع التي تحتاجها من أجل رفع انتاجية العمل. و انطلاقا من هذا يرى "دي برنيس" أن الصناعات المولدة لصناعات أخرى تعمل على تحديث الزراعة، بمعنى تساعدها على تحقيق التقدم على صعيدين اثنين (1)

- التقدم في التنظيم : بمعني اعادة تبلور هياكل الانتاج و هذا بادخال تقنية جيدة، و التأكيد على العمل الجماعي و تطور التعاونيات المساعمة في تكوين رأس المال و انماء الوظائف الانتاجية. و سيودي هذا التقدم في التنظيم الى رفع الانتاجية، خصوصا عندما يتمكن الفلاح من الحصول على عدد من المواد الوسيطية و التجهيزات الصناعية.

- التقدم في الالات : و الامر يتعلق هنا بالالات الفلاحية و الاسمدة و المواد البلاستيكية و الاسمنت. ينبغي أن لا تستورد هذه المواد، لان ارتفاع كلفة نقلها تزيد من صعوبة الحصول عليها، و على هذا الاساس يبدو أن انتاجها في عين المكان أمر ضروري. و نظرا لهذا الطلب تسهل الزراعة في اقامة صناعة بحيث تشكل من جهة منفذا لها و من جهة أخرى تساهم في تمويلها جزئيا بفضل تعبئة الفائض الذي تنتجه الفلاحة أثناء العملية الاولى (يمكن الحصول على هذه التعبئة عن طريق الجباية و الادخار).

و على هذا الاساس نقوم بتحليل عنصرين هامين اللذين يحددان العلاقة بين الزراعة

---

1) G. De Bernis Industries industrialisantes et contenu d'une Politique d'intégration régionale" dans la revue citée déjà avant.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و الصناعة على مستوى الاقتصاد الجزائري و هما :

- الزراعة باعتبارها منفذ للقطاع الصناعي

- الصناعة كمنفذ للقطاع الزراعي.

1- الزراعة باعتبارها منفذ للقطاع الصناعي :

نعلم أن الانتاج الزراعي في الجزائر يقوم على مساحات صالحة للزراعة محدودة نسبيا. حيث نجد أن 18 % من الاراضي مستثمرة في الزراعة فقط و ضمن هذه النسبة قسم كبير من هذه الاراضي بشكل واحات و مراعي أي أراضي غير مزروعة، و بذلك تقدر الاراضي التي تقوم عليها زراعات دائمة حوالي 7,5 مليون هكتار و هي مساحة قليلة جدا (1). و الاستراتيجية التصنيعية التي اختارتها الجزائر في التنمية تقوم على مبدأ توسيع السوق الداخلية و هذا وفق تحول جذري للريف، الا أن الزراعة بقيت متأخرة منذ الاستقلال و هذا راجع الى ضعف المكننة في هذا القطاع، اذ بلغ عدد الاحصنة في الهكتار الواحد 1,6، و خلال الخطة الرباعية الثانية تحصل القطاع الزراعي على 12 000 جرار عوضا على أن يتحصل على 20 000 لكي يحافظ على مستواه الابتدائي (2). أما فيما يخص الوسائل الاخرى كالاسمدة و المبيدات الحشرات فان استخدامها ما يزال دون المستوى المطلوب، اذ لا تتحصل الاراضي الصالحة للزراعة سوى على 50 % و هذا خلال فترة (1969 - 1978) (3).

---

1) د. عبد اللطيف بن اشنهو " الهجرة الريفية " ص. 19

2) A. Bouzidi " Ou on est l'agriculture Algérienne" Revue Algérienne des Sc. J. Eco. P. N°3 Septembre 1980

3) M. Mekideche Le secteur des hydrocarbure quelle contribution au développement économique de l'ALGERIE " P. 521

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و بصفة عامة فان الصناعة لا تساهم في تزويد الزراعة بمدخلات التكثيف الا بنسبة قليلة، حيث يتم في الواقع العملي استيراد هذه المنتوجات الموجهة للقطاع الزراعي، و قد قدرت احدى الدراسات أن 90 % من مدخلات التكثيف في الزراعة يتم استيرادها (1). كما لوحظ خلال هذه المرحلة من عملية التنمية، ضعف قدرة القطاع الزراعي على استيعاب منتوجات القطاع الصناعي سواء كانت موجهة للاستهلاك أو لاستخدامها في عملية الانتاج و هذا ناتج عن ضعف القوة الشرائية لدى العاملين في الريف، مما سيؤدي حتما الى ضعف نمو بعض الصناعات كالصناعات الغذائية و النسيج و الاسمدة.

2- الصناعة كمنفذ للقطاع الزراعي :

نتيجة لتدهور الانتاج الزراعي، أدى بالانتاج غير قادر على تلبية متطلبات الصناعات التحويلية مما ينتج عنه عدم تشغيل الكامل للقدرات الانتاجية. فخلال هذه المرحلة كانت المنتوجات الزراعية تتمثل في قطاع الغابات المستعملة في القطاع الصناعي مثلا الفلين و الحلفاء، و لم يكن انتاجها منتظما، و نفس شيء بالنسبة للمزروعات الصناعية كالشمندر السكري و التي كانت تمتاز بالركود و التقلص في الانتاج مما زاد في التبعية للخارج. و لقد ميز (بن شنهو) في تحديد تطور التبادل الزراعي - الصناعي بالجزائر ثلاث مراحل : (2)

---

1) A. Mersi " Les mutations agraire en ALGERIE depuis 1962 " P. 175

2) د. عبد اللطيف بن شنهو " الهجرة الريفية في الجزائر " ص. 21

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المرحلة الاولى : مرحلة تدهور حتى عام 1971، كانت أسعار الانتاج في هذه المرحلة مجمدة، بينما أسعار المدخلات في ارتفاع و خاصة بما يتعلق بالتجهيزات الزراعية.

- المرحلة الثانية : مرحلة الاستقرار النسبي من عام 1972 الى 1974 حيث جمدت أسعار المدخلات بينما ارتفعت ارتفاع بسيط أسعار المنتوجات الزراعية.

- المرحلة الثالثة : و هي مرحلة ارتفاع في أسعار على مستوى الانتاج اعتبارا من عام 1976 مما أدى الى تحسين و بصورة جوهرية من حدة التبادل بسبب استقرار أسعار المدخلات.

و لقد كان عجز هذه الاستغلالات خلال المرحلتين الاولى و الثانية لدرجة لم تمكنها من توزيع أي دخول مكملة للسلف التي قبضها العمال خاصة عام 1974، و هذا بسبب تطور جدي للتبادل، و بصورة غير مباشرة نتيجة لركود الاسعار و الذي أوقف زيادة دخول المنتجين و شكل عائقا في تكثيف الانتاج و رفع المردودية.

كما نعلم فان التكثيف يفترض بالضرورة زيادة كمية للمدخلات بالنسبة للهكتار الواحد. لكن عندما تكون نسبة أسعار المدخلات الى أسعار المواد المنتجة غير ملائمة تصبح زيادة المردود للهكتار الواحد و التي تسمح بها عملية التكثيف غير كافية لتغطية زيادة تكاليف في وضع تشكل فيه المردودية قاعدة تسيير الاستغلالية الزراعية، و في هذه الحالة تتخلى الاستغلالية عن عملية التكثيف و بشكل غير مباشر تتخلى عن الدخول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاضافية التي يمكن أن تحصل عليها عن طريق هذا التكثيف من خلال زيادة المردود بالنسبة للهكتار. و على العموم فقطاع الزراعة يعرف تأخر و هذا لعدم حصوله على الامكانيات اللازمة لتحديثه و تطويره كسلع التجهيز و سلع وسيطية، و التي لم تستطع الصناعة انتاجها محليا.

كما أنه يعرف تطور متناقض لعدة عوامل كنمو الديموغرافي، النقص الكبير للملاكين، عدم الاستقرار لنظام عقود الارض، نقص في العمالة الزراعية ناتج عن الزيادة السريعة في هجرة السكان من الريف الى المدينة، كما أنه عرف نقص كبير في الصادرات. و ان ابقاء هذه الوضعية، سيؤدي حتما الى استبعاد أن قطاع الزراعي لن يكون المجال الحيوي المنتظر من الصناعة. و على هذا لابد في كل المخططات الانمائية أن تقوم الاختيارات و خاصة في حجم الاستثمارات على فرضية التحول في هيكل الزراعي و هذا بربطها بالمشاريع المرتبطة بها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-3- تحليل التكامل داخل الصناعة بين القطاعات :

بينا في الفصول السابقة بأن الاستراتيجية الجزائرية كانت تهدف أو ترتكز على فكرة التكامل، و عليه استهدف المخطط الجزائري خلال هذه المرحلة الاولى الى بناء الوحدات التي من شأنها تلعب دورا قياديا نظرا لما تخلقه من آثار بسط أمامية و خلفية داخل الاقتصاد الوطني، و في المرحلة الثانية الوحدات الاخرى المعتمدة على هذه الصناعة و المكملة لها و بذلك يتم خلق روابط التداخل الصناعي أو تفاعل المدخلات - المخرجات و لهذا يمكن أن نطرح سؤال هل تحقق ذلك ؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال تحليل الروابط الامامية و الخلفية لمختلف الصناعات في جدول التشابك الصناعي الجزائري لـ 1979.

لكن قبل الاجابة على هذا السؤال سنقوم بتوضيح بعض نقاط الخاصة بجدول المدخلات و المخرجات.

- تقديم موجز لـ T.E.I :

هو جدول لنظام المحاسبة الوطنية يهتم بتوضيح التبعية الداخلية الاقتصادية التقنية ما بين مختلف الفروع التي تكون المجال الانتاجي.

لكل منتوج تثبت الموارد و الاستخدامات، و يشكل الاستخدام الوسيط جوهر و أساس جدول المدخلات - المخرجات. ان قيم الاستخدام الوسيط التي يبلغ عددها في اقتصاد مؤلف من N فرع ($N^2 = N * N$) يشكل المصفوفة التي منها ينطلق توزيع مختلف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحسابات في جدول المدخلات - المخرجات، و من طريقها يتم وضع هيكل القيمة المضافة حسب الفروع الاقتصادية، كما يتم ايضا وضع جدول الاستخدام النهائي لمختلف المنتوجات.

و يمكن توضيح ذلك عن طريق الرسم التالي لجدول المبادلات بين الصناعات.

الرسم لجدول المبادلات بين الصناعات

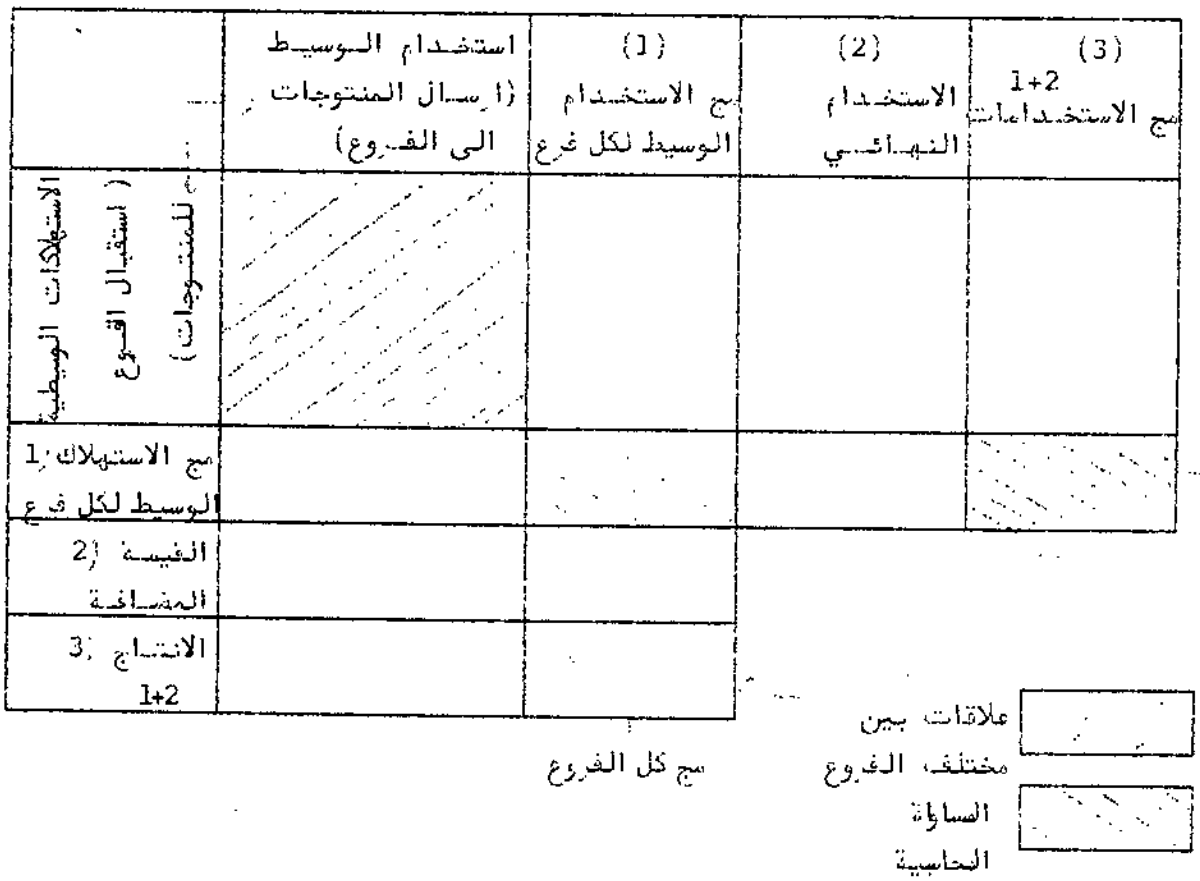
(3) 1+2 مج الاستخدامات
(2) الاستخدام النهائي
(1) مج الاستخدام الوسيط لكل فرع
استخدام الوسيط (إرسال المنتوجات الى الفروع)
الاستهلاكات الوسيطية (استقبال الفروع للمنتوجات)
مج الاستهلاك الوسيط لكل فرع 1)
القيمة المضافة 2)
الانتاج 3) 1+2
مج كل الفروع
علاقات بين مختلف الفروع
المساواة المحاسبية

ان هذا الجدول يشكل الاطار العام لجدول المدخلات - المخرجات، الا أن في الواقع يتخذ عدة أشكال، فكل دولة تقوم باعداده حسب طريقتها المحاسبية الخاصة، الا أن جوهر الجدول يبقى دائما نفسه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ب - مفهـوم الارتبـاط :

تكمن فكرة الارتباط في العلاقات التي تتم بين مكونات النظام الانتاجي و المتميز " بالوسط و التحرضات " و هذه الاخيرة تأخذ شكل آثار تمارس أساسا بالطلب و كذا بالعرض. و يستخلص بظهور خلفية جديدة تحدث تحريضات هامة على مستوى النظام الانتاجي و الاقتصادي ما يلي :

-1- تخلق سوق جديدة أو تقوم بتوسيع السوق و ذلك بعرضها لمنتوجاتها (جلب العرض).

-2- تدفع القطاعات الاخرى الى تمويلها بمستلزمات الانتاج و بالتالي اتساع استخدام منتجات القطاعات الاخرى (جلب الطلب).

و انطلاقا من هذه الفكرة ميز " هيرشمان " بين نوعين من الاثار و هي :

- آثار الجذب الخلفية (الارتباطات الخلفية) LES EFFETS DE LIAISON EN AMONT

يمارس هذا النوع من الاثار عن طريق آلية الطلب حيث أن كل نشاط اقتصادي غير أولي أو كل نشاط مرتبط قبل كل شيء بالطلب النهائي، و يقوم بتنشيط القطاعات الاخرى الاولية التي لها علاقة بالاستهلاك الوسيط لتوفر له مدخلاته الضرورية، فهذا الاثر ناتج عن ظهور طلب اضافي، مثلا : الطلب الاضافي لقطاع تربية المواشي ناتج عن تنمية قطاع الغزل و النسيج.

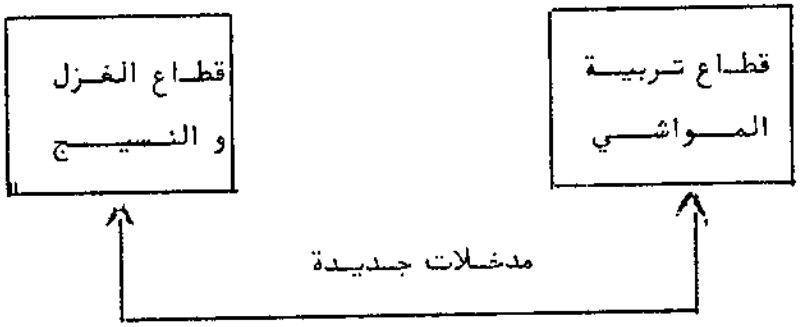

آثار جذب خلفية

هذا النوع من الاثار يتحقق بظهور قطاع جديد.

- آثار الجذب الامامية : LES EFFETS DE LIAISON EN AVAL

يمارس هذا النوع من الاثار عن طريق آلية العرض، حيث أن كل نشاط اقتصادي غير مرتبط بالطلب النهائي، يقوم بتحريض القطاعات أو الانشطة الاخرى لتستخدم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منتوجاته كمدخلات، بمعنى أن النشاط يقوم بالبحث عن مصب لمنتجاته، و هذا النوع من الاثار يتميز بتوفير ناتج أساسي جديد.

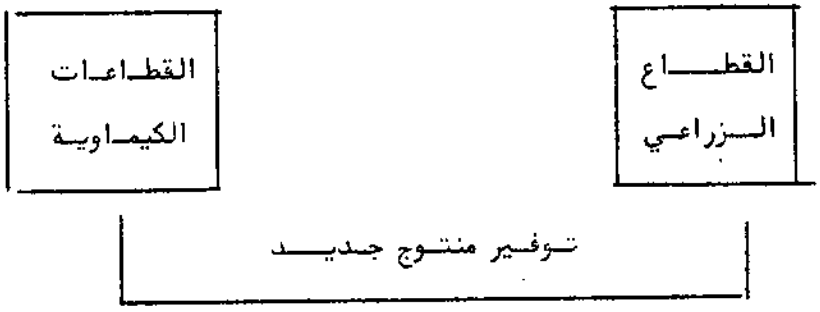

آثار جذب أمامية

- مكونات جدول عام 1979 :

يتشكل جدول المدخلات - المخرجات لعام 1979 المنشور في ديسمبر 1983 من أربعة مجموعات هي :

المجموعة الاولى : و هي تخص الاستهلاكات الانتاجية، بمعنى تبين الاستهلاك الانتاجي الوسطي لكل قطاع.

المجموعة الثانية : و هي تخص الاستعمالات النهائية التي ساهم بها كل قطاع و تتميز بأربعة أقسام و هي :

- القسم الاول : يخص الاستهلاك النهائي في الوطن
- القسم الثاني : يخص التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت
- القسم الثالث: يخص التغير في المخزون
- القسم الرابع : يخص الصادرات

المجموعة الثالثة : تخص حساب الاستغلال و الذي يبرز القيمة المضافة الاجمالية التي يساهم بها كل قطاع.

المجموعة الرابعة : تخص الموارد حيث تبرز موارد كل قطاع.

ملاحظات هامة متعلقة بجدول عام 1979 :

- عدد القطاعات المكونة للجدول هي 18 بالنسبة للصفوف و 19 بالنسبة للاعمدة، و يرجع ذلك الى ظهور قطاع التجارة كقطاع مستخدم في العمود و عدم ظهوره كقطاع منتج في الصف.
- طريقة وضع هذا الجدول لم تحترم احدى القواعد التي يعتمد عليها في بناء جدول المدخلات - المخرجات و هي قاعدة تصنيف القطاعات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نلاحظ ظهور قطاع التجارة في العمود 16، الذي يستوجب ظهوره في الصف 16 الا أننا نجد في هذا الصف ظهور قطاع خدمات الفنادق و بذلك نحصل على العنصر ($X_{16,19}$) الذي يمثل قيمة المواد الوسيطية التي يرسلها قطاع خدمات الفنادق و المقاهي لقطاع التجارة .

- ظهور جدول بأبعاد 18، 19 يجعل عملية حساب معكوس مصفوفة ليونتيف مستحيلة حيث يتطلب أن تكون مصفوفة المبادلات الوسيطية مربعة .

بعدما تطرقنا بصورة موجزة عن بعض محاور جدول 1979، نحاول الان معرفة القطاعات التي تعتبر محركة الاقتصاد و هذا بتطبيق طريقة "وطناب - شينري" على هذا الجدول. تطلب هذه الطريقة ما يلي :

- 1 - حساب مؤشرين هما :

أ- نسبة المشتريات الوسيطية لقطاع J على انتاجه الاجمالي

$$U_J = \frac{\sum Xij}{Xj} \qquad j = 1, 3 \ldots\ldots N$$

$$U_1 = \frac{3282,3}{14058,2} = 0,2334793$$

Xij الاستهلاك الوسيط لقطاع i من السلعة j

Xj الانتاج الاجمالي لقطاع j

ب- نسبة المبيعات الوسيطية لقطاع i على انتاجه الاجمالي

$$Wi = \frac{\sum Xij}{Xi + Mi} \qquad i = 1, 2 \ldots\ldots N$$

$$W_1 = \frac{9605,8}{17553,6} = 0,5472267$$

Xi الانتاج الاجمالي لقطاع i

Mi الواردات من السلعة i

- 2 - حساب الوسط الحسابي U,W

- 3 - مقارنة كل مؤشر مع الوسط الحسابي

و تكون القطاعات الرائدة هي التي تحقق الشرطين التاليين :

$$U_j > \bar{U}$$

$$W_i > \bar{W}$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (17) :

يبين لنا الاثار الامامية و الخلفية لكل القطاعات

آثار الجذب الخلفية — آثار الجذب الامامية

المعاملات / القطاعات	$U = \frac{\Sigma Xij}{Xj}$, j= 1...18	$Wi = \frac{\Sigma Xij}{Xi+Mi}$, i=1...18
منتوجات الزراعية	U1= 0,2334793	W1= 0, 54 72267
ماء ـ الطاقة	U2= 0,2 34965	W2= 0, 49 58042
محروقات	U3= 0,284 9683	W3= 0, 1251811
خدمات و T.P.P.	U4= 0,477 0598	W4= 1,03082 82
منتوجات المنجمية	U5= 0,33 10995	W5= 1,0083416
منتوجات I.S.M.M.E.	U6= 0, 6268265	W6= 0,3649452
مواد البناء	U7= 0, 4085747	W7= 0,892056
صناعات و الاشغال العمومية	U8= 0,3992851	W8= 0,0273058
منتوجات الكيميائية	U9= 0,5751169	W9= 0,6893356
منتوجات الزراعة الغذائية	U10= 0,7656911	W10= 0,1865339
منتوجات النسيج	U11= 0,60811369	W11= 0,4158699
الجلد و الاحذية	U12= 0,5635297	W12= 0,2514055
الخشب و الفلين و الورق	U13= 0,5818181	W13= 0,6788128
منتوجات الصناعات الاخرى	U14= 0,6955085	W14= 0,1216439
النقل و الاتصالات	U15= 0,2902531	W15= 0,5442604
خدمات الفنادق	U16= 0,372886	W16= 0,2010321
خدمات للمؤسسات	U17= 0,1177584	W17= 0,5293957
خدمات العائلات	U18= 0,0867708	W18= 0,2963664.

أرقام محسوبة وفق معطيات جدول المدخلات ـ المخرجات 1979.

حساب $\bar{U}$, $\bar{W}$

$$\bar{U} = \frac{\Sigma Uj}{N} = \frac{7,6537277}{18} = 0,425207$$

$$\bar{W} = \frac{\Sigma Wi}{18} \qquad \frac{8,4063\ 828}{18} = 0,\!670\ 212$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الجدول السابق، و من حساب الوسط الحسابي كل من $\bar{W}$ و $\bar{U}$ يمكن أن نصف القطاعات حسب آثارها الامامية و الخلفية.

جدول رقم (18) :

تصنيف القطاعات حسب آثارها الامامية و الخلفية

	$U_j \geq \bar{U}$	$U_j < \bar{U}$
$W_i > \bar{W}$	ـ منتوجات كيميائية ـ الخشب و الفلـــين	ـ الـزراعـة ـ المـاء و الطـاقـة ـ منتـوجات المنـاجم ـ مـواد البنـــاء ـ نقـل و الاتصـالات ـ خـدمات المـؤسســات
$W_i \leq \bar{W}$	ـ I.S.M.M.E. ـ الصنـاعـات الغذائيـة ـ النسيـــج ـ الجلـد و الاحـذيـة ـ الصنـاعات المختلفـة ـ خـدمات البنـاء و الاشغـال العمـوميـة	ـ المحـروقـات ـ البنـاء و الاشغـال العمـوميـة ـ خـدمات الفنـادق ـ خـدمات العـائلات

من الجدولين السابقين يمكن أن نستنتج عدة استنتاجات فيما يخص كل القطاعات، الا أنه سنركز على قطاع المحروقات، و قطاع الزراعة و قطاع الكيمياء و قطاع الحديد و التعدين و الكهرباء و الميكانيك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قطاع الكيمياء : يعتبر من القطاعات الرائدة و أهم مميزاته :

-1- يعتبر كأحسن مورد للقطاعات التالية :

- قطاع الزراعة

- قطاع الحديد و التعدين و الكهرباء و الميكانيك

-2- درجة اعتماد القطاعات على هذا القطاع تمثل 82,33 %

-3- استهلاكه الذاتي قوي نوعا ما حيث يمثل حوالي 49,70 % من ...

الانتاجية ، كما أن درجة اعتماده على مختلف القطاعات الاخرى ...

بـ 53 %

-4- وارداته تقدر بنسبة معتبرة حوالي 6,62 % من اجمالي الوا...

الاقتصادية ، و في الصادرات حوالي 0,29 %.

-5- مساهمته في تكوين P.I.B و القيمة المضافة على التوالي 1,32%.

- قطاع المحروقات : لم يظهر هذا القطاع كرائد، برغم أهميته في الا...

الوطني، و هذا يرجع لكونه له علاقة كبيرة بالطلب ...

و خاصة الصادرات، و يتميز بـ :

-1- أحسن مورد لـ :

- قطاع النقل و المواصلات بـ 41%

- قطاع البناء و الاشغال العمومية بـ 6,39%

- قطاع الخدمات و الاشغال العمومية البترو...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ2ـ أحسن زيون لـ :

ـ قطاع الخدمات و الاشغال العمومية البترولية 48,32%

ـ قطاع التعدين و الصلب و الميكانيك و الكهرباء بمشتريات

قدرها 6,56%

ـ قطاع الخدمات المقدمة للعائلات بمشتريات قدرها 8,79%

ـ3ـ استهلاكه الذاتي يتمثل في نسبة 31,07%

ـ4ـ درجة اعتماده على قطاعات الاخرى تمثل بنسبة 58,92%

ـ5ـ درجة اعتماد القطاعات الاخرى عليه تمثل نسبة منخفضة باعتبار أن هذا القطاع له علاقة مع جميع القطاعات دون استثناء من وجهة النظرة الامامية .

ـ6ـ نسبة مساهمته في الصادرات كبيرة تقدر بـ 90,69% من اجمالي الصادرات الوطنية .

ـ7ـ يساهم في تكوين P.I.B. و القيمة المضافة على التوالي 29,86% و 32,05%

ـ قطاع الزراعة : يتميز بآثار أمامية عالية و خلفية ضعيفة .

ـ1ـ يعتبر أحسن مورد لـ :

ـ قطاع الصناعات الغذائية بـ 80,19% من مبيعاته الاجمالية .

ـ قطاع الصناعات المتنوعة بـ 1,75% من

ـ قطاع الفنادق و المقاهي بـ 1,36% من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-2- يحتل أحسن بسون لـ :

- قطاع الكيمياء بـ 23,91% من مشتريات الاجمالية

- قطاع الصناعات الغذائية 12,65% من مشتريات الاجمالية

- قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ 7,19% من مشتريات الاجمالية

-3- استهلاكه الذاتي يمثل بـ 43,75% من استهلاكاته الانتاجية .

-4- درجة اعتماده على القطاعات الاخرى بـ 56,24%

-5- درجة اعتماد القطاعات الاخرى عليه بـ 05,04%.

-6- يساهم في تكوين P.I.B حوالي 9,60% و تكوين القيمة المضافة بـ 10,29%.

- قطاع الحديد و التصنيع و الكهرباء و الميكانيك :

-1- يحتل هذا القطاع أحسن مورد لمختلف القطاعات التالية :

- قطاع البناء و الاشغال العمومية 29,26%

- قطاع المحروقات 0,55%

- قطاع النقل و المواصلات 7,00%

-2- استهلاكه الذاتي يصل الى 63,12% و هي نسبة مرتفعة

-3- اعتماد هذا القطاع على القطاعات الاخرى تقدر بـ 33,08%

-4- اعتماد القطاعات عليه تقدر بـ 65,15%

هذه النسب تبين لنا أن هذا القطاع له علاقة مع جميع القطاعات، الشيء الذي يجعل درجة تداخل هذا القطاع في الاقتصاد شديدة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-5- نسبة وارداته تصل الى 47,70% و هي تمثل تقريبا نصف واردات الاقتصاد بكامله و هذا يعطينا استنتاج أن هذا القطاع قطاع تابع.

-6- يساهم في تكوين P.I.B. بحوالي 5,61% و في القيمة المضافة 3,07%.

- عواقب على الجدول :

اذا كان استخدام جدول مدخلات - مخرجات سيسمح بتحديد العلاقة الداخلية الاقتصادية الفنية بين مختلف مكونات البنية الاقتصادية، و اذا كان اسوداد معفوفة التداخل معناه وجود تكامل بين مختلف الفروع فان هذا لا ينطبق على جدول 1979 و ذلك للاسباب التالية :

- نقص المعطيات كميا و نوعيا.

- عدم أخذ بعين الاعتبار كل التبادلات.

- عدم أخذ بعين الاعتبار التفرقة بين المنتوجات المستوردة و المنتوجات المحلية في المصفوفة.

حيث اذا حاولنا معرفة درجة الارتباط أو العلاقة بين الفروع فانه لا تتكون لدينا صورة واضحة، لان التفرقة بين المنتوجات المحلية و المنتوجات المستوردة ضمن الاستهلاكات الوسيطية غير واضحة. مثلا نلاحظ من الجدول T.E.I. لـ 1979، فان فرع I.S.M.M.E. تمثل مجموع استهلاكاته الوسيطية الى 10253,1، بينما كان الانتاج لهذا الفرع لا يتعدى سوى 6622,8، أما الكمية المستوردة منه تمثل الى 19472,1، اذن حوالي 30% من الاستهلاكات الوسيطية تأتي من الخارج. و على هذا يتعذر علينا التكلم عن التكامل، اذا كان معظم الاستهلاكات الوسيطية متكونة من الحصة الكبيرة من المنتوجات المستوردة من الخار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خـــلاصـــة الفصـــل :

ان الوفاء بحاجيات الاقتصاد عن طريق الانتاج الوطني هو الهدف الاكبر الا أننا نلاحظ خلال هذه المرحلة الاولى من عملية التنمية (67 - 19) و التي استهدف فيها المخطط الجزائري في بناء الوحدات التي يكون لها الدور الفعال في خلق روابط أمامية و خلفية داخل فروع الاقتصاد.

و حسب ما ذكر في هذا الفصل فان النسيج الصناعي ما يزال دون الكثافة المطلوبة، و ما تزال المبادلات بين مختلف فروع النشاط دون المستوى المطلوب، كما أن الصناعة الوطنية ما تزال تتسم بتبعية مفرطة سواء بالنسبة الى تموينها بالمواد الاولية و المعدات الاستهلاكية الوسيطية أو بالنسبة الى مواد التجهيز الضرورية لها، و تعكسها هذه النسب التي تبين تغطية الانتاج الصناعي للطلب الوطني من المنتوجات الصناعية على النحو التالي : (1)

1967	%48
1973	%30,8
1974	%25,4
1977	%24

و حسب هذه النسب يظهر بأن الاكتفاء الذاتي الصناعي يبقى هدفا طويلا الامد.

كما أننا لاحظنا وجود تناقض بين النتائج المتحصل عليها في الجدولين الاخيرين و الاستراتيجية المطبقة في الجزائر، حيث نجد قطاع المحروقات الذي يستوحد على نسبة 40% من اجمالي الاستثمارات الصناعية الا أنه لم يظهر كقطاع رائد ذلك لضيق مجال

(1) التخطيط و التنمية (الجزء الاول) مخططات التنمية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استخدام مخرجاته في صناعات أخرى، و برغم مساهمته في الصادرات بحوالي 98% من اجمالي الصادرات الجزائرية و هذا يشكل خطر على مستقبل التنمية الاقتصادية للبلد و خاصة في ظل الاوضاع التي يعيشها السوق العالمي للنفط، الا أن منطق السياسة في اعطاء الاولوية لهذا القطاع يهدف الى استغلاله في التنمية الاقتصادية الجزائرية لتضمن تراكم الموارد الضرورية لتمويل بقية المشاريع، لكن هذا يدفعنا الى طرح سؤال، هل تركيز الاستثمارات على القطاعات الموجهة للتصدير يعد أمر خطير على مستقبل تنمية البلد ؟

وعلى العموم يمكن القول أنه لابد من تحفيز و دعم النسيج الصناعي الوطني حتى تكفل له النمو الذاتي، كما لابد من تركيز الاستثمارات على القطاعات الرائدة حتى لا نقع في تناقض، و أيضا حتى لا نصل الى واقع مخالف لما سطرته البلاد في توزيع الاستثمارات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

إستراتيجية التصنيع بالجزائر خلال فترة

1980 ـ 1989

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث :

استراتيجية التصنيع بالجزائر خلال فترة 80 ـ 1989

مقدمة الفصل :

لقد ترتب على تطبيق الاستراتيجية التنموية السابقة خلال المرحلة الاولى عدة اختلالات و توترات اقتصادية داخلية و خارجية . و تعود كل هذه الاختلالات الى طبيعة الاستراتيجية نفسها ، حيث تتميز على المستوى الاقتصادي بكونها تعتمد على التصنيع ، مما أدى الى تخصيص أكثر من 40٪ من الانتاج الوطني الخام الى الاستثمار الموجه للتصنيع ، كما أن العوامل الداخلية (كضعف الموارد المادية و البشرية) و العوامل الخارجية (كقيود السوق الدولية الرأسمالية) أدت الى تفاقم هذا الوضع ، ضف الى ذلك سوء التنظيم و التسيير مما أدى الى مضاعفة التبعية للخارج على ثلاثة أصعدة :

- على الصعيد الاقتصادي : تسببت في انفتاح على الخارج
- على الصعيد المالي : تسببت في استدانة كبيرة
- على الصعيد البشري : تولد عن ذلك اللجوء المتكرر الى المساعدة التقنية الاجنبية .

و لهذا ، فان نقطة الانطلاق فيما يخص المرحلة الثانية من عملية التنمية ، ترتكز في اختيار النمذجة على التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني ، مما أدى بالسلطات الى عقد عدة مؤتمرات خلال فترة 80 ـ 1989 لوضع عدة تصحيحات و اصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي و مع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و في هذا الفصل نحاول ادراج المواثيق السياسية التي ظهرت خلال فترة 80 ـ 1989، و معرفة النهج الجديد للاستراتيجية التنموية الصناعية . و بناءا عليه فان النظام ارتئ تغيير النموذج الاقتصادي تغييرا يكاد يكون جذريا تماشيا مع متطلبات الوضع الاقتصادي العالمي الجديد و خير دليل على ذلك التعديلات التي حصلت خلال فترة الثمانينات مثل قانون استقلالية المؤسسات و سنحاول القيام بالدراسة لما سبق ذكره .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

المواشية

أن النتائج المستخلص من التجربة السابقة و المتمثلة في الاختلالات الاقتصادية و اللاتوازن التي نتجت عن :

-1- استعمال المحروقات كوسيلة مطلقة للتمويل الخارجي

-2- ارتفاع في أسعار و تكاليف الانتاج مما يؤدي الى ضعف القوة الشرائية للعامل.

-3- عدم التوازن بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و خاصة بين التنمية الصناعية و القاعدة الاقتصادية الاجتماعية.

-4- التوزيع الجغرافي الغير متوازن للنشاطات الصناعية و تركيزها في شمال البلاد.

-5- عدم التناسب بين حاجيات التنمية و نظام التكوين.

تبرز هذه النتائج المحصل عليها ضرورة تكييف البرامج حسب ما تستلزمه الاهداف المسطرة و المعطيات الاقتصادية الجديدة. و لهذا عقدت عدة مؤتمرات خلال 80 - 1969، لوضع عدة تصحيحات و اصلاحات.

-1- المؤتمر الرابع للحزب و الخطة الخماسية الاولى 80 - 1984 :

تبرز النصوص المصادق عليها في المؤتمر الرابع - اللائحة الاقتصادية مؤكدة على "أن التنمية الصناعية يجب أن تعمل على تلبية الحاجيات الاساسية للسكان باحداث وظائف عمل في غير الزراعة و مضاعفة الانتاج الزراعي" (1)

(1) ملفات وثائقية (مواجز على الجزائر 1501) منشورات الاعلام جانفي 1982

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أنه عبرت اللائحة عن ضرورة التصنيع "ان الثورة الصناعية اذ تضطلع بوظائفها على الوجه الاكمل تساعد على رفع المستوى العلمي للبلاد و تطوير البحث العلمي الذي يتسنى بفضله التحكم في التكنولوجيا" (1)

اضافة الى هذا، عمد المخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984 على تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي تسمح في حدود 1990 بتحقيق المطامح الاجتماعية الاساسية للسكان و هذا بتحديد أهدافه كالاتي : (2)

ـ1ـ دعم بناء الاقتصاد الاشتراكي في اطار توجيهات الميثاق الوطني.

ـ2ـ ضمان التغطية اللازمة للحاجيات الاساسية للمواطنين.

ـ3ـ ضمان دعم الاقتصاد الوطني.

ـ4ـ ضمان التحكم في التطور العام للاقتصاد.

ـ5ـ ضمان تطوير النشاطات الاقتصادية المندمجة، لا سيما عن طريق ترقية الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و الوحدات القطاعية للانتاج و الانجاز على المستوى الوطني و التحكم في المشاريع الصناعية القاعدية الجديدة.

نلاحظ مما سبق أن المخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984 قد اندفع وراء الصناعة الخفيفة مع اعطاء الاولوية للقطاع الزراعي، بمعنى أن الاستثمارات تذهب الى فروع صناعة الصغيرة و المتوسطة، فحين رأينا أن في المرحلة الاولى من عملية التنمية ركزت المخططات اهتمامها الكبير للصناعات الضخمة و المركبات الصناعية الكبيرة مع العلم أن تجارب التنمية في العديد من البلدان تؤكد، الصناعات الثقيلة و هذا

---

(1) ملفات وثائقية "نفس مرجع سابق ذكره"

(2) ملفات وثائقية " " "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و هـذا باعتراف العـديد من الاقتصاديين.

2ـ المـؤتمر الخامس للحـزب و الاستراتيجية المـدى البعيـد :

تتمثل هـذه الاستراتيجيـة في خدمة السكـان و تحقيق الاستقـلال السـ
و الاقتصادي، و لهـذا استهـدف المـؤتمر الخامس للحـزب الى تحقيق عـدة أهداف

أـ تلبية الحاجيات الضروريـة ذات الاولويـة تدريجيا بفضل الانتاج الـوطني.

بـ تطوير قطـاع الطاقـة في اتجـاه أولوية توفير حاجيات البـلاد، و مواصلة تأمين
تراكم العملـة الصعبة، و تلبيـة ما تحتاج اليـه البـلاد من المـواد البتروكيماوية
و نصف المصنعـة.

جـ تطوير الصناعات الاساسيـة ذات الاهميـة الكبرى في تنميـة الاقتصاد الـ
و دعم القـواعد الاقتصادية المستقلـة في البـلاد.

دـ ابراز صناعـة وطنيـة في مـواد التجهيز و التحكم فيهـا.

وـ تطوير قـدرات الهندسة الصناعيـة و الانجـاز و البحث التطبيقي و ضبط الـ
والصيانـة، و الصناعـة التكاملية.

هـ تنفيـذ مخطط انمائي متكامل في الكيمياء لا سيما من خـلال التحكم في الطاقـ
انتاجيـة الموجودة، و اضفـاء القيمـة للثروات الـوطنية و تنميـة الكـ
القاعدية و انتاج المـواد الاوليـة و الاليـات التركيبيـة.

زـ انجـاز الدفعات الاولى للتصدير قصد ضمـان ما بعـد النفط.

و لقد ألح في المـؤتمر الخامس للحـزب بوضوح على ضـرورة تصحيح الاستراتيجيـة [1]

---

1) تقـرير المخطط الخمـاسي الاول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دون الرجوع عن الاهداف المسطرة لهذا القطاع، و انما يقتضي اجراء اصلا
داخلية لتعمل على تحقيق ما يلي : (1)

- ضمان وتيرة تنمية واقعية تقوم على موارد المحروقات و على موارد قطا
الاقتصاد الوطني الاخرى.

- ضمان تنمية مكثفة في قدرات الانتاج و استغلال جميع الاحتياطات ...

- السعي الى تكثيف استعمال وسائل الانجاز الوطنية و الزيادة في نسبة
الوطني.

لقد تكفل المخطط الخماسي الثاني بهذه التوجيهات و رسم لجميع القطاعات
الصناعية أهدافا تنموية.

3- ميثاق 1986 و التنمية الصناعية :

ان ظهور ظروف دولية أخرى، و تغيير في علاقات الانتاج أدى الى
اعطاء صياغة جديدة للميثاق الوطني، و برغم تدهور الاستراتيجية التصنيعية
الجزائر جاء في الفصل الثالث "تهدف التنمية الصناعية بالجزائر في
الاشتراكي الى بناء اقتصاد عصري" (2).

و كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق الى :

أ- تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازية :

بمعنى هيكلة النسيج الصناعي و تكثيفه، أي جعل العلاقات القائمة

---

1) تقرير المخطط الخماسي الاول
2) الميثاق الوطني 1986

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مختلف فروع الانتاج و الخدمات أكثر انتظاما حتى تتعزز المبادلات بين الصناعات.

-1- مواصلة تنمية الصناعات الاساسية :

ان الصناعات القاعدية باعتبارها الاساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد، و لهذا فالطاقة الانتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطويرها و تحسين مستوى استخدامها، لكي تكون سند لاعادة تجديد القاعدة الصناعية و توسيعها.

-2- تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي :

تطوير صنع مواد التجهيز انطلاقا من هندسة وطنية يسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميز بتراكم التقنيات الى مراحل انتاج الالات و بناء المصانع اعتمادا على الامكانيات الوطنية في الدراسات و الانجاز.

-3- مواصلة تأمين المواد الاولية و المنتجات الوسيطة :

ان استقلال التموين بالمواد نصف المصنعة و المواد الوسيطة مرهون بتنمية فروع معينة كالبتروكيمياء و الكيمياء مما يسمح باستخلاف المنتجات المستوردة حاليا، و توفير مواد بديلة للمواد الطبيعية غير الموجودة أو التي ينذر وجودها في البلاد.

ب- تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية :

-1- الصناعة في خدمة الاقتصاد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-2- الصناعة في خدمة التهيئة العمرانية .

-3- الصناعة في خدمة الفلاحة :

ان الفلاحة و الصناعة تتكاملان و ينبغي اعطاء الاولوية لهذا التكامل، لان مقتضيات التنمية الفلاحية تتطلب من الصناعة تزويد الفلاحة بالعتاد و المواد التي تمكنها من تحقيق مستويات جد مرتفعة في الانتاج و الانتاجية .

جـ- تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها .

د- ترقية الصناعة التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.

هـ- توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة خارج قطاع المحروقات مصدرا دائما و صالحا للتراكم :

كما نعلم يرتكز تراكم على منتوج المحروقات وحده ، بالاضافة الى ذلك فان امكانية الجزائر التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاد الحقول الموجودة و ارتفاع الاستهلاك الوطني، ثم ان التقسيم الدولي للعمل أدى الى تدهور متزايد لعلاقات التبادل و الى انخفاض في ايرادات العملة الصعبة .

و هكذا يصبح احداث الوسائل و توفير الشروط الكفيلة بخلق المداخيل و تراكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة هدفا رئيسيا ذا أولوية مطلقة باعتبار أنه يتعين على الجزائر أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان تنميتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني :

أهمية التخطيط في المخطط الخماسي الأول 80 ـ 1984 :

1ـ الاهداف العامة للمخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984 :

ان هذا المخطط يهدف الى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاساسية للبلاد، أنجز بعد مرحلة من التنمية التي بينت عدم التوازن، و حسب "أحمد الابراهيمي" المخطط عليه أن يعالج نوعين من اللاتوازن الاساسيين : (1)

1ـ الاختلال في التوازن للتبادلات الداخلية :

هذه الاستراتيجية تهدف الى تحقيق نمو في الناتج الداخلي الاجمالي 6% في المتوسط، و البرنامج الذي يسمح بتحقيق ذلك يعمل بـ 400,6 مليار دج، 20 مليار مخصصة للتمويل البرامج الذي شرع في انجازها خلال المخططات و لم يتم انجازها، كما يهدف هذا الاستثمار الى خلق 900.000 منصب القطاعات الغير فلاحية .

الاختلال في التوازن للتبادلات الخارجية :

ان الاستيراد للسلع و الخدمات محدد بحوالي 6% من الميزان المسجل خلال سابقة، و مبلغ 60 مليار دج مخصص لخدمة الديون الخارجية خلال المخطط الاول.

مخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984 على أساس تحليل آفاق التطور الاقتصادي خلال 1981 حول المحاور الاساسية التالية :

---

1 ـ المخطط الخماسي الاول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد عن طريق تقليص الاستدانة الخارجية، و تدعيم التكامل الاقتصادي.

- التعبئة الفعالة للقدرات البشرية و المادية المتوفرة.

- تكييف هيكل قطاع الاستثمارات لتغطية الحاجات الاجتماعية الاساسية و استدراك التأخير المتراكم في بعض القطاعات.

- تحضير شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد و استخدام اجراءات اعادة تنظيم الاقتصاد.

- التحكم في التوازنات العامة للاقتصاد.

- الغاء عدد من كبريات المشاريع المرتاب في مردودها الاقتصادي و التي تثقل بشكل خطير المديونية الجزائرية.

- تكثيف الزراعة و توسيع مساحتها.

و بصفة عامة فان المخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984 يهدف الى تنفيذ مجموع الاعمال التي يجب أن تسمح في حدود 1990 بتحقيق المطامح الاجتماعية الاساسية للسكان.

و لتحقيق ذلك، و عند بداية المخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984 أخذت عدة عوامل هي :

1ـ تحضير سياسة الاسعار و الاجور التي تؤدي الى تطوير الانتاجية و حماية القوة الشرائية للعمال.

2ـ اعطاء أهمية للمشاريع المبرمجة حتى تفادي التأخيرات و الارتفاع في تكلفة الانجاز.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-3- وضع طرق جديدة التي ستسمح للقطاع الخاص أن يلعب دور في الاقتصاد الوطني.

-4- اعادة الهيكلة ، و اعادة تنظيم للمؤسسات التي ستسمح بتطوير النتائج الاقتصادية و المالية . بعد فترة السبعينات و لتدارك الاخطاء و لتخفيف من المشاكل الحادة ، و لتحديد المسؤوليات وضعت استراتيجيات لفترة الثمانينات، و من بينها اعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات.

الا أنه يجدر بنا الاشارة ، أن الكلام عن هذه السياسة بداء خلال السبعينات باجراء دراسات و اتخاذ التدابير اللازمة لايجاد الحلول المناسبة للنتائج السلبية التي تعيق الجهاز الانتاجي.

و على هذا الاساس بداءت عملية التطبيق في الثمانينات، و كانت تهدف هذه الاستراتيجية الى :

-أ- اعادة الهيكلة العضوية .

-ب- اعادة الهيكلة المالية و القضاء على العجز المالي للمؤسسات.

-ج- التخفيض من الضرائب على المؤسسات العمومية .

-د- جعل اطار قانوني للمؤسسة و نقص من تكاليفها .

و مع كل هذه الاجراءات نجد أن الدولة تهدف الى رفع الانتاج و التقليص من التكاليف.

أما الاستقلالية فكانت تتمثل في :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤسسة حرة في تحديد مستوى العمل و الاسعار.

- الحرية في تحديد الطاقات الانتاجية حسب أهداف المؤسسة و السوق.

- الحرية في الاستثمار و التسيير اليومي.

أهم النتائج المتحققة من هذه العملية هي :

- تقسيم المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة الثقيلة -(الشركة الوطنية للتعدين، سوناكوم، الشركة الوطنية للبحوث المنجمية، سونيلاك) لتصبح مجزأة في المجموع الى أكثر من 40 مؤسسة.

- تقسيم 12 شركة تابعة لوزارة الصناعة الخفيفة و أصبحت ممثلة من طرف أكثر من 50 مؤسسة وطنية.

- تجزئة شركتين تابعتين لوزارة الطاقة و الصناعة البتروكيمياء الى 16 مؤسسة.

ان هذه العملية بالاضافة الى اللامركزية للقطاع الصناعي العام تمت عمليات التوزيع للذمم المالية و كذا الدائنية و المديونية، هذه الامور عرفت تحت شكل برنامجي التعديل و الاصلاح و خلق مؤسسات جديدة.

و كانت الاهداف المتوخاة من كل هذا تمثلت في زيادة الانتاج و الانتاجية و كذا تحسين وضعية الخزينة المالية و تحقيق بنية تحتية قادرة على مواجهة العراقيل بواسطة التحكم في تسيير المخزونات و الدائنية و غيرها.

لكن ضمن كل هذه الانشغالات يجعلنا أن نطرح سؤال أليس الحل الذي يبحث عنه هو تنمية و نهوض بقطاع الصناعة المتوسطة و الصغيرة ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2- توزيع الاستثمارات :

ان التحول الانمائي الذي حصل منذ 1980 فيما يخص الاستراتيجية التي وضعت لفترة الثمانينات و الخاصة بتلبية الحاجيات الاساسية للسكان أدى بالمخططين الى توجيه الاستثمارات الى بعض الصناعات الخفيفة و الى القطاع الزراعي كونه متخلف. و لتوضيح ذلك، الجدول رقم (19) يبين لنا البرنامج لتوزيع الاستثمار خلال 1980 - 1984.

جدول رقم (19) : توزيع الاستثمارات ل 80 - 1984 وحدة بـ 10 دج

القطاعات	البرامج المسجلة في المخطط الخماسي 84 - 80		رخص الدفوعات	
	البرامج الجديدة	المجموع	84 - 80	ما بعد
الصناعة	132.2	211.7	154.5	57.2
المحروقات	49.3	77.7	63.0	14.7
الفلاحة	41.6	59.4	47.1	12.3
النقل	13.4	15.8	13.0	2.8
الهياكل الاقتصادية	36.2	56.1	37.9	18.2
السكن	58.0	92.5	60.0	32.5
التربية و التكوين	33.4	65.7	42.2	23.5
الهياكل الاجتماعية	14.3	21.0	16.3	4.7
الصحة	6.2	9.8	7.0	2.8
التجهيزات الجماعية	10.9	13.3	9.6	3.7
مؤسسات الانجاز	21.6	25.0	20.0	5.0
المجموع	363.6	560.5	400.6	159.9

تقرير العام للمخطط الخماسي الاول 1980 - 1984

يلاحظ من الجدول السابق أن المخطط الخماسي الاول تضمن برنامجين للاستثمار، البرنامج الاول يتعلق بمجمل الباقي للتنفيذ أي مشروعات التنمية التي تضمنتها خطط التنمية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السابقة بيد أنها لم تنفذ لعدة أسباب، و بلغت حصة الصناعة في البرنامج 79,5 مليار دج من أصل مجموع الاستثمارات البالغة 196,9 مليار دج أي حوالي 40,3%، و البرنامج الثاني يشمل البرنامج الجديد، بمعنى الاستثمارات المخصصة للفترة الخماسية الاولى، قد بلغت حصة الصناعة في هذا البرنامج 132,2 مليار دج من أصل 363,6 مليار دج أي بنسبة 36,3%.

و لتوضيح أكثر الجدول رقم (20) يبين لنا بنية الاستثمارات الصناعية خلال 1980 - 1984.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (20) :

بنية الاستثمارات الصناعية 80 ـ 1984

وحدة مليون د.ج.

القطاعات	الباقي تنفيذه		البرامج الجديدة		النفقات 80 ـ 84	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
س.ت اعادة الانتاج	959	1.2	1400	1.1	1259	0.8
س.ت للصناعة	1784.1	2.2	840	0.6	2114.1	1.4
س.ت البناء و الاشغال العمومية	3054.5	3.7	870	0.7	3204.5	2.1
س.ت للزراعة	512	0.6	104	0.1	616	0.4
س.ت للمرافق	1041	1.2	2060	1.6	2181	1.4
س.ت للمواصلات و النقل	4191	5.1	406	0.3	3838	2.5
مج الجزئي لسلع التجهيز	11541.6	13.9	5680	4.4	13212.6	8.6
الكهرباء	3670	4.4	15030	11.3	14.400	9.3
المناجم و التعدين	7098	8. 6	29440	22.2	15.698	10.2
مواد البناء	2991.4	3.6	11383	8.6	10379.4	6.7
البتروكيمياء	1608	1.9	1560	1.2	2524	1.6
غازات صناعية و متفرقات	219	0.3	155	0.1	289	0.2
مج الجزئي للسلع الوسيطة	15586.4	18.8	57568	43.4	43290.4	28.1
البترول و الغاز	28014.4	33.9	29270	37.1	63019	40.8
سلع استهلاكية معمرة للسكن	424	0.5	1655	1.2	1664.6	1.1
سلع استهلاكية معمرة أخرى	4249.9	5.1	9034	6.8	8357.3	5.1
سلع استهلاكية أخرى	22906.1	27.7	9438	7.1	24669.9	16.0
مج الجزئي للسلع الاستهلاكية	27580	33.3	20127	15.1	34691.8	22.5
المجموع	82722.9	100	132.645	100	154213.8	100

المرجع : عبد اللطيف بن شنهوا " التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 62 ـ 80 "

ص. 439

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طبقا لتوجيهات المخطط الخماسي الاول، و تعديل في هيكل الاستثمارات التي كانت تأتي بكل وضوح لصالح الصناعة بصفة خاصة و التي كانت من نتائجها الطبيعية تلك التواترات، و عدم التوازن نلاحظ من الجدول السابق عدة ملاحظات منها :

-1- نصيب المحروقات من الاستثمارات الصناعية ما زال يسيطر على الحصة الكبيرة و هذا نتيجة للباقي تنفيذه .

-2- خصصت لمجموع السلع الوسيطية حصة هامة و خصوصا الكهرباء و المناجم و التعدين و مواد البناء.

-3- النصيب الضعيف نسبيا المخصص لصناعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة في البرامج الجديدة .

-4- الحصة الضئيلة المخصصة لصناعة سلع التجهيز و المتمثلة في 8,6% في المخطط الخماسي الاول 80 - 1984 و لكن 4,2% خصصت للبرامج الجديدة، هذا النصيب الضعيف هو تراجع بالنسبة للمكانة التي كانت تكتسيها هذه المجموعة من السلع في مجموع الاعمال الصناعية للبلاد .

هذا لوحظ بصفة عامة فيما يخص توزيع الاستثمارات خلال هذا المخطط ضعف الحصة المخصصة للقطاعات المنتجة .

بالمفهوم النسبي فان حصة الصناعة من الاستثمارات تنخفض من 60,8% خلال 70 - 1979 الى 38,6% خلال المخطط الخماسي الاول 80 - 1984، و حصة المحروقات من 29,3% الى 15,7%، بينما القطاعات التي كانت مجهولة خلال 70 - 1979 و لم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تتحصل على نسبة كبيرة من الاستثمارات فقد ارتفعت حصتها، و نذكر بالاخص الزراعة، و الري تحدث من 8% الى 12%، و الهياكل القاعدية للاقتصاد من 5,5% الى 9,5% و البناء من 6,7% الى 15% و التربية و التكوين من 7,5% الى 10,5%. هذه الحصص للتوزيع الاستثمارات على القطاعات الهيكلية للاقتصاد و قطاعات الاجتماعية التربوية كشفت الاهمية و الاولوية المعطاة من طرف المخطط الخماسي الاول ابتداءا من 1980.

و تتحدد أهمية الاستثمارات في مقدار انجازها، حيث كما نعلم فان مصاريف الاستثمارات المبرمجة في الخطة تترجم بالتوزيع السنوي في المتوسط ب 80 مليار دج الا أن هذا التوزيع لم يكن منتظما اذا ما قرن بتطور الاستثمارات المبرمجة مع مقدار ما أنجز خلال الفترة الاولى : (1)

	1980	1981	1982
1- توقعات للقانون المالي	74,92	85,51	92,80
2- الانجـــــــاز	58,18	67,25	-
2/1 %	77,7	78,6	-

كما أن قطاع الصناعة ما زال يحتفظ بالحصة الكبيرة من الاستثمارات بالرغم أنها ضعيفة بمقارنتها مع الفترة السابقة و أن أكثر من نصف الاستثمارات امتصت من طرف فرع المحروقات و توضحه المعطيات التالية :

---

1) M.E.ILMANE : Bilan de section des biens d'équipement en ALGERIE

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

	1980	1981	1982
المحروقات (مع الكهرباء)	18,22	16,00	18,05
الكيمياء و البتروكيمياء	1,42	1,34	2,05
الحديد و الصلب	3,30	2,64	3,10
الصناعات الميكانيكية و الكهربائية	3,30	3,97	4,50
المحروقات و الكهرباء ٪ من مجموع الصناعة	55,94	52,05	49,06

نلاحظ بالرغم الحصة المخصصة لهذا القطاع (المحروقات) خلال 80 ـ 1984 و التي تقترب الى 52٪، فان قطاع البتروكيمياء لم يتحصل سواء على 1,6٪ و هي نسبة قليلة لا تعبر بأهمية هذا القطاع في التنمية . و لهذا أعيد مناقشة مفهوم تنمية هذا القطاع لتحديد دوره في الجزائر في تلبية الطلب الوطني و أخذه بعين الاعتبار في المخططات المقبلة .

كما لجأ المخطط الجزائري الى الغاء بعض المشاريع و تأخير انجازها كمصنع الحديد و الصلب المتوقع انجازه في منطقة جيجل، تأخر الى المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989)، كما الغي المصنع الثالث الخاص بتسييل الغاز الطبيعي GNL_3 و التكرير لعنابة، و أخذت هذه القرارات من قبل المخطط و هذا راجع الى أن طاقة الامتصاص لدى الاستثمار محدودة و خاصة في الصناعة الثقيلة، و ضعف وسائل الانجاز و التبعية الخارجية .

كما أن قيمة الاستثمارات التي بقيت حيز الانجاز و ظهرت في 1979 أدت الى ارهاق الاستثمارات المبرمجة في الخطة الخماسية الاولى، مما جعل المخطط يخصص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نسبة 48ر28% من باقي الانجاز يتكفل بها المخطط الخماسي الثاني 85 ـ 1989.

أيضا لوحظ اختفاء مشروعات أعلنت منذ المخطط الرباعي الثاني من البرامج الجديدة كالالات النسيجية و الالات الصناعية البلاستيكية و المطاطية، و آلات خياطة الجلود مشروع الجرارات و توسيع الاليات الزراعية لمركب بلعباس، و مركب السكك الحديدية في الجلفة، و المرحلة الثانية من مشروع الالات الصناعية و مركب كهروميكانيكي الثقيل الذي لم يحظ حتى باعتمادات الدراسة، كما أن مشروع معادن الفولاذ الضروري لسياسة التجهيز لم يذكر (1).

1) A. Benachenouh cité déja avant P. 441

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حصـــة الصنـــاعـــة من التجـــارة الخـــارجيـــة :

خـلال هـذه المرحلـة من عمليـة التنميـة و نظـرا للتـوجه الانمـائي الجديد

فان التبادلات الخـارجيـة ضبطـة بـأهـداف مسطـرة من طـرف الـدولـة و هي : (1)

- دعم الاستقـلال الاقتصـادي من طـريق سيـاسـة تنويع العلاقات التجارية .

- تحقيق تموين اللازم للبلـد من سلع التجهيـز الاستهـلاكيـة .

- تنميـة الصادرات و تقييم المنتـوجات المصدرة .

و لتـوضيح أكثر بنيـة التجـارة الخـارجيـة سنتطـرق الى تحليـل الـواردات

و الصـادرات و حصـة الصنـاعـة منهـا .

الـــــــواردات :

جـدول رقم (21) :

بنيـة الـواردات الجـزائريـة خلال 83 - 85 وحدة: مليون د.ج

السلـــــع	1983		1984		1985	
	القيمـــة	%	القيمـــة	%	القيمـــة	%
المـــواد الغـذائيـة	9703	19.5	8.815	17.2	10.991	22.2
الطـــاقـــة	1026	2.1	1053	2.1	927	1.9
المنتـوج الخـــام	2857	5.7	3174	6.2	3650	7.4
نصـف المصنـع	12104	24.3	15208	29.7	11694	23.6
سلع للتجهيزات الزراعيـة	540	1.1	507	1.0	383	0.8
سلع للتجهيزات الصناعية	15192	30.5	15130	29.5	15335	31.0
سلـــع للاستهـــلاك	8057	16.2	7242	14.4	6367	12.8
أخـــرى	303	0.6	128	0.2	145	0.3
المـــجمـــوع	49782	100	51257	100	49492	100

Source : Guide Economique et Social P. 216 .

---

1) التخطيط و التنمية (الجـزء الاول) مخططـات التنميـة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان الواردات الجزائرية مثيرة الاهتمام، و ذلك لانها ترتفع بانتظام من حيث القيمة، الا أن في سنة 1985 عرفت انخفاض ضعيف ناتج عن نقص من الاستيراد الواسع للمنتوجات نصف المصنعة، كما أن المواد الغذائية عرفت ارتفاع بـ 20% في 1985 بالمقارنة مع 1984. حيث أكثر من 49,5 مليار دج للفاتورات المنتوجات الغذائية. هذه الوضعية حملت الاقتصاد الوطني ثقل كبير خصوصا في ظروف صعبة، و مع ذلك اتخذت الدولة عدة تدابير في رفع الانتاج الزراعي و محاربة التبذير.

في سنة 1985 أدت ثلثين (2/3) من الواردات بالمخططين للعمل على أن معظم الحصص للمشتريات لابد أن تكون موجهة للنمو الاقتصادي (المواد الاولية، نصف المصنعة، سلع التجهيز).

الصـــادرات :

فيما يخص بنية الصادرات فان قطاع المحروقات ما زال يحتل الصدارة الاولى بـ 98,1%، بينما الصادرات الخارج المحروقات فحصلت على 1,3 مليار دج خلافا لما كان متوقع و مقدر بـ 2,5 مليار دج، و على هذا الاساس بقيت الصادرات من هذا النوع تسيطر عليها ثلاث منتوجات (الحديد و الصلب 29%، الكيمياء و البتروكيمياء 32% و الزراعة الغذائية 19%). و الجدول رقم ( ) يبين لنا بنية الصادرات الجزائرية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (22) :

بنيـــة الصـــادرات الجـــزائـريـــة من 82 ـ 1985

السنـــوات / المنتـوجـات	1982		1983		1984		1985	
	القيمـــة	%	القيمة	%	القيمـة	%	القيمـــة	%
المحـــروقـــات	51.610	97.9	52.559	98.3	57.640	97.5	65.95	98.1
ـ البـترول الخـــام	26.713	51.1	25.837	48.3	22.050	37.5	28.805	43.0
ـ المنتـــوج المكـــرر	16.713	31.7	14.810	27.7	19.999	33.8	19.274	28.7
ـ الغـــاز الطبيعـــي	7.979	15.1	11.912	22.3	15.591	26.	17.712	26.4
المنتـــوجـات الاخـــرى	1.090	2.1	898	1.7	1.467	2.5	1.272	1.9
ـ الكحـــول	308	0.6	144	0.3	196	0.3	230	0.3
ـ الفـــواكـه و الخضـــر	10	-	23	-	31	0.1	45	0.1
ـ فـــوسفـــات	118	0.2	81	0.2	59	0.1	4	-
ـ المنتـــوجـات الحـــديدة	255	0.5	298	0.6	477	0.8	268	0.4
ـ منتـــوجـــات أخـــرى	286	0.6	260	0.4	632	1.1	622	0.9
المجـــمـــوع	52.700	10	53.45	100	59.107	100	67.067	100

Source : Guide économique et social

(152)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظة، سجل في 1985 ايراد يقدر بـ 67 مليار دج و هذا يتعدى بـ 8 مليار دج بالمقارنة مع سنة 1984.

كما أن الفائض المحقق في 1985 و المقدر بـ 17 مليار دج سمح بتغطية الرصيد السلبي لميزان الخدمات و مواصلة تسديد الديون.

خلاصة القول، فان الجزائر من نوع الدول ذات الاختصاص المرتفع بـ 50% من الصادرات تتمثل في حجم المحروقات التي لم تكن كافية لتنمية اقتصادية و الاجتماعية في سنة 1984 عرفت الصادرات معدل نمو 5ر6% و الواردات معدل نمو يساوي 5ر3%، كما أن الفائض التجاري بلغ 12% مما أدى الى تقليص الدين الخارجي بمبلغ مليار دج.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث :

التصنيع و المخطط الخماسي الثاني 1985 ـ 1989

ان التكفل بتحقيق الاهداف المسطرة خلال الفترة 85 ـ 1989 في اطار التوجيهات البعيدة الامد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية سيتم في ظروف أكثر مضايقة من تلك التي كانت سائدة خلال المخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984.

حيث ضعف وسائل الدفع الخارجية يشكل احدى العوامل التي بدأت تثقل على الصناعة الوطنية ، و لهذا قررت الدولة تدعيم الاختيارات الصناعية الاساسية للمخطط الخماسي الثاني بأهداف لتنمية الصناعة بحيث تبقى منسجمة مع مستوى الموارد الوطنية المعبئة .

و نظرا للعوامل التي ميزت الوضعية للصناعة الوطنية ، فان المؤتمر الرابع للتنمية "ديسمبر 1986" حدد الاهداف التي تقود التنمية الصناعية للبلد و هي :(1)

ـ1ـ توسيع النشاطات التي تدعم التكامل الداخلي للقطاعات.

ـ2ـ أخذ بعين الاعتبار كل المشاريع التي تهدف لتصنيع سلع التجهيز.

ـ3ـ مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجية ، لكن ليس شرط أن تلبي المشاريع الصناعية احتياجات السوق الداخلية ، بل لابد من استغلالها في الاسواق الخارجية .

ـ4ـ تلبية احتياجات السكان يبقى الهدف الاسمى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

---

1) Rapport général du 2ème plan quinquénnal

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و على هذا الاساس فانهاء البرامج الجاري انجازها لغاية 1984، يشكل الاولوية القصوى في تنفيذ استثمارات المخطط الخماسي الثاني، كما أن التوترات على التوازنات المالية الخارجية ستشتد خلال السنتين الاوليتين من تنفيذ المخطط. و لهذا فان توزيع لنفقات الاستثمارات المدرجة في المخطط الخماسي الثاني 1985 ـ 1989 يأتي نتيجة الاخذ بعين الاعتبار الاقتراحات و الانشغالات التي أكدت عليها توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني و هي :

ـ1ـ انهاء العمليات التي شرع فيها خلال المخطط الخماسي الاول في مجال سد العجز المجمع في القطاعات الاجتماعية و في المنشآت الاقتصادية القاعدية .

ـ2ـ تطوير القطاعات المنتجة قصد توسيع الاسس المادية للاقتصاد بتوازن أحسن لتوزيع الانشطة عبر التراب الوطني.

ـ3ـ التكفل بالاستثمارات الكبرى في المنشآت الاساسية الاقتصادية، مع الاولوية الممنوحة لتعبئة الموارد الضرورية .

و لتحقيق و بلوغ هذه الاهداف خصصت لهذا القطاع مبالغ مالية يمكن توضيحها في نقطة خاصة بحصة الصناعة من الاستثمارات الاجمالية خلال الفترة الخماسية الثانية 85 ـ 1989.

ـ حصة الصناعة من الاستثمارات الاجمالية خلال 1985 ـ 1989 :

يمكن تحليل هذه النقطة من طريق جدول رقم (23)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (23) :

البرنامج الوطني للاستثمار 85_1989، بالاسعار الثابتة لسنة 1984

وحدة : الملايير من الدنانير

القطاعات	تكاليف البرامج			المصاريف المتراكمة			هيكلة المصاريف %
	الارتباطات المتبقية للتجهيز الجماعي لغاية 84	البرامج الجديدة	المجموع	المجموع	منها المساهمات النهائية	المساهمات المؤقتة	
الفلاحة و الري	34,34	81.08	115.42	79.00	53.50	25.50	14.4
الصناعة	52.90	198.70	251.60	174.20	9.20	165.00	31.6
وسائل الانجاز	8.20	25.00	33.20	19.00	-	19.00	3.5
وسائل النقل	6.41	15.11	21.52	15.00	-	15.00	2.7
التخزين و التوزيع	13.65	11.36	25.01	15.85	-	15.85	2.9
البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية	7.35	6.65	14.00	8.00	0.50	7.50	1.4
المنشآت الاقتصادية الاساسية	35.20	27.76	62.96	45.50	41.29	4.21	8.3
المنشآت الاجتماعية الاساسية	112.05	130.28	246.33	149.45	82.15	67.30	27.2
التجهيزات الجماعية	32.67	25.67	58.34	44.00	42.23	1.77	8.4
المجموع العام	306.77	521.61	828.38	550.00	228.87	321.13	100

المرجع : التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نلاحظ من الجدول رقم (23) أن الحجم الاجمالي لنفقات الاستثمارات خلال 85 - 1989 يتوزع بـ 56,8% بالنسبة للقطاعات المنتجة (الفلاحة و الري و الصناعة و وسائل الانجاز و النقل و التخزين و التوزيع و الاتصالات السلكية و اللاسلكية) و بـ 43% بالنسبة للمنشآت الاساسية الاقتصادية و القطاعات الاجتماعية و التجهيزات الجماعية. أما القطاع الصناعي فقد منح له 174,2 مليار دج أي 31,7% من النفقات المقررة و يقدر المبلغ الاجمالي المخصص للصناعات باستثناء قطاع المحروقات بـ 134 مليار دج. و لمعرفة تشكيلة توزيع حصص الاستثمارات الصناعية على الفروع الصناعية فيمكن توضيحها في جدول رقم (24) يبين لنا بنية الاستثمارات الصناعية خلال فترة 85 - 1989.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (24) :

بنية الاستثمارات الصناعية
خلال المخطط الخماسي الثاني

الصناعات	تكاليف البرامج			المصاريف المتراكمة
		البرامج الجديدة	المجموع	
المحروقات- التكرير و التوزيع	1500	2650	41.50	39.80
البتروكيمياء	0.50	17.30	17.80	11.10
الكهرباء و الغاز	11.10	24.50	35.60	28.30
المناجم	0.30	3.30	3.60	3.00
صناعة الحديد و الصلب	4.10	39.80	43.90	18.00
صناعة معدنية و ميكانيكية و كهربائية	7.30	40.10	47.40	26.60
مواد البناء	4.90	13.10	18.00	14.40
الكيمياء الخفيفة، الصيدلية	2.10	6.00	8.10	5.70
الصناعات الغذائية	3.00	6.40	9.40	8.70
النسيج	2.00	9.40	11.40	8.10
الجلود، الخشب، و الاوراق ومواد متنوعة	0.40	100	1.40	1.40
الصناعة الصغيرة والمتوسطة	2.20	11.30	13.50	9.10
المجموع	52.90	198.70	251.60	174.20

المرجع : التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نلاحظ من الجدول رقم (24) ما يلي :

- فيما يخص المحروقات التي كانت تمثل 40,77% من المجموع خلال الفترة السابقة فأصبحت لا تمثل سوى 32,2%، فحين ارتفعت حصة الكهرباء من 9,3% الى 16,5%، و يعكس هذا الارتفاع الى مدى أهمية في تلبية الحاجيات من حيث الطاقة و لاسيما الكهربائية منها اذ الهدف المسطر خلال المخطط الخماسي الثاني يسعى الى توصيل الكهرباء الى 800.000 منزل.

- أما صناعة البتروكيمياء التي لم تستفيد خلال الفترة الخماسية الاولى سوى من 1,92% أصبحت تستفيد بـ 6,5% في فترة 85 - 1989، و ذلك لانه يعتبر بمثابة فرع للتكامل لقطاع الفلاحة و عليه يتوجب تلبية طلب هذا الفرع كما و كيفا من حيث الاسمدة و شرطة البلاستيك، و أي تأخر أو عدم التوازن بين السواد و الحاجيات ينجر عنها انعكاسات سلبية لاسيما على القطاع الفلاحي.

- بينما الحصة المخصصة للقطاع الحديد و الصلب فانها انتقلت من 8,09% الى 10,5%، و هذه الزيادة في الاستثمارات لدعم تكامل الصناعة الوطنية باعتبار أن هذا الفرع يقوم بانتاج مواد تجهيزية ، و يتوجب على هذا القطاع تلبية حاجيات القطاع الفلاحي الى أعلى مستوى ممكن و يتوقع أن يكون انتاج هذا الفرع الى حوالي 9% أي ما يعادل نسبة 11% بالنسبة للسواد النصف المصنعة و 12% بالنسبة لسواد الاستهلاك النهائي و 5% بالنسبة لسواد التجهيز، و لتحقيق ذلك لابد أن يستعمل قدراته بنسبة 90% في 1989.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و في خضم هذا نجد فرع الصناعة الميكانيكية و الالكترونية انتقلت حصتها من 11,92% الى 14,0% و أيضا حصة صناعة البناء انتقلت حصتها من 5,82% الى 8,4%.

و نتيجة لما ذكر أعلاه تبين تشكيلة الاستثمار الصناعي أن المجهود المبذول اتجاه الصناعات القاعدية يبقى معتبرا رغم أن المحروقات لازالت تأخذ مبلغا هاما يخصص لتنمية الحقول الموجودة و مواصلة عملية التنقيب ذلك الهدف يعكس ارادة البلاد المتمثلة في العمل على تحضير مرحلة ما بعد البترول و هذا عن طريق وضع اقتصاد كفيل بضمان مواصلة نموه بفضل طاقاته الخاصة.

أما فيما يخص الانتاج الداخلي الاجمالي فان ارتفاعه ضمن ظروف أحسن من حيث التكاليف و الفعالية ليشكل احدى الاهداف الاساسية في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني 85 - 1989 كما يشكل الشرط الاساسي لاحترام التوازنات العامة للمخطط و للتخفيض المستمر في درجة انغلاق الاقتصاد.

و نظرا للانخفاض في الايرادات البترولية على أمدين المتوسط و البعيد و الضغوط المتوقعة على التوازنات المالية الخارجية، فعلى جهاز الانتاج أن يقوم بتلبية الحاجيات من حيث الاستهلاك و الاستثمار و كذا مضاعفة مشاركته في تمويل الانتاج و الحصول على المزيد من الفائض المخصص للتصدير.

و حسب التوقعات سيسجل ارتفاع في الانتاج الداخلي الاجمالي بوتيرة سنوية تفوق معدل 6,5%. و الجدول رقم (25) يبين لنا توقع تطور الانتاج الداخلي الاجمالي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (25) :

تطور الانتاج الداخلي الاجمالي

(بالاسعار الثابتة 1984)

القطاعات	1984		1989		الزيادة السنوية المتوسط 85-89
	المبلغ	%	المبلغ	%	
الفلاحة	19.2	8.4	23.9	7.6	4.5
المياه و الطاقة	2.1	0.9	3.4	1.0	10.0
الري	62.7	27.6	76.3	24.3	4.0
الخدمات و الاشغال العمومية البترولية	2.6	1.1	3.3	1.1	5.0
المناجم و المحاجر	0.7	0.3	1.0	0.3	6.6
الصناعة التحويلية	26.3	11.6	40.5	12.9	9.0
البناء و الاشغال العمومية	33.6	14.8	51.6	16.5	9.0
الخدمات	59.2	26.0	83.9	26.8	7.2
الانتاج الداخلي الاجمالي	227.6	100	313.6	100	6.6
باستثناء المحروقات P.I.B. والخدمات و B.T.P	162.3	71.3	234.0	74.6	7.6

Source : Rapport du 2ème plan quinquennal

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع :

أزمة 1986، و تقييم فترة الثمانينات :

1- أزمة 1986 :

ان الانخفاض الهام و العنيف في أسعار البترول لسنة 1986 أبرز بوضوح خارق للعادة نقاط الضعف و القوة للنسيج الصناعي الموجود و لمحيطه الاقتصادي، كما أن هذه الازمة و التي مست مجمل الفروع الصناعية فانها قد مست قبل كل شيء مستوى تموين الجهاز الانتاجي سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو العام، حيث كشفت هذه الوضعية درجة التبعية لبعض الفروع الصناعية الوطنية للمموّنين الغربيين.

و نتيجة لهذا الظرف أعاق بصفة ملموسة الاستخدام الكامل لقدرات الانتاج الصناعي الوطني و أحدث ركود الفروع الاقل تكاملا، الا أنه أشار على جميع مستويات القرار و التسيير ردود فعل، لحماية التشغيل و القطاعات الاولية و حاجيات المواطنين الضرورية . و لهذا لم يكن من الممكن تنظيم مواجهة هذه الازمة الا انطلاقا من التحكم في التوازنات المالية، أي بتخفيض النفقات بالعملة الصعبة و فرض التقشف على الصعيد الداخلي لاسيما في مجال التموينات، كما شرع في ادخال اصلاحات اقتصادية بغية جعل اقتصادنا بفضل نجاعة الانتاجية قادرا على جلب الموارد الضرورية لتمويل تموين معقول لجهاز الانتاج و للاستثمارات قصد التمكن في نهاية الامر من تحقيق تطور الذي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-1- يلبي حاجيات المواطنين الضرورية .

-2- يضمن التموين الطاقوي للبلاد .

-3- تطوير البحث و استغلال المناجم و هذا بمشاركة أكبر في تلبية المخططات كما و كيفا و المتعلقة باحتياجات السكان و القطاعات المستعملة للمنتوجات المنجمية .

-4- تطوير صناعة التكامل و وسائل التجهيز

- صناعة الحديد و المعادن

- فرع الصناعات المعدنية و الميكانيكية الثقيلة

- فرع الصناعات الميكانيكية

- فروع الصناعات الكهربائية و الالكترونية

-5- تطوير القدرات الكيماوية و البتروكيماوية الوطنية .

و لقد بينت النتائج أن الهدف الرامي الى التكفل بالتوازنات المالية الخارجية لم يتحقق رغم عمليات اعادة الهيكلة المالية التي كانت مكلفة في بعض الاحيان للتوازنات الاقتصادية عرفت توترات مثلا :

- الانتاج خارج المحروقات أصبح في متوسطه أدنى من انتاج سنة 1984 بعد التراجع المسيز لسنة 1987 (- 2,5%) و 1986 (- 3,4%).

- الاستثمار قد انخفض حجما بنسبة 15% بالمقارنة مع عام 1984 مما زاد من حدة مستوى البطالة ، خاصة لدى الشباب، اذ تم احداث 370.000 منصب شغل في ظرف 4سنين بينما كان من المتوقع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انشاء 700.000 في مرحلة 85 - 1987.

. الاستهلاك الفردي قد انخفض ايطاليا بنسبة 8,8% و هذا يعود الى تقلص الانتاج الفلاحي لاسباب مناخية اضافة الى التزايد الديموغرافي.

هذا التقشف الذي تمثل في انكماش الانتاج و الاستهلاك و الاستثمار قد رافقته مجموعة من الظواهر السلبية للغاية أدت الى زيادة حدة الضغوط على التوازنات الاجتماعية كالتالي :

- تدهور القوة الشرائية للمواطنين من ذوي المداخيل الضعيفة من جراء الارتفاع المذهل للاسعار و تجميد الاجور و المداخيل الثابتة .
- اختلال أسواق السلع الاستهلاكية و المضاربة غير الشرعية لبعض الانشطة الباطنية قد أدى الى تفشي ظاهرة الندرة التي مست المواد الاساسية .
- التباهي بالثراء و الربح.

و خلاصة القول فان أزمة 1986 للبترول استرولية أثرت على الجزائر كباقي بلدان العالم الثالث و على هذا شرعت الدولة :

- تعبئة التطلعات العامة و الخاصة من أجل الاستغلال الامثل للنسيج الصناعي، و اعطاء قيمة للمنتوجات الوطنية غير المحروقات من اجل تصديرها، و الحصول على ايراد خارج عن السلعة المحروقة و لذلك لابد من اخذ كل المقاييس و التدابير ضرورية في ميزانين التبادلات و اعطاء التسهيلات للمصدرين .
- العمل على رفع ايراد المحاصرات لتغطية فاتورة المواد الغذائية ، حيث تعدت من 1,5 مليار دج في 1978 الى 6 مليار دج في 1985.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2- تقييم فترة الثمانينات :

ما أن تعنى بالواقع بكل ما يثيره من مشاكل و صعوبات حتى نلاحظ أن الامر كان يقتضي انجاز العديد من المهامات في آن واحد، و بالفعل فقد طرحت خلال هذه الفترة مسألة ارساء أسس الدولة و تشييدها، و في الوقت نفسه طرحت مهمة تأسيس قاعدة اقتصادية تستند استراتيجية التنمية عليها بحيث يمكن اتمام صيرورة التصنيع و التوسع فيها حسب مقتضيات هذه الاستراتيجية نفسها و الواقع أن هذه المهمة الثانية هي مهمة حاسمة اذ لا يمكن بدونها تجسيد مستلزمات أخرى حيث تعترضها مشاكل من بينها :

- النمو الديمغرافي : ان هذا العنصر أصبح معرقل لمعدلات النمو، اذ كان من المتوقع أن يتحقق نمو اقتصادي بمعدل 3,5% الى 4,5% فنجد في الثمانينات أصبح يتراوح ما بين السفر و 1,05 و هذا لا يسمح بتحقيق تنمية، و أيضا فان تطور اليد العاملة يجعل الاقتصاد غير قادر على امتصاص معدلات التشغيل التي قدرت بـ 120 ألف عامل في سنة 1990.

- قلة الاطارات و التقنيين و العمال المهنيين : تعاني الجزائر من نقص في الاطارات، و هذا العنصر يلعب دورا رئيسيا في رفع الانتاجية و ضمان التطور و النمو الانتاج الصناعي و الاقتصادي ككل.

الحاجة الى الاطارات قدرت بـ 35% و التقنيين 45% و العمال المهرة حوالي 40% سنة 1990.

- حجم السوق الداخلي : هذا الجانب هو الوعاء المحرك الاساسي للمشاريع الانتاجية، حيث نجد المشروعات التي تم توسيعها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجدت السوق الداخلية ضيقة أمامها، مما جعلها تبحث عن الاسواق الخارجية .

- التبعية المالية : تتمثل هذه التبعية في مبلغ الديون التي تكون الدولة ملزمة بدفعها نتيجة لمعاملاتها مع الدول المتقدمة ، حيث انتقال التكنولوجيا كلف الجزائر 800 مليون دج 1973 و على هذا الاساس تحاول الجزائر من تحسين مستوى الانتاج و الانتاجية لتقليل من هذه التبعية الناتجة عن الاقتراض من طرف المؤسسات المالية المختلفة التي تفرض أسعار فائدة مرتفعة .

و نتيجة للمشاكل التي تعاني منها عملية التصنيع في الجزائر و المدرجة أعلاه في أربع نقاط حاولنا تقييم هذه الفترة .

1- نلاحظ من المخطط الخماسي الاول الارادة المركزة في تخفيض معدل الاستثمار و كذلك اعادة تخصيصه في صالح قطاعي الزراعة و الري و القطاعات الاجتماعية ، تعني الارادة تلاحظ خلال المخطط الخماسي الثاني، الا أن هذا التصحيح لم يكن جذريا بل أكثر من ذلك لم يكن حقيقيا على الاقل بالنسبة للفترة 80 - 1985، حيث خلال هذه الفترة الاولى من المرحلة الثانية عرف الانتاج الصناعي معدل نمو قريب من 5,9% سنويا حسب الاحصائيات الواردة من الديوان الوطني للاحصاء، كما أن احتلال الصدارة الاولى في الاستثمار يبقى موجه لهذا القطاع.

2- انخفاض الموارد المتأتية من الصادرات المحروقات لسنتين 1984/83 و التي انخفضت على التوالي 15% و 20% مقارنة بسنة 1982 أدى هذا الى تجديد البرنامج الاستثماري بما يساوي 350 مليار دج سنة 1984 بدلا من 400 مليار المقررة سنة 1979 مع العلم أن الموارد بلغت 12 - 13 مليار دولار من صادرات المحروقات لتمثل 82,84% من مجموع الصادرات لـ 1984.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-3- الانتاج الداخلي الاجمالي قد بلغ 227,6 مليار سنة 1984، حيث عرف نمو سنوي 5% مقابل 8,2 المقررة للمخطط 80 - 1984.

-4- تواصلت حركية تنمية القطاع الصناعي خلال الفترة 1984- 1980 و لو بوتيرة أضعف بالمقارنة مع الفترة 80 - 1974 من حيث الحجم تزايد الانتاج الصناعي من غير المحروقات بحوالي 3,2% في السنة خلال 1987/85.

-5- في ميدان الاستثمار تم احترام أولويات المخطط، فبالنسبة لمجموع القطاع الصناعي تجاوز الانجازات خلال 85 - 1987 نموا سنويا متوسطا يقدر بـ 10% في هذه الفترة، و يقدر استهلاك القروض بحوالي 85 مليار دج أي ما يعادل 26% من نفقات الاستثمارات الاجمالية للفترة المعتبرة. فهذا يدل على مدى أهمية الاستثمارات المنجزة و التطورات المسجلة في باب استهلاك القروض و تسيير الاستثمارات و اللجوء الى وسائل الدراسات و الانجاز الوطنية.

-6- أما فيما يخص نشاطات الصناعة المتوسطة و الصغيرة فلقد أعطى المخططان الخماسيان مكانة مرموقة لهذا النوع من الصناعة ضمن عملية الاندماج و التكامل الصناعي و التهيئة العمرانية و انشاء مناصب الشغل، فقد اختص البرنامج المتعلق بتنفيذ مخططات المتعلقة بهذا النوع من الصناعة بتثمين المواد المحلية مثل مواد البناء و المواد الزجاجية و الحياة المعدنية و الزراعة الصناعية (تحويل النسيج و الجلود ....) الا أن هناك بعض الانشطة مرتبطة بالخارج فيما يخص تزويدها بالمواد الاولية أو المواد الشبه المصنعة. أما فيما يتعلق بالتهيئة العمرانية فان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعة الصغيرة و المتوسطة مازالت متمركزة حول المراكز الحضرية الكبرى، و السبب يعود الى صعوبة الحصول على قطع أيزار و التجهيزات، هذه الاسباب أدت الى اضطرابات في سير أشغال هذه الوحدات و خصوصا خلال سنتين 1986/87.

كما نلاحظ انخفاض هام في الانتاج فيما يخص تحويل الخشب كما هو شأن بالنسبة الى صناعة تحويل الورق التي لم تستعمل القدرات المتوفرة في الطباعة الا بنسبة 30٪ و هذا بسبب عدم توفر المواد الاولية .

و على العموم فان نشاطات الصيانة و التركيب و العناية في الصناعة الصغيرة و المتوسطة لاتزال هامشية حيث لم يسجل أي تدخل للحرفيين في نشاطات استرداد و تثمين الموارد و المنتوجات المحلية أو المجالات التي تتطلب معلومات تكنولوجية عالية .

-7- التبعية التقنية التي تشكل احدى الانشغالات الكبرى لتنميتها برغم من أنها بذلت مجهودات جبارة للتحكم في التقنيات التكنولوجيا الحديثة ، الا أنه اتضح أن الجزائر مازالت تعاني من نقص كبير في وسائل التجهيز حيث استوردت سنة 1984 مواد التجهيز تقدر بـ 32٪ و المواد الاولية و المنتوجات نصف مصنعة 31٪ ، هذه النسب تبين مدى تبعية الجزائر للخارج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خـــلاصـــة الفـصـــــل :

مـا سبـق يمكـن القـول أن فـترة الثمـانينـات امتـازت :

- بتـذبذب في أسعـار النفط ممـا أدى بالمخططـين الجـزائريين الى تجـديد الـبرنامج الاستثمـاري وفق المعطيـات الجـديدة التي ظهـرت خـلال هـذه الفـترة خصـوصا عنـد انخفـاض الموارد المتـأتيـة من المحروقات، و الانفجـار السكـاني الذي قـدر بحـوالي 3 %، هـذه النسبـة العـاليـة اصطـدمت بالـواقع الذي يتمـيز بـزيادة حـدة الضغـوط على التوازنـات الاجتمـاعيـة نتيجـة لسيـاسـة التقشف المفـروضـة على الاستهـلاك و الاستثمـار و الانتـاج و بذلك أصبحـت مهمـة الجـزائر صعبـة في توفـير المـرافق الضـروريـة للحيـاة لهـذه الـزيادة .

- الاتجـاه الانمـائي الجـديد المنصـوص عليـه في الـوثـائق السيـاسيـة لـم يـتم الا بشكـل طفيف، و بقيـت الاستثمـارات تـوزع لمصـالح القـطاعـات الاسـاسيـة بهـدف انهـاء الـبرامج المسطـرة في المـرحلـة الاولى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلاصة عامة ومقترحات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خـــلاصـــة عـــامـــة :

ان الارادة البارزة من الروح الوطنية للدولة الجزائرية للخروج بالبلاد من دائرة التخلف و التبعية الاقتصادية، و العزم على تحقيق معدلات نمو عالية، قد قادها الى اعطاء الاولوية للتصنيع الذي أعتبر العامل الديناميكي المحرك لمجمل تطور الاقتصاد الوطني.

و في اطار هذه الدراسة و المتمثلة في تحليل استراتيجية التصنيع في الجزائر خلال فترة 67 ـ 1989 استخلصنا ما يلي :

أ- فيما يخص المرحلة الاولى من عملية التنمية، و هي مرحلة السبعينات استنتجنا أن الاستراتيجية لم تحقق الاهداف المنشودة الا بشكل طفيف و هذا راجع لاسباب عدة من بينها و حسب رأينا :

-1- ان مخطط الاستراتيجية المقترح من طرف "دي برنيس" لم يعطى بشكل تفصيلي، لان صاحب النظرية رسم الخطوط العريضة لمراحل التصنيع الذي يجب أن يمر بها الاقتصاد الجزائري للوصول الى تحقيق تنمية شاملة، و ترك للمخطط الجزائري الاجراءات التفصيلية لهذا المخطط يكيفها مع الواقع المعيش للبلد.

-2- ان تطبيق و نجاح هذا المخطط يستدعي توفر شرطين أساسيين هما :

أ- ضرورة الاصلاحات الزراعية : ضمن هذا الشرط هل يمكن القول أنه حصلت اصلاحات زراعية في الجزائر، حتى بتطبيق الثورة الزراعية ؟ ان العملية التي تمت في هذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاطـار كـانت مجـرد حصـر و تحـديد ملكيـة الاراضي لـدى الخـواص.

أيضـا هـل تمت المتـابعـة و المراقبـة للاراضي الموزعـة للمستفيدين؟

ب- ضـرورة التخطيط : كمـا نعلم أن تفـاصيل تطبيق مخطط الاسـتراتيجيـة تركت للمخططين الجـزائريين، و هنـا تكمن المشكلـة لان التخطيط ضمن التجـربة الجـزائريـة لم يلعب دوره حيث نـلاحظ أن هنـاك انفصـام بين الاهـداف المعلنـة للتخطيط و المشـاهد الفعليـة هـذا نـاتج عن سببـين همـا :

- ضعـف جهـاز التخطيط الذي تـتم به عمليـات وضع الخطط، لنقص أولا المعطيـات الضـروريـة و الخاصة بكل قطـاع ممـا يـؤدي الى ضعف الـدقـة اللازمـة أثنـاء وضع خطـة معينـة، و ثـانيـا لنقـص الاطـارات المـؤهلـة في هـذا الميـدان.

- طبيعـة الاستثمـارات التي لم تسمح للمخطط الجـزائري أن يسيطر و يـؤمن التـرابط الضـروري و اللازم بين القطـاعـات، لان ارتفـاع تكـاليف الاستثمـار يـؤدي الى انخفـاض الانتاجية من جهـة و الى الاستعمـال غـير العقـلاني للمـوارد من جهـة ثـانيـة.

-3- اذا نحـن اهتمـامنـا في الهـدف المنشود للاسـتراتيجيـة و هو تحقيق تكـامل بين الصنـاعات، و اذا انطلقنـا من الفـرضيـة للنظرية المطبقـة في الجـزائر، أن هـذا التكـامل يتحقق بتفليل مضـوفـة التـداخل الصنـاعي هـل تحقـق ذلك؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمن هذا التساؤل حاولنا في المبحث الرابع من الفصل الثاني تقييم التفاعل بمعرفة درجة انجازه، الا أننا لم نصل الى اجابة واضحة، و ذلك راجع الى نقص الاحصائيات من جهة، و المقاييس المتخذة في تحديد السلع الوسيطية التي لم تفرق ما بين السلع المستوردة و السلع المحلية من جهة ثانية. و لهذا فالاجابة على مثل هذا السؤال لم تكن سهلة لضعف المقاييس و الوسائل الكمية على مستوى الاقتصاد الكلي.

ب- أما المرحلة الثانية من عملية التنمية فان التوجه الانمائي الجديد في اعطاء الاهمية للصناعات التحويلية و لبعض القطاعات التي كانت مهملة في السبعينات لم تتم بالشكل المنصوص عليه في المواثيق السياسية خصوصا في توزيع الاستثمارات، و هذا راجع الى اتمام البرامج التي بقيت حبيسة التنفيذ و التي تخص الصناعات الاساسية، مما زاد في ارهاق الاستثمارات المخططة خلال المخططين الخماسيين الاول و الثاني.

أيضا الانخفاضات المتتالية التي حلت بأسعار النفط خلال هذه الفترة، ساهمت بشكل كبير في تدهور النمو و التقهقر للانتاج الكلي، و الغاء بعض المشاريع الصناعية، و زيادة التبعية المفرطة للبلد التي كانت تعمل على ضعفها و ازالتها منذ الانطلاقة.

و خلاصة القول ان الجزائر لا تزال تمارس في قسمة العمل الدولية نفس الدور الذي تمارسه البلدان النامية الاخرى، على الرغم من المجهودات التي تبذلها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للانفكاك من التأثيرات السلبية . و لذلك فحصول الجزائر على موقع أفضل في قسمة العمل الدولية يعتمد بدرجة كبيرة على التغيرات في هيكل النتاج الوطني، اذا ما هي القطاعات التي يمكن أن تلعب دورها في احداث هذه التغيرات حتى تقلل من الاختناقات التي يعرفها هذا الهيكل وفق مستقبل يتميز بالانخفاض الحاد و المستمر لاسعار النفط؟

الاجابة على هذا السؤال نتركها للدراسة اللاحقة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقترحات :

ان التحليل الذي أجريناه في الفصول السابقة قد بين طبيعة الاقتصاد الجزائري و بشكل خاص قطاع الصناعة، و لاشك أن هذا التشخيص يساعد في تحديد أكثر ملموسية للمهمات الاقتصادية و الاجتماعية اللاحقة، حيث أن تطور الاقتصاد سوف يندرج خلال الفترة المقبلة في بيئة دولية متميزة بالازمة العالمية المستمرة و المجسدة فجأة بانخفاض حاد في الموارد من العملة الصعبة المتأتية من المحروقات، و لهذا نحاول هنا تقديم مجموعة من المقترحات المتعلقة بالاقتصاد الوطني بشكل عام و الصناعة بشكل خاص.

ان مقترحاتنا هذه يمكن أن تشكل مدخلا لنقاش أكثر ملموسية، و كخطوط عريضة يمكن أن نستخلص ثلاث مهمات أساسية يمكن أن تكون الاساس في صياغة أكثر وضوحا للمهمات التفصيلية الاخرى، و هذه المهمات هي :

1- تحقيق تغير عميق و فعال في التركيب الراهن للاقتصاد الوطني، بهدف تحقيق التوازن الداخلي في الهيكل العام و في هياكل القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يساعد على تسريع و رفع معدلات نمو الانتاج و الاستثمار و الدخل القومي.

2- بدل المجهود و اجراء تغيير أكثر ملموسية في طبيعة توزيع و اعادة توزيع الدخل القومي، و يتطلب ذلك ايجاد علاقة سليمة بين عدد من التناسبات الاساسية تنسجم مع طبيعة المرحلة الراهنة و آفاق التطور اللاحق للاقتصاد و المجتمع الجزائري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-3- تحقيق تطور نوعي في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للجزائر و ارسائها على أسس تنسجم في مهمات التنمية و التطور الاقتصادي، و الاستفادة العقلانية من فسحة العمل الدولية، ان أهمية خاصة ينبغي أن تمنح لقضايا التعاون و التنسيق و التكامل الاقتصادي العربي على المدى القريب و البعيد.

و بخصوص الصناعة فان المهمات التفصيلية لهذا القطاع في الفترة اللاحقة كثيرة و يمكن الاشارة الى أبرزها :

-1- زيادة تصنيع النفط الخام و الغاز الطبيعي و العمل على اقامة مشروعات الصناعات البتروكيماوية بشكل مجمعات متكاملة تشتمل على السلع الاساسية و الوسيطية و النهائية و بالحجوم الاقتصادية التي تنسجم مع مستوى تطور و امكانيات الجزائر و طاقتها الراهنة و المتطورة في المستقبل.

-2- تطوير فروع القطاع الصناعي و خاصة صناعة الالمنيوم و الحديد و صناعة المكائن و الصناعات المعدنية، ذلك لان صناعة المكائن تعمل على توفير السلع الانتاجية الضرورية للنشاط الاقتصادي لكافة القطاعات و خاصة قطاع الزراعة و هذا سيؤدي الى تقليل الاستيراد من الخارج و تحقيق الاستقلال الاقتصادي. أما الصناعات المعدنية فيتم الاستفادة من الموارد الطبيعية و تصنيعها محليا، لان تصديرها الى الخارج بأسعار منخفضة جدا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم يعاد استيرادها في شكل مكائن و معادن بأسعار عالية جدا، و هذا يكون في غير صالح عملية التنمية للبلد المصدر.

-3- تطوير الصناعات الزراعية و هذا لتحقيق مهمتين في آن واحد، و هما الاشباع المتزايد لحاجات الطلب المحلي في الجزائر و الكف عن الاستيراد من الخارج من جهة، و التوجه نحو تصدير سلع هذه الصناعات سواء كانت سلع نباتية أم حيوانية من جهة ثانية.

-4- يجب ادراج القطاع الخاص بصفة أوسع في عملية التخطيط و التنمية. حيث يستطيع هذا القطاع المشاركة في عملية التنمية من خلال عمله في بعض الصناعات الخفيفة و بالتالي توفير السلع الاستهلاكية في السوق، و زيادة فرص العمل. ان المشكلة تكمن في مسألة الدور الذي ينبغي أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التصنيع و بالتالي التنمية الاقتصادية.

-5- يجب أن تدعم عمليات تطوير الصناعات المتوسطة و الصغيرة في القطاعين العام و الخاص بتنشيط الغرف التجارية و اقامة هياكل عمومية للدعم و الاعلام. كما أن تنمية هذا النوع من الصناعات يستدعي تحقيق بعض الأهداف التي لها علاقة :

- بتقييم المواد المحلية.

- باستبدال الواردات.

- بانشاء و تطوير نشاطات تحويل المواد المخصصة للتصدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-6- يجب أن يدعم التخطيط بجهاز قوي حتى يمكنه من ابراز دوره بالكامل و حسب رأينا يكون عن طريق :

- مراجعة تقويمية للمنطلقات الانمائية لتشخيص مواضع الخلل بين المطامح المنشودة للتنمية و التخطيط و بين الممارسات الفعلية .
- تطوير هياكل المعطيات اللازمة لكل المعنيين و الزامية نشرها و تداولها .
- المشاركة الواسعة لمختلف العمال في اعداد الخطة اللازمة (بتخطيط للبد العاملة المؤهلة و هذا بربطها بالمؤسسات التكوينية كالجامعة) .
- توسيع كل المجالات التي تؤثر بشكل فعال على التخطيط.

أيضا لا ننسى عندما نتكلم نحسن التجربة الجزائرية عن ،ن تنظيم العلاقات بين مختلف القطاعات لا يعتمد فقط على التخطيط المحكم بل أيضا على توفير السوق، هذا يجعلنا نتساءل على العوامل التي يمكن أن تحقق الانسجام بين الخطة و السوق للوصول الى تنظيم فعال في الاقتصاد .

-7- تطوير الصناعات المضادة للاستيراد أم الموجهة نحو التصدير .

فان حسب رأينا أن تعمل الجزائر على تشجيع الصناعات المضادة للاستيراد، و ذلك لان معظم وارداتها عبارة عن سلع مصنعة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(معدات، آلات، منشآت، مواد غذائية ...) و هي تتمتع بموارد اقتصادية لابأس بها تمكنها من اقامة صناعات لانتاج السلع و المواد الغذائية، و بالتالي تستغني عنها في عملية الاستيراد مما يؤدي الى القضاء على عجز الميزان التجاري من جراء الاستيراد الكبير لهذه المواد.

و هذا لا يعني اعطاء الاهتمام المطلوب لتطوير بعض الصناعات التصديرية بشكل خاص في مجال البتروكيمياء، حيث تشكل اقامتها و تطويرها أمرا ضروريا و حيويا.

ان الاستراتيجية التنموية المثلى هي تلك التي تستطيع تحقيق التناسب المطلوب في تطوير هذين النوعين من الصناعات لصالح عملية التنمية الاقتصادية و تقليص التبعية و تحسين موقع البلد في قسمة العمل الدولية المعاصرة.

ان اجراءات تطوير القطاع الصناعي باعتباره القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية، سيساهم عمليا في تحقيق نوع من التوازن الضروري و المتطور باستمرار في تركيب الصادرات الجزائرية باتجاه زيادة صادرات من منتجات الصناعات البتروكيماوية و مشتقات النفط الخام و العديد من السلع الزراعية المصنعة، و زيادة ايرادات الجزائر من النروع الصناعية الجديدة. كل هذه الامور ستساعد على بناء اقتصاد نوعي و متين يلعب فيه و بشكل رئيسي قطاع الصناعات التحويلية الدور القائد لعملية التنمية، مما يؤدي دون شك الى تقليص التبعية الاقتصادية في المستقبل و المساهمة الفعالة و العادلة و النشيطة في قسمة العمل الدولية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و لهذا انطلق مع فترة التسعينات الاصلاح الاقتصادي الذي يمثل أسلوبا يندرج في مشروع شامل هدفه جعل اقتصاد الجزائر يعمل بأنجع نجاعة و في مستوى طاقاته البشرية و المادية الحقيقية و هي الطاقات المستعملة استعمالا ناقصا و الاقبال على الإصلاح الاقتصادي معناه الاقبال على قواعد السوق و المنافسة و المناهج الاقتصادية في ضبط الوفيرة و هي تعمل طاقات كامنة قوية للانتاجية . و على هذا الاساس يهدف برنامج الحكومة في زيادة الانتاج و تعبئة معروضة للموارد .

و بالتالي ركز برنامج العمل للحكومة على ضرورة اسناد الدور الرئيسي لقطاع المحروقات للدخول من الازمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد حاليا . و زيادة على الدور الذي يقوم به هذا القطاع في تموين السوق الوطنية بالمواد الطاقوية ، يجب على هذا القطاع الاستجابة لاحتياجات البلاد الضرورية من العملة الصعبة .

و بذلك ترى الحكومة أن الاولويات التي يجب تطبيقها في هذا القطاع تتمحور حول المحاور التالية :

1- انعاش الاستثمارات في ميدان التنقيب من أجل الزيادة في حجم الاحتياطات المعروفة عن طريق ابراز مناجم جديدة .

2- تحسين نسبة استرجاع الاحتياطات الموجودة بواسطة أعمال الابقاء على ضغط الاحتياطي و تحسين الاسترجاع في المناجم البترولي استغلالها .

3- الزيادة التناسبية في القدرات الانتاجية و تثمين المحروقات و مشتقاتها و تصديرها .

4- تعزيز أعمال تحويل المحروقات قصد تحسين ايرادات من الصادرات و ابتبدال الواردات بالانتاج الوطني .

5- تحسين شروط تموين السوق الوطنية بالكهرباء و الغاز الطبيعي و المواد النفطية .

و يتطلب انجاز هذا البرنامج الواسع تعبئة أفضل للموارد المالية ، اذ يجب أن يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه الطابع الاستراتيجي لقطاع المحروقات باعتباره مصدرا للتراكم و مرفقا عاما في تموين الوطن بالطاقة .

كما يسعى برنامج الحكومة الى البحث الضمني من خلال التطوير التقني و التكنولوجي للمؤسسات لتصحيح أخطاء إعادة هيكلة سيئة الناتجة عن فصل وظيفة الانتاج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن وظيفة التوزيع. و حسب الاصلاحات الجديدة فان تجميع المؤسسات وفق المقاييس الاقتصادية و الصناعية ترمي الى تحقيق عدد من الاهداف منها :

- اعطاء قوة اكبر لمركزها في التفاوض مع المتعاملين الاجانب و كذا رفع مستوى و تعزيز قدرات الادارة للمجموعة ضمن كل مؤسسة .
- ضمان قاعدة مالية موسعة تمكن من تخطي الاختلالات في توازنات المؤسسات و من تعزيز قدرات التمويل الذاتي و قدرات اعداد الاستراتيجيات الصناعية التي ستوضع حيز التنفيذ.

و نشير ضمن هذه الاهداف فان تشكيل المجمعات لا يعني تحطيم قطاع الخاص، بل على العكس ما من شيء يمنع هذا القطاع من تكوين مجمعات خاصة خصوصا أنه يلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الاصلاحات الجديدة التي تعمل على تشجيع الخوصصة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

BIBLIOGRAPHIQUE EN FRANCAIS

مراجع باللغة الفرنسية

ALAOUI NOURREDDINE "Sous développement et développement en ALGERIE" Thèse Doctorat d'Etat 1984

BENACHENOUH ABDELATIF " Planification et développement en ALGERIE 62 - 1980 " Achevé d'imprimerie le 30/07/80 sous les Presses imprimerie commercial -ALGER-

BENACHENOUH ABDELATIF " L'exode rural en ALGERIE " Presse de l'E.N.A.P. ALGER Février 1979

BENAOUDA HAMEL " Système productif Algérien et indépendance nationale " Thèse de Doctorat d'Etat Mars 1980 GRENOBLE

BENHASSINE MOHAMED " L'industrialisation en ALGERIE 1960-1980 " Revue Algérienne des S.J.E.P. N°3 Sept 84

BENHOURIA TAHAR " L'économie de l'ALGERIE " Edition Maspero PARIS 1980

BENISSAAD MED EL HOCINE " Economie du développement de l'ALGERIE" 2ème édition

BENISSAAD MED EL HOCINE " Economie du développement de l'ALGERIE" 1ère édition

BENISSAAD MED EL HOCINE " Stratégie et expériences de développement " O.P.U. édition n° 1482 - 07 - 85

BOUATIA B.M. AMOUSSOU ADELIEL " Politique industrielle du développement " Revue des Sc. Eco. n°1 O.P.U.

BOUZIDI A. " Ou on est l'Agriculture Algérienne " Revue Algérienne des Sc.J.E.P. n°3 Sept 80

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

DE BERNIS G. " Industries industrialisantes et contenu d'une Politique d'intégration régionale " Dans la revue économie appliquée n°3 – 4 1966

DE BERNIS G. " Industrialisation des pays en voie de développement impératifs préalables voies des moyens en développement et civilisation " n° 18 1964

DE BERNIS G. "Le Gaz naturel facteur de développement" Revue économie appliquée n°3 – 4 1966

HERSI A. " Les mutations des structures agraire en ALGERIE depuis 1962 " O.P.U. édition 1979

٤٦٠٤٦٦

LIPIETZ ALAIN " Le capital et son espace " FRANCOIS MASPERO PARIS 1977

MEBTOUL A. " Evolution des structures de l'économie Algérienne 1967 – 1980 " Tome 2 La dynamique scoiale, O.P.U. Edition n° 837/10/81

MEKIDECHE M. " Le secteur des hydrocarbures quelle contribution au développement économique de l'ALGERIE "

PERROUX F. " L'économie du XX siècle " P.V.F. PARIS 1964

ROSIER BERNARD " Croissance et crise capitaliste " I édition 1975 P.U.F.

TEMMAR HAMID " Structure et modèle de développement de l'ALGERIE " S.N.E.D. ALGER 1974

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

LES REVUES EN FRANCAIS

- Annuaire statistique de l'ALGERIE 1979, Direction des statistiques et de la comptabilité nationale.

- Bilan de la decennie 1967 – 1978 M.P.A.T.

- Guide économique et social, édition 1987, A.N.E.P.

- Programme de TRIPOLI adopté à l'unanimité par le C.N.R.A. à TRIPOLI en Juin 1962 – Presses d'Alchaab, ALGER 1962.

- La charte d'ALGER 1964, Presse de l'imprimerie Nationale Algérienne, ALGER 1964.

- La charte nationale 1976.

- Rapport général du plan triennal.

- Rapport du 1er plan quadriennal 1970 – 73.

- " " 2ème " " 1974 – 77.

- " général du 2ème plan quinquennal 1985 – 89.

- " " " 1er " " 1980 – 84.

- La révolution industrielle " Faits et perspectives " ALGER Juin 1972.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراجع باللغة العربية — BIBLIOGRAPHIQUE EN ARABE

1 ـ اسماعيل توفيق "دكتور" ..... أسس الاقتصاد الصناعي و تقييم المشاريع الصناعية" معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى، بيروت 1981

2 ـ البمعي محمود "دكتور" ..... (خطة التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية التنافرية)، مركز الدراسات الوحدة العربية.

3 ـ بوداقجي عبد الرحيم "دكتور" ..... (التنمية الاقتصادية) المطبعة الجديدة دمشق 1977م.

4 ـ بول سويزي و آخرون "..... (الامبريالية و قضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة) ترجمة عصام الخفاجي 1974، دار ابن خلدون الطبعة الثانية حزيران 1980.

5 ـ م.م. أفسنيف ..... (نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية) تعريب عز الدين جونجي ـ دار الفارابي بيروت 1979.

6 ـ يموت عبد الهادي "دكتور" ..... (التعاون الاقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية) معهد الانماء العربي ـ بيروت.

7 ـ س.ي. تولبانوف .....(الاقتصاد السياسي للبلدان النامية) ترجمة د. مطانيوس ـ دار التقدم العربي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجلات و وثائق باللغة العربية

1) المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية و السياسية العدد (2)

2) تقرير المخطط الرباعي الاول.

3) " " الخماسي الاول.

4) " " الخماسي الثاني .

5) جدول الاحصائيات لسنة 67-1980، صادر عن وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية (مديرية الاحصاءات و المحاسبة الوطنية) سنة 1980.

6) التخطيط و التنمية (الجزء الاول) مخططات التنمية .

7) ملفات وثائقية (مواجز عن الجزائر 1981) منشورات الاعلام جانفي 1982.

8) ميثاق الوطني 1976.

9) " " 1986.

10) مجلة النفط و التنمية العدد التاسع السنة الاولى، حزيران 1976.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قـــائـمـــــة الجـــــداول

الرقم	عنـــــوان الجـــــــدول	صفحـــة
01	توزيـع الاستثمـارات عـبر مختلف القطـاعات الاقتصـاديـة خـلال الخطـة الثـلاثية 67ـ1969 و الربـاعية الاولى 70ـ73	70
02	توزيـع الاستثمـارات الصناعيـة عبر الفـروع الصنـاعيـة خـلال الخطـة الثـلاثيـة و الـربـاعيـة الاولـى	71
03	يلخـص الاستثمـارات المـوزعة على القطـاعـات خـلال فـترة 74ـ1977 ، و فـترة المـراجعـة 78ـ1979	73
04	توزيـع الاستثمـارات الصناعية عـبر الفـروع الصناعيـة خـلال الخطـة الـرباعيـة الثـانيـة و فـترة المراجعـة	74
05	تطـور العمالـة الغـير فـلاحيـة من 68ـ1977	77
06	التوزيـع النسـبي للعمالـة في الجـزائر حسب القطاعات الاقتصـادية الثـلاثـة للفـترة 67ـ1978	79
07	تطـور العمالـة المـأجورة في قطـاع البنـاء و التشييد و الاشغـال العمـوميـة 68ـ1976	81
08	أهـم المنتـوجـات المستوردة من 69ـ1977	86
09	حصـة المحـروقـات من مجمـل الصادرات 63ـ1978	88
10	أهـم المنتـوجـات المصـدرة للخارج من 69ـ1977	90

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

11	تلخيص تطور التبادلات الخارجية خلال الفترة 67_78	91
12	مساهمة القطاعات المختلفة في هذه الزيادة 70_1973	93
13	تطور P.I.B. حسب فروع النشاط الاقتصادي من 60_1977	95
14	مساهمة بعض الفروع الصناعية في تكوين P.I.B. من 67_1977	97
15A	تطور الانتاج الصناعي بين القطاعين العام و الخاص	103
15 أ	الاستثمارات الموزعة عبر مختلف القطاعات و مقدار انجازها خلال المخططات الانمائية الثلاثة 67_1969، 70_1973، 74_1977	106
16	القيمة المرصودة، الاستهلاك، و ما بقي ينتظر من الانجاز 67_1978 فيما يخص قطاع الصناعة	108
17	يبين الاثار الامامية و الخلفية لكل القطاعات	122
18	تصنيف القطاعات حسب آثارها الامامية و الخلفية	123
19	توزيع الاستثمارات ل 80_1984	143
20	بنية الاستثمارات الصناعية 80_1984	145
21	بنية الواردات الجزائرية	150
22	بنية الصادرات الجزائرية	152
23	البرنامج الوطني للاستثمار 85_1989 بالاسعار الثابتة لسنة 1984	156
24	بنية الاستثمارات الصناعية	158
25	تطور الانتاج الداخلي الاجمالي	161

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفهـــــــــــرس

مقدمة عامة 4

الفصل الاول :

عرض لبعض نظريات التنمية الصناعية

مقدمة الفصل 9

المبحث الاول : نظرية النمو المتوازن

عرض النظرية 10

نقد النظرية 11

المبحث الثاني : نظرية النمو الغير متوازن

عرض النظرية 16

نقد النظرية 18

المبحث الثالث : نظرية أقطاب النمو

عرض النظرية 20

نقد النظرية 24

المبحث الرابع : نظرية المناعات المصنعة

عرض النظرية 27

شروط تطبيق نموذج الصناعات المصنعة 30

سلبيات النظرية 34

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الخامس : نظرية العالم الثالث (التوجه للداخل)

عرض النظرية 38

خلاصة الفصل 42

الفصل الثاني :

استراتيجية التصنيع بالجزائر خلال فترة 1967 ـ 1979

مقدمة الفصل 46

المبحث الاول :

لمحة عن فترة 62 ـ 1966 47

المبحث الثاني :

الاستراتيجية الجزائرية عبر المواثيق السياسية
للفترة 67 ـ 1979

- برنامج طرابلس 54

- ميثاق الجزائر 1964 56

- ميثاق الوطني 1976 58

المبحث الثالث :

استنباط النموذج الجزائري للتنمية 62

المبحث الرابع :

الاستراتيجية الجزائرية عبر الخطط التنموية لـ 67 ـ 1979

1) حصة الاستثمارات الصناعية من اجمالي

الاستثمارات في الاقتصاد الوطني 68

2) العمالة الصناعية الى اجمالي العمالة

في الاقتصاد الوطني 76

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3) حصة الصناعة من التبادلات الخارجية 83

4) مساهمة الصناعة في تكوين الناتج

المحلي الاجمالي 93

5) اتجاهات التغيرات في هيكل الملكية 100

المبحث الخامس :

تقييم استراتيجية التصنيع خلال فترة 67_1979

1) الاستثمارات المنجزة 105

2) علاقة الصناعة بالزراعة 110

3) تحليل التكامل داخل الصناعة بين القطاعات 117

خلاصة الفصل 128

الفصل الثالث :

استراتيجية التصنيع في الجزائر خلال فترة 80_1989

مقدمة الفصل 131

المبحث الاول :

المواثيق السياسية خلال فترة 80_1989 133

المبحث الثاني :

أهمية التصنيع في المخطط الخماسي الاول 80_1984

1) الاهداف العامة للمخطط الخماسي الاول 139

2) توزيع الاستثمارات 143

3) حصة الصناعة من التجارة الخارجية 150

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث :
التصنيع و المخطط الخماسي الثاني 1985 ـ 1989

ـ حصة الصناعة من الاستثمارات
الاجمالية خلال فترة 85 ـ 1989 155

المبحث الرابع :
أزمة 1986 و تقييم فترة الثمانينات

1) أزمة 1986 169

2) تقييم فترة الثمانينات 165

خلاصة الفصل 169

خلاصة عامة و مقترحات

خلاصة عامة 171

المقترحات 175

ـ مراجع باللغة الفرنسية

ـ مجلات باللغة الفرنسية

ـ مراجع باللغة العربية

ـ مجلات باللغة العربية

ـ قائمة الجداول

ـ الفهرس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صفحة	السطر	الخطأ	الصواب
10	03	سبيلها لتنمية	سبيل تنميتها
11		فهل باستطاعت الدول النامية ...	فهل باستطاعة الدول النامية
12	07	ضفات	صفات
12	12	يعكس القرارات الاستثمار السابقة	يعكس قرارات الاستثمار السابقة
12	15	بمعنى تناسي الدور الذي يمكن أن تساهم به في تزويد ...	بمعنى تتناسى الدور الذي يمكن أن تساهم به في التزويد ...
13	01	استهلاكية	الاستهلاكية
13	05	بتحويل الرأس المال	بتحويل رأس المال
16	03	الواقع التريخي للتطور الاقتصاد	الواقع التاريخي للتطور الاقتصادي
16	05	اتجهة الاستثمارات	اتجهت الاستثمارات
18	10	و على هذا يجب أن تعبء	و لهذا يجب أن تعبأ
18	18	الموارد	للموارد
21	08	يسبب	بنسب
21	14	يلعبان	يلعبا
23	04	اللذان يكونان الاثنين معا ...	اللذان يكونان معا ...
23	12	الوصيطة	الوسيطة
24	01	كآدات هامة	كأداة هامة
24	10	عالجة	تعالج
27	10	انطلقت هذه النظرية الذي ...	انطلقت هذه النظرية التي ...
29	16	مساسبة	متناسبة
31	01	هناك تعاون الاقليمي	التعاون الاقليمي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

31	03	التي تأثر بدورها ...	التي تؤثر بدورها ...
31	13	منية	بنية'
32	01	الاتصاد	الاقتصاد
32	10	هذا الشرط غير كافي و ان كان ضروري	هذا الشرط غير كاف و ان كان ضروريا ...
3	14	و هذا لا يتحقق الا بطرح سلعا	و هذا لا يتحقق الابطرح سلع
3	03	الشنية	الثانية
3	06	الذي اتخذ	التي اتخذت
3	03	أن لا يتحول	ألا يتحول
38	09	حيث يأكد	حيث يؤكد
4	07	اذا كانت النظرية العالم الثالث	اذا كانت نظرية العالم الثالث
4	03	بل القضية هو	بل القضية هي
4	14	برغم	بالرغم
5	14	عرفت	عزفت
5	09	لم يخلو	لم يخل
5	04	الاتباطات	الارتباطات
5	03	يلعب دور استراتيجي محدد	تلعب دورا استراتيجيا محددا
5	04	الذي يسمح	التي تسمح
6	10	سنامن	سنؤمن
62	15	يهيئة	تهيئة
72	04	نسبتة	نسبته
74	08	بصناعة الحديد و الصلب	صناعة الحديد و الصلب
82	10	فيكن	فيكون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

83	07	لم تتوقف عند الحد	لم تتوقف عند هذا الحد
83	12	كما أن القائمين على المشاريع لا يأخذون	كما أن القائمين على المشاريع لا يأخدوا
86	01	النمو	نمو
86	12	الخارجية	الخارجية
111	05	أما مخططين الثاني ...	أما المخططان .....
114	12	حرك	حركة
118	07	النسيج	النسيجية
131	09	ضمان دعم الاقتصاد	ضمان الدعم الاقتصادي
131	15	الى فروع صناعة الصغيرة ...	الى فروع الصناعة الصغيرة ...
151	12	الصادرات الخارج المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
153	06	لم تكن كافية لتنمية اقتصادية	لم تكن كافية للتنمية الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Tableau des Entrées-Sorties Année 1979

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit